



مجلة دراسات في المال والاعمال

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية المحاسبة - جامعة غريان - ليبيا



العدد الثاني عشر ديسمبر 2021

مجلة دراسات في المال والاعمال
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية المحاسبة - جامعة غريان

اسرة التحرير

رئيس التحرير

د. حسين خليفة الكدي

مدير التحرير

د. خليفة مسعود أحمد

اللجنة العلمية

د. الصديق عثمان الساعدي

د. عبد المنعم سالم المحروق

د. هشام كامل قشوط

د. كمال علي البشير

د. إمحمد علي ابوغالية

اللجنة الاستشارية

د. عصام الدين السائح خرواط

د. صلاح أنبية جمعة

د. عبد الباسط إمحمد الوصيف

تصميم وإخراج فني للمجلة والاشراف على الموقع الالكتروني

الاستاذ . ايمن المبروك

د. خالد احمد الطيف

سكرتيرة التحرير : حليلة ابوعبدالله دياب

جميع المراسلات الخاصة بالمجلة
ترسل مباشرة الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة دراسات في المال والاعمال
كلية المحاسبة
جامعة غريان
غريان - ليبيا
هاتف : 0021841632593
ص-ب 64735
sbf@gu.edu.ly
كل الاراء التي تنشر بالمجلة لاتعبر إلا عن اصحابها
و لا تمثل وجهة نظر كلية المحاسبة

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين

يسر هيئة تحرير مجلة " دراسات في المال والاعمال " أن تقدم للقراء الكرام العدد الثاني عشر
ديسمبر 2021 م والذي تستأنف به المجلة صدورها بعد توقفها لبعض الوقت ، لأسباب خارجة عن إرادة
القائمين على شؤون المجلة .

وتأمل هيئة التحرير أن يتيسر لها الاستمرار في إصدار هذه المجلة بصورة منتظمة للاضطلاع
بدورها في نشر النتاج العلمي للباحثين في مجالات المال والاعمال ، وغيرها من الدراسات التطبيقية
المتصلة بإدارة الاعمال والانشطة الاقتصادية ، وهذا لا يتحقق إلا بجهود المتخصصين ومساهماتهم في
إثراء المعرفة المتاحة في المكتبة العربية بالجديد والمفيد من البحوث .

لذلك فإن هيئة التحرير تدعو كافة المتخصصين في مجالات العلوم المالية والادارية والاقتصادية
للإسهام بإنتاجهم العلمي وتقديمه للنشر حتى تكون الاستفادة منه أعم وأوسع ، وهذه المساهمات مهما
كانت متواضعة من شأنها دعم مسيرة مجتمعنا الذي أصبح في اشد الحاجة لنتائج الابحاث العلمية لحل
مشاكله الاقتصادية المتراكمة وإدارة اعماله وتسييرها نحو الافضل .

الدكتور : حسين خليفة الكدي

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

رقم الصفحة	عنوان البحث	الرقم
5	مدى إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم الحوكمة ومبادئها "دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم، والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة" د. مصطفى مصباح الحضيري أسامة سعيد فرج	1
48	أثر الرقابة المصرفية الكمية في مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية د. عمر محمد زلي بشينه د. خالد ابوالنور حسين ابراهيم	2
75	تقييم مدى الإدراك بدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات وزيادة قيمة المنشأة "دراسة على شركات الإتصالات الليبية" د. حسين خليفة الكدي.....	3
115	البطالة والتضخم - دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للفترة 1991-2020 د: فوزية الهادي محمد	4
137	اثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان د نعيم مصباح بلعيد محمد..... د احمد محمد سليم حسين د سنان سليمان العبادي	5
170	قراءة في المسؤولية المحدودة للشركات و الازمات المصرفية د. عبدالفتاح علي بلقاسم حسين	6
199	التحوط (Hedging) : دراسة وصفية من منظور المنهج المالي الإسلامي د. هشام كامل قشوط.....	7
227	Dynamic Forecasting and Relationship between Oil Exports and Economic Growth of Libya during Dr: Elmashat Essdq Ali Aboud.....	8

مدى إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم الحوكمة ومبادئها

(دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم، والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة)

أسامة سعيد فرج²

د. مصطفى مصباح الحضيرى¹

osamasaued81@gmail.com

mustafa.Alhadayri@gu.edu.ly

ملخص الدراسة

تقوم هذه الدراسة اساساً على التحقق من مدى إدراك المراجعون في ليبيا لمفهوم حوكمة الشركات، ومضمون مبادئها، حيث أن المراجع الخارجي طرف أساسي من أطراف حوكمة الشركات، ولأن عدم إدراكه هذا سوف ينعكس سلباً على مساهمته في إنجاح عملية الحوكمة، خاصة وأنه مسؤول مسؤولية مباشرة على جزئية مهمة من البات الحوكمة وهي البيانات المالية، وإثبات مصداقيتها، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وشملت عينة الدراسة (165) مراجعاً خارجياً، وزعت عليهم صحيفة استبيان لاختبار مدى ادراكهم لمفهوم حوكمة الشركات ومضمون مبادئها، وبينت نتائج الدراسة انهم يدركون مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها، كما اكدوا على ضرورة تطبيقها في البيئة المحلية، وقد اختبرت الدراسة مدى وجود تباين الادراك بين المراجعين العاملين لحساب انفسهم والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وتبين ان المراجع الذي يعمل بديوان المحاسبة أكثر ادراكاً لمفهوم حوكمة الشركات، في حين لم يكون هناك اختلاف جوهري في إدراك مضمون مبادئ الحوكمة بين المراجعين الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم، والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة.

عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة. كلية المحاسبة. جامعة غريان.¹
باحث في مجال المحاسبة والمراجعة، وموظف بمصرف الصحاري.²

Study summary:

This study is mainly based on verifying the extent to which auditors in Libya are aware of the concept of corporate governance, and the content of its corporate principles, as the external auditor is an essential party of the parties to governance, and because his lack of awareness of this will reflect negatively on his contribution to the success of The governance process, especially since he is directly responsible for the important part of the mechanisms of governance is the financial data, and to prove its credibility. The study relied on the questionnaire as a tool for data collection. The study sample included (165) external auditors. A questionnaire sheet was distributed to them to test their awareness of the concept of corporate governance and the content of its principles. The results of the study showed that they are aware of the concept of corporate governance. Companies and their principles, and they stressed the need to apply them in the local environment. The study tested the extent of the discrepancy of perception between auditors working for themselves and auditors working in the Audit Bureau. It was found that the auditor working in the Audit Bureau is more aware of the concept of difference in perception corporate governance, while there was no fundamental The content of the principles of governance between external auditors working for themselves, and auditors working with accounting debts.

1. مقدمة.

في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة، وظهور المؤسسات والشركات بأحجامها المختلفة وأنواعها المتباينة، وما يتبع ذلك من حاجة هذه المؤسسات والشركات الى مهارات إدارية عالية لإدارتها بشكل جيد، وعجز أصحابها في الغالب على امتلاك مثل هذه المهارات، كل ذلك أدى الى ان يوكل أصحاب هذه المؤسسات إدارة مؤسساتهم الى اشخاص يمتلكون هذه المهارات، ومن هنا ظهر مفهوم انفصال الملكية عن الإدارة، وأصبحت المصالح متضاربة بين الإدارة والملاك، بل اتسع التضارب ليشمل باقي الأطراف

ومن بينها المجتمع، فالمجتمع له مصالح قد تتعارض في الغالب مع مصالح إدارات المؤسسات والشركات التي تعمل به، وهذا ما فسرتة وبينته نظرية الوكالة والتي يعود ظهورها لسنة 1932 م على يد الأمريكيين بيرلز وميتر (أحمودة. 2015: ص 7).

هذا التضارب في المصالح جعل من الرقابة أمر ضرورياً لضمان عدم تلاعب الإدارة، والحد من سعيها لتحقيق مصالحها على حساب مصالح الملاك وباقي الأطراف، وقد ظهرت أساليب رقابية كثير من اجل تحقيق هذه الغاية، منها المراجعة الخارجية والتي تعتمد على طرف محايد يبدي رايه في القوائم المالية للشركات والمؤسسات، ومدى صدقها وتمثيلها للواقع، حيث ان القوائم المالية تعتبر الأداة الأساسية التي تقيس نتيجة أداء الإدارة ومدى تحقيقها للأهداف المناط بها، ذلك إلى جانب الرقابة الداخلية وأساليب الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية، وجاءت الحوكمة لتتوج النشاط الرقابي وتضع الأسس التي تجمع بين كل هذه الاساليب الرقابية وغيرها سعياً لتحقيق إدارة رشيدة تتسم بالنزهة والشفافية، وتقوم حوكمة الشركات على مجموعة من الأطراف، حيث لا يمكن أن تحقق الحوكمة أهدافها دون قيام كل طرف من هذه الأطراف بالواجبات المناطة به، ولعل من الأطراف المهمة والفعالة في حوكمة الشركات المراجع الخارجي، إن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية أنه كما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (جودة: 2008، 48)

والمراجع الخارجي يعد الطرف المحايد، والذي يضمن الى حد بعيد سلامة ودقة البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية المعدة من قبل الإدارة، والتي تعد أساس لاحتساب مكافأة الإدارة، وتعتبر القوائم المالية أكثر الأدوات عرضة للتشويه من قبل الإدارة باستخدام ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية.

ويمكن تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها أفعال تعبر عن سلوك لا اخلاقي تقوم بها الإدارة للتأثير على نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي من خلال استخدام تقنيات محاسبية محكمة بهدف خداع أصحاب المصالح عن طريق تزويدهم بمعلومات محاسبية مظلمة لا تعكس واقع حال المنشأة من اجل تحقيق أغراض خاصة (الزيايدي: 2015)، وعليه فدور المراجع الخارجي كان ومازال دوراً اساسياً في الرقابة على أداء الإدارة من خلال التأكد من صحة ما تصدره الإدارة من بيانات مالية.

كما ان حوكمة الشركات تؤكد على وجود مراجع خارجي غير مرتبط بإدارة الشركة المساهمة، والذي يتم تعيينه من قبل الجمعية العمومية للمساهمين لإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، بحيث يقوم بأداء أعماله بأمانة وموضوعية، ويكون محايداً في أحكامه، لأن هدفه الأساسي من عملية المراجعة إبداء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال الشركة تحت المراجعة (بوشنه، 2010: 65).

ولكي يقوم المراجع الخارجي بدوره في حوكمة الشركات لابد وان يكون على إدراك وفهم كافي لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات، لان هذا الادراك سوف يدعم موقفه ويقوي من دوره داخل منظومة الحوكمة، ويكون قادراً على التكامل مع باقي أطراف الحوكمة لتحقيق أهدافها.

وتمثل الوسائل والأساليب والطرق والواجبات والمسئوليات الملقاة على عاتق مراجع الحسابات آليات مهنية عملية لها مساهمات إيجابية في دعم الدور الحوكمي الإيجابي للمراجعة، ولا يمكن تحقيق هذا الدور إن لم يكن مراجع الحسابات نفسه مقتنع بأن دوره الحوكمي مرتبط باستعداده وقدرته على إثراء الممارسة المهنية العملية، وثبات وأن للمراجعة دور حوكمي لا غنى عنه لأصحاب المصلحة في الشركات، ويمكن أن يتحقق هذا الدور من خلال حرص مراجع الحسابات على الارتقاء بجودة المراجعة وتفعيل المساءلة المهنية لمراجع الحسابات (ريمة: 2012 ، 61).

ونظرا لأن موضوع هذه الدراسة والمتعلق بتقييم مدى إدراك المراجع الخارجي لمفهوم حوكمة الشركات ومبادئها لم يلقى الاهتمام الكافي من البُحاث في البيئة الليبية على وجه الخصوص، فقد جاءت هذه الدراسة للبحث عن إجابة للسؤال التالي والذي يمثل مشكلة الدراسة"

هل يدرك المراجعون الخارجيون في ليبيا مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات، ومدى الحاجة لتطبيقها في

البيئة الليبية؟

2. اهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة الى الاتي:

- * تقييم على مدى إدراك المراجعين الخارجيين في ليبيا لمفهوم حوكمة الشركات والمبادئ التي تقوم عليها
- * تقييم على مدى إدراك المراجعين الخارجيين في ليبيا لأهمية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الليبية.
- * دراسة التباين في مستوى الادراك بين المراجعين الخارجيين الليبيين العاملين لحساب أنفسهم (قطاع خاص) والمراجعين الخارجيين الليبيين العاملين بدون المحاسبة (قطاع عام)
- * دراسة مدى الحاجة للتوسع في تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الليبية

3. أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعنى بموضوع حيوي متعلق بدراسة مدى ادراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات واهمية تطبيقها في البيئة الليبية، ان الإجابة علي هذا السؤال ستخدم عملية تطبيق حوكمة الشركات، وتساعد الجهات المسؤولة على وضع البرامج الكفيلة بتطبيق الحوكمة بشكل سليم، وبما ان المراجع الخارجي يعد طرف مهم من اطراف عملية الحوكمة، وادراكه لمفهوم ومبادئ الحوكمة سوف يسهم بشكل كبير في تنفيذ الحوكمة بشكل سليم وتحقيق أهدافها بكفاءة، ولعل ما يصدر على ديوان المحاسبة من تقارير بالخصوص يدلل على أهمية هذا الدور.

ان وجود هذا الادراك من المراجع الخارجي يجعله قادر على خلق بيئة جيدة لتطبيق الحوكمة، كما يجعله قادرا على التكامل مع باقي الأطراف لتحقيق اهداف الحوكمة وغاياتها. ومن المفيد هنا الإشارة الى أهمية وجود هذا الادراك لدى جميع الأطراف لان الحكم على المسائل دائما يكون العامل الأساسي فيه هو الادراك، فلا يمكن ان نتوقع اهتمام بحوكمة الشركات وتطبيقها من قبل أطراف لا تدرك مفهومها او مبادئها.

4. فرضيات الدراسة.

تقوم الدراسة على اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يدرك المراجعون الخارجيون في ليبيا مفهوم حوكمة الشركات.

الفرضية الثانية: يدرك المراجعون الخارجيون في ليبيا مضمون المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات.

الفرضية الثالثة: يوجد اختلاف في مدى الادراك لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات بين المراجعين الخارجين العاملين لحساب انفسهم، والمراجعين الخارجين العاملين بديوان المحاسبة.

الفرضية الرابعة: يدرك المراجعون الخارجيون في ليبيا أهمية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الليبية.

5. مجتمع وعينة الدراسة.

ان المراجعة الخارجية كمهنة تمارس من قبل جهتين لا ثالث لهما في البيئة الليبية وهما:

1. المراجعون الخارجيون العاملون لحساب أنفسهم، وتشرف عليهم نقابة المحاسبين والمراجعين

الليبيين بشكل مباشر، وهي المسؤولة على منحهم رخص مزاولة المهنة، كما انها المسؤولة على

تقييم أعمالهم، وتأديب من يخرج منهم على قواعد العمل المهني، وينظم القانون (116) لسنة 1973 م اعمال المراجعة بالقطاع الخاص.

2. المراجعون بديوان المحاسبة، وهو هيئة رقابية عليا تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، تتبع السلطة التشريعية في الدولة كما جاء في المادة (2) من القانون (19) لسنة 2013 م المنظم لأعمال الديوان، ومن مهامه حسب نص المادة (3) من نفس القانون ابداء الراي الفني المحايد حول القوائم المالية للجهات التي تخضع لرقابته.

وعليه فان مجتمع الدراسة يشمل المراجعون الخارجيون العاملون لحساب أنفسهم والمراجعون الخارجيون العاملون بديوان المحاسبة بالمنطقة الغربية، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه الباحثين فيما يتعلق بالتواصل مع المراجعين بالمنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية.

وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة شملت عدد خمسة وسبعون مراجعاً خارجياً يعمل لحساب نفسه (قطاع خاص)، وعدد تسعون مراجعاً خارجياً يعمل بديوان المحاسبة الليبي. أي بأجمالي عدد مائة وخمسة وستون مراجعاً خارجياً ليبيا. والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1) مفردات عينة الدراسة		
الوظيفة	العدد	%
مراجع خارجي قانوني - قطاع خاص	75	45.5
مراجع بديوان المحاسبة الليبي	90	54.5
الإجمالي	165	100

6. اداة جمع بيانات.

الادراك هو الإحساس بالشيء وفهمه (حمدان. 1986 - 39)، وبالتالي قياس الادراك لا يكون الا من خلال الاستفسار المباشر من المستجوب عن الموضوع المراد معرفة مدي إدراك المستجوب له، وعلى هذا الأساس تم بناء صحيفة استبيان تضم مجموعة من الأسئلة حول ثلاثة محاور أساسية وهي³:

1. مفهوم حوكمة الشركات

2. مبادئ حوكمة الشركات

3. أهمية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الليبية

وَأُستَخدم في الإجابة على أسئلة الاستبيان أسلوب لكارث الخماسي (Likert) حيث أعطت درجات

للخيارات الخمس كما هو متعارف عليه (كروكر. 2009. ص 114) على النحو التالي:

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

7. أساليب تحليل بيانات.

لغرض تحليل بيانات الدراسة وصولاً إلى اختبار فرضياتها، والاجابة على السؤال الذي يمثل مشكلة الدراسة، تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي، واختبار الفرضيتين الأولى والثانية أُستَخدم اختبار (One Sample T Test) لعينة واحدة وتم تدعيم النتائج باستخدام اختبار (Wilcoxon). واختبار الفرضية الثالثة والتي تفحص وجود فروق في إدراك مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات بين المراجعين العاملين لحساب أنفسهم، والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة، تم استخدام اختبار (Independent Tow Sample T Test) وعززت نتائج الاختبار باستخدام اختبار (Mann-Whitney Test)، كما أُستَخدم الاختبار (Binomial Test) لاختبار الفرضية الرابعة.

لمن يرغب في الحصول على نسخة من صحيفة الاستبيان او بيانات الدراسة يمكنه التواصل معنا على عنوان البريد الإلكتروني: mustafa.Alhadayri@gu.edu.ly

8. مراجعة الادب المحاسبي والدراسات السابقة.

8 - 1 الدراسات السابقة

سنعرض في فيما يلي بعض الدراسات التي تناولت الحوكمة في البيئة الليبية وهي بيئة الدراسة ومن اهم هذه الدراسات ما يلي:

دراسة امعيتيق (2009):

عنوان الدراسة (مدى مراعاة مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دراسة تطبيقية بالمؤسسات المالية الليبية) وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى اهتمام المؤسسات المالية الليبية بمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتمثلت عينة الدراسة في ثلاث عشرة شركة ومصرف، من المصارف التجارية وشركات التأمين، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسات المالية الليبية تهتم بجميع المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكانت درجة الاهتمام منخفضة بمبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ ضمان حقوق المساهمين.

دراسة الزواوي (2013):

عنوان الدراسة (دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتأثيراتها المتوقعة على جلب الاستثمار)، وقامت الدراسة على عينة تتكون من 90 مفردة تضم مديري الإدارات في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية الليبي، وأساتذة المحاسبة في الجامعات الليبية، وقد خلصت إلى أن للحوكمة دور مهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وأن المستثمر يفضل عند اتخاذ القرار الاستثماري الوحدات الاقتصادية التي تطبق الحوكمة عن غيرها من الوحدات الاقتصادية الأخرى التي لا تطبق الحوكمة، وترجع أهم أسباب إلى اهتمام الحوكمة بمبدأ حقوق المساهمين، واهتمامها بإدارة المخاطر، وحرصها على المعاملة العادلة لكافة المساهمين بالإضافة إلى ثقة

المستثمر في المعلومات المعدة في ظل تطبيق الحوكمة، كما توصلت الدراسة إلى إنه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر بين كل من مديري الإدارات في المصارف التجارية الكبرى العاملة في ليبيا، وبين المحللين الماليين واساتذة الجامعات، من حيث أهمية دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على جلب الاستثمار.

دراسة شريعة والبركي (2014):

عنوان الدراسة (قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبي) وتم تحديد مجتمع الدراسة 139 مفردة، كان من بينهم رؤساء مجلس إدارة، ونائبين مجلس الإدارة، وعضو مجلس الإدارة، ومعدى القوائم المالية بالشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، وتوصلت الدراسة لوجود أثر لقواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة أسهمها بسوق المال الليبي، إلا أن الممارسات العملية للشركات المدرجة مازالت إلى حد كبير بعيدة عن التطبيق السليم للقواعد الموضوعة في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010، وكذلك القانون الصادر عن سوق المال الليبي لسنة 2007 م.

دراسة شنب (2014):

عنوان الدراسة (أثر تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات على موثوقية المعلومات المحاسبية وقرارات المتعاملين في سوق الأوراق المالية الليبي) وتضمنت عينة الدراسة مدراء الإدارات المالية ورؤساء الأقسام ومدراء مكاتب المراجعة لعدد من الشركات المدرجة بالسوق المال الليبي، وكذلك تضمنت العينة عدد من المستثمرين أفراد وشركات، وجاءت الدراسة بمجموعة نتائج أبرزها أن خاصيتي أسواق المال (الحجم، القوانين المنظمة للسوق) تؤثر طردياً على الالتزام بقواعد وآليات حوكمة الشركات وموثوقية المعلومات

المحاسبية وقرارات المتعاملين من وجهة نظر معدى المعلومات المحاسبية ومستخدميها، وأن تطبيق قواعد حوكمة الشركات وآلياتها يؤثر ايجاباً على موثوقية المعلومات المحاسبية في البيئة المحلية، كما تؤثر ايجابياً على قرارات المتعاملين في سوق المال الليبي من وجهة نظر معدى المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

دراسة التومي (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة البنية التحتية للشركات الليبية على تبني الحوكمة بمفهومها الحديث، وذلك من خلال فحص واقع تلك الشركات وكذلك بيان المعوقات والتحديات التي قد تحول دون قدرتها على تبني الحوكمة بمفهومها الحديث، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي، وتحليل الاحصائي للبيانات والمعلومات الاولية التي تم الحصول عليها من استمارة الاستبيان التي وزعت على عينة من موظفي الإدارة المالية في الشركات المدرجة وكذلك جهات الرقابة والتشريع، وأيضاً المراجعين الخارجيين المعتمدين لدى السوق المالي الليبي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الشركات الليبية المدرجة بالسوق المالي الليبي وكذلك جهات الرقابة والتشريع المسؤولة عنها القدرة على تبني الحوكمة بمفهومها الحديث.

كما توصلت الدراسة الى وجود بعض المعوقات قد تحد القدرة على تبني الحوكمة بمفهومها الحديث منها نقص الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً بالسوق المالي الليبي، وعدم إدراك متخذي القرار بالشركة أهمية تبني الحوكمة بمفهومها الحديث وعدم ثبات القوانين والتشريعات وتغييرها بصفة مستمرة، وعدم وعي متخذي القرارات التشريعية بأهمية حوكمة الشركات بمفهومها الحديث.

دراسة ابريني (2018):

عنوان الدراسة (مدي مراعاة تطبيق الحوكمة المؤسسية - دراسة تطبيقية بالمصرف الليبي الخارجي) وحاولت الدراسة تحديد مدى مراعاة المصرف الليبي الخارجي لمبادئ الحوكمة؟ وذلك من خلال استطلاع آراء مجلس إدارة المصرف، ومدراء الإدارات، ورؤساء الأقسام، وبعض الموظفين العاملين بالمصرف، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصرف الليبي الخارجي يراعي بعض مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي منها مبدأ ضمان حقوق المساهمين، ومبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة، كما ان هناك عدم مراعاة لمبدأ إيجاد أساس فعال الحوكمة، ومبدأ دعم دور أصحاب المصالح.

8 - 2 حوكمة الشركات.

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة اغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الاغريقية، ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي في عهده وايصالها لأصحابها، ودفاعه عنها ضد القرصنة وضد الاخطار التي تتعرض لها اثناء الابحار، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول، ثم عاد إلى ميناء الابحار من مهمته سالماً، أطلق عليها التجار وخبراء البحار (القبطان المتحوم جيداً Good Governer)، (الخضيري، 2005: 7). وهذا بالضبط ما يمكن قياسه على إدارات الشركات، فالشركات تمثل السفن، واصولها ممتلكات تعود للملاك، والإدارة الجيدة هي تلك الإدارة التي تحمي هذه الأصول، وتعمل على تنميتها لصالح ملاكها مقبل اتعاب محددة نظير ذلك، فاذا نجحت الإدارة في مهامها دون الاضرار باي ظرف من الأطراف ذات العلاقة بالشركة نقول انها إدارة رشيدة او حكيمة او انها تطبق قواعد الحوكمة.

وبالنظر في المعنى اللغوي لكلمة الحوكمة، فإن مادة (حَكَمَ) في معاجم اللغة العربية تظهر بمعاني أهمها (الصلحين، 2010: 4):

1. المنع، فيقال حكمت فلاناً، أي منعته، ومنها حكمة الدابة وهو ما يوضع على فم الدابة لمنعها من التهام ما لا يريد لها ركبها أن تلتهمه.
2. القضاء: حيث يطلق الحكم ويراد به القضاء من ذلك قوله تعالى: {فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ}. (سورة المائدة، الآية 48). أي اقصي بينهم بحكم الله، والحكام هم القضاة، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ} (سورة البقرة، الآية 188) أي إلى القضاة.
3. الحكمة: وهو وضع الشيء المناسب في المكان المناسب، كما دل على ذلك قوله تعالى: {وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ} (سورة ص، الآية 20)، وقوله سبحانه وتعالى: {وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا} (سورة البقرة، الآية 269)، وقوله عليه الصلاة والسلام: (ورجل آتاه الله الحكمة، فهو يعلمها ويقضي بها).
4. الحَكَمُ: والحكم من نصبه القاضي للحكم بين الناس ومحاولة الإصلاح بينهم، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا} (سورة النساء، الآية 35).

5. والحكم سياسة الناس بما يصلحهم، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: {مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ} (سورة آل عمران، الآية 79) وكذلك قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} (سورة المائدة، الآية 45).

اما فيما يتعلق بالمفهوم الاصطلاحي لكلمة الحوكمة فعلى الرغم من الانتشار الواسع لمفهوم الحوكمة إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد له فيما بين المختصين والمهتمين بتطبيقه، وبالتالي سنستعرض بعض التعاريف للحوكمة لبعض الهيئات الدولية.

في عام 2004 عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization For Economic Cooperation and Development) OECD حوكمة الشركات بانها تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس ادارتها، والمساهمين، والأطراف الاخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمنا ذلك هيكل الأهداف الموضوعة من قبل الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء. (OCED,2004:11)

في حين عرف البنك الدولي حوكمة الشركات بانها النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات للأفضل، الأمر يؤدي إلى أن تصبح الشركات وأصحابها ومنظمتها أكثر قابلية للمحاسبة وكفاءة وشفافية، وهذا بدوره يبني الثقة والطمأنينة وتحمل الشركات ذات الإدارة الجيدة مخاطر مالية وغير مالية أقل وتدر عائداً أعلى للمساهمين. (The World Bank, 2016)

وعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين حوكمة الشركات بأنها: مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي تقوم بها مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية (هيئة الحوكمة) بهدف: توفير التوجيه الاستراتيجي، ضمان تحقيق الأهداف، التأكد من إدارة المخاطر بشكل مسؤول. (IFAC, 2013: 20):

وفي سنة 1987 قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بالولايات المتحدة (NCFFR) بإصدار تقريرها المسمى (Tread way Commission) الذي يتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم الرقابة الداخلية، وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجلس إدارة الشركات (سليمان، 2006: 13).

هذا ولم يقتصر الأمر في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الاهتمام بالدور الذي تلعبه الحكومة، فقد أصدرت العديد من الدول مثل كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبعض دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وكذلك بعض من الدول العربية مثل مصر والسعودية والأردن والامارات العربية المتحدة وقطر خلال السنوات الأخيرة العديد من التقارير الخاصة بحوكمة الشركات.

ولم تحظ حوكمة الشركات في ليبيا بأبي اهتمام حتى أصدر مصرف ليبيا المركزي "مبادئ توجيهية لحوكمة الشركات للمصارف التجارية الليبية" في عام 2006 م، تبع ذلك سوق الاوراق المالية الليبي حيث أصدر لائحة حوكمة الشركات للشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية الليبي في عام 2007 م. (Zagoub 2011).

8 - 3 مبادئ حوكمة الشركات:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 مجموعة مبادئ للتطبيق الجيد للحوكمة، وتم تعديلها وإعادة إصدارها في عام 2004، وتهدف المبادئ إلى التطبيق الجيد لمنظومة حوكمة الشركات، وبالتالي أصبحت تشكل أساساً لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو غيرها من الدول على حد سواء، وتضمنت المبادئ الآتية (OECD:2004):

المبدأ الأول: حقوق المساهمين.

يجب ان تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على الحق في:

1. ضمان أساليب تسجيل حقوق الملكية.
2. نقل ملكية الأسهم..
3. الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
4. المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.
5. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
6. المشاركة في أرباح الشركة.
7. المشاركة أو على الأقل الإحاطة علماً بالقرارات المتصلة بالتغييرات الأساسية في الشركة،
8. المشاركة على نحو فعال، والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما يجب إحاطة المساهمين علماً بالقواعد (متضمنة إجراءات التصويت) التي تحكم الاجتماعات العامة للمساهمين.
9. يجب تزويد المساهمين في الوقت الملائم بالقدر الكافي من المعلومات المتصلة بأعمال وتواريخ وأماكن انعقاد وجدول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى تزويدهم في الوقت الملائم بالمعلومات الكاملة عن المسائل التي يتعين اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماعات.
10. يجب أن تتاح للمساهمين فرصة طرح أسئلة على مجلس الإدارة وإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن يكون ذلك في الحدود المعقولة.
11. يتعين أن تتوافر للمساهمين القدرة على التصويت حضوراً أو غيابياً، كما يجب أن يعطى نفس الوزن للصوت بغض النظر عن كونه حاضراً أو غائباً.

المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين:

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، بما في ذلك صغار المساهمين، والمساهمون الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم، وبالتالي لتحقيق هذا المبدأ يجب الالتزام بالنقاط التالية:

أ. يجب أن يحصل جميع المساهمين على نفس حقوق التصويت، وينبغي أن تتوفر للمستثمرين القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين، وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم، كذلك ينبغي تصويت المساهمين على أية تغييرات في حقوق التصويت.

ب. يجب أن يتم التصويت بواسطة أمناء أو أشخاص معينين تم الموافقة عدليهم من قبل ملاك الأسهم، ويجوز قيام بعض المؤسسات المالية التي تحوز أسهم المستثمرين على أساس استثنائي التصويت عن تلك السهم، ما لم يطلب المساهم عكس ذلك تحديداً.

ج. يجب أن تكفل العمليات والاجراءات المتعلقة بالاجتماعات العامة للمساهمين بتحقيق معاملة متكافئة لكافة المساهمين، كما ينبغي ألا ينتج عن الاجراءات التي تتبعها الشركة صعوبة أو ارتفاع في تكلفة الادلاء بالأصوات.

د. ينبغي منع عمليات تداول الأسهم التي تستند إلى معلومات داخلية، وكذلك منع أية عمليات للتبادل تستهدف تحقيق مصالح للأشخاص ذوي العلاقة بالشركة.

هـ. يجب أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة، أو المديرين التنفيذيين، الافصاح عن أية مصالح مادية، أو تعاملات، أو أمور تخصهم يكون من شأنها التأثير على الشركة.

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.

ينص هذا المبدأ على ضرورة الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما ينص عليها القانون، وأن يتم تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة، وفرص العمل، وتحقيق الاستفادة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة. ولتحقيق هذا المبدأ يجب الالتزام بالنقاط التالية:

أ. يجب أن يؤكد إطار ممارسات حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصلحة والتي يحميها القانون.

ب. حينما يقدم القانون الحماية لحقوق أصحاب المصالح فإنه يجب أن تتاح لهم الفرصة للحصول على تعويضات فعلية نتيجة انتهاك أي من حقوقهم.

ج. يجب أن يتيح إطار ممارسات حوكمة الشركات الآليات التي تعمل على رفع الأداء من خلال مشاركة الأطراف أصحاب المصالح، وتعتمد درجة مشاركة الأطراف المختلفة على القوانين والممارسات الوطنية، وهي قد تتفاوت من شركة إلى أخرى، ومن أمثلة آليات مشاركة أصحاب المصالح: تمثيل العاملين في مجالس الإدارة، وخطط تملك الأسهم للعاملين، أو المشاركة في الأرباح، كما يؤخذ في الاعتبار مشاركة الجهات الدائنة في ممارسات حوكمة الشركات وذلك في حالات وجود إجراءات متعلقة بالإفلاس.

د. حينما يشارك أصحاب المصالح في ممارسات حوكمة الشركات، ينبغي أن تكفل لهم الحصول على المعلومات اللازمة لذلك. فعندما تسمح القوانين والممارسات بمشاركة أصحاب المصالح، يكون من الأهمية بمكان حصول تلك الأطراف على المعلومات اللازمة للاضطلاع بمسئولياتهم.

المبدأ العام الرابع: الإفصاح والشفافية.

يجب أن يكفل إطار ممارسات حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح في الوقت الملائم وبشكل دقيق، وبشأن كافة المسائل المتصلة بالشركة، ومن بينها: الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة،

ويستلزم الأمر الإفصاح عن المعلومات للجمهور على أساس سنوي (كحد أدنى) وإن كانت بعض الدول تستلزم إفصاحاً دورياً على أساس نصف سنوي أو كل ثلاثة أشهر، أو حتى على فترات أقصر في حالات وجود تطورات من شأنها إحداث تأثيرات كبيرة على الشركة، ولتحقيق هذا المبدأ يجب الالتزام بالنقاط التالية:

1. ينبغي أن يشتمل الإفصاح ما يلي:

أ. النتائج المالية والتشغيلية للشركة:

ب. أهداف الشركة التجارية، وسياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة، وما يمثلها من

التزامات في نطاق السياسة العامة.

ج. حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت:

د. أسماء أعضاء مجالس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم:

هـ. عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل المنظور والتي قد تشتمل على ما يلي: المخاطرة المرتبطة

بصناعة أو منطقة معينة، ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار العملات، وكذلك المخاطر المرتبطة

بالمشتقات المالية وبالتعاملات المالية التي لا تظهر في الميزانية، وأخيراً المخاطر المرتبطة

بالتزامات البيئة.

و. المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح والتي قد تؤثر بصورة

ملموسة على أداء الشركة، وقد يشتمل الإفصاح على علاقات الإدارة بالعاملين، وأيضاً

علاقاتهم مع باقي أصحاب المصالح مثل المقرضين، والموردين، والمجتمعات المحلية.

ز. هيكل وسياسات ممارسات حوكمة الشركات، من اعداد تقارير عن كيفية تطبيق مبادئ حوكمة

الشركات، وواقع الأمر أن الإفصاح عن سياسات هياكل ممارسات حوكمة الشركات، وبصفة

- خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة فيما بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، تعد بمثابة عنصر هام لتقييم ممارسات حوكمة الشركات.
2. ينبغي اعداد ومراجعة المعلومات، وكذلك الافصاح عنها وفقاً لأعلى معايير الجودة المحاسبية، المالية، وغير المالية وايضا بمتطلبات عمليات المراجعة:
3. ينبغي اجراء المراجعة السنوية بواسطة مراجع حسابات مستقل لكي يتحقق وجود تأكيد مراجعة خارجية وموضوعية بشأن الأسلوب المستخدم في اعداد وتقديم القوائم المالية.
4. يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي المعلومات إلى المعلومات التي يحتاجونها بصورة تتسم بالعدالة، وسلامة التوقيت، وفعالية التكاليف، فقنوات نقل المعلومات لها من الأهمية ما يوازي أهمية محتوى المعلومات ذاتها:

المبدأ الخامس: مسئوليات مجلس الإدارة:

يجب أن تتيح ممارسات حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن تكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين، ولتحقيق هذا المبدأ يجب الالتزام بالنقاط التالية:

1. ينبغي ان يتخذ أعضاء مجلس الإدارة قراراتهم على أسس من المعلومات الكاملة، وبالأمانة والمسئولية والعناية الواجبة، وأن يتم ذلك تحقيقاً لصالح الشركة والمساهمين.
2. حينما ينتج على قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على المجموعات المختلفة من المساهمين بصور متفاوتة، فإنه يتعين على مجلس الإدارة معاملة كافة المساهمين بصورة عادلة.
3. يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية أخذاً في الاعتبار اهتمامات كافة الأطراف المعنية (أصحاب المصالح).

4. يتعين قيام مجلس الإدارة بعدد من الوظائف الأساسية، من بينها ما يلي:

أ. مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل، وسياسات المخاطر، والموازنات السنوية، وخطط النشاط، ووضع أهداف الأداء، ومتابعة التنفيذ، ومتابعة أداء الشركة، والإشراف العام على الانفاق الرأسمالي، وعمليات الاستحواذ، وبيع الأصول.

ب. اختيار المديرين التنفيذيين، وتحديد مرتباتهم وحوافزهم، ومتابعتهم، والقيام عند الضرورة باستبدالهم، والإشراف على تخطيط المسار المهني للعاملين.

ج. مراجعة مرتبات وحوافز المديرين، وضمان الشفافية فيما يتعلق بترشيح أعضاء المجلس.

د. متابعة وإدارة تعارض المصالح المحتمل لدى المديرين وأعضاء المجلس والمساهمين، وهو ما قد يتضمن إساءة استخدام أصول الشركة، وإساءة استخدام التعاملات التي يقوم بها أطراف من ذوي العلاقة بالشركة.

هـ. ضمان عنصر الأمانة في التقارير المالية والمحاسبية التي تصدرها الشركة، بما في ذلك استقلالية عمليات المراجعة، ووجود نظم ملائمة للرقابة، وخاصة نظم متابعة المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام بالقوانين.

و. متابعة فعالية الممارسات المتصلة بأساليب إدارة الشركة التي تعمل الشركة وفقاً لها، وإدخال التعديلات اللازمة عليها، ووفقاً للاحتياج.

ز. الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال.

5. يجب أن تتوافر لدى مجلس الإدارة القدرة على ممارسة التقييم الموضوعي للحكم على شئون الشركة وعلى نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية، ويتعين ان ينظر مجلس الإدارة في تعيين عدد كاف من أعضاء المجلس غير التنفيذيين والذين تتوافر لديهم القدرة على ممارسة الأحكام المستقلة، والقدرة على

التقييم بالنسبة للمهام التي من المحتمل أن تنطوي على تعارض في المصالح، ومن الأمثلة: إعداد التقارير المالية، واختيار كبار المديرين، وتحديد مرتبات وحوافز المديرين وأعضاء مجلس الإدارة. وينبغي ان يكرس أعضاء المجلس وقتاً كافياً لمباشرة مسؤولياتهم:

6. يجب أن تتوافر لأعضاء مجالس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم لكي يتسنى لهم الاضطلاع بمسؤولياتهم، فأعضاء مجالس الإدارة بحاجة إلى الحصول على المعلومات المتصلة بنشاط الشركة في الوقت الملائم لكي يدعموا القرارات التي يتخذونها. وواقع الأمر، أن الأعضاء من غير العاملين الدائمين لا تتوافر لديهم إمكانية الحصول على المعلومات بذات الصورة التي تتوافر للمديرين التنفيذيين، ومن ثم فإنه بالإمكان تدعيم اسهامات الأعضاء من غير المديرين عن طريق اتاحة قنوات الاتصال بينهم وبين عدد من المديرين داخل الشركة، بالإضافة إلى تمكينهم من الحصول على استشارات خارجية مستقلة على حساب الشركة، ولكي يتم الاضطلاع بهذه المسؤوليات، يجب أن يضمن أعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات الدقيقة، والمناسبة في الوقت الملائم.

وحتى تستطيع كل الأطراف ذات العلاقة بحوكمة الشركات والتي من بينها المراجع الخارجي القيام بمسؤولياتهم في إطار الحوكمة، يجب ان يكونوا على دراية تامة وإدراك لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركة، وفي البيئة الليبية نحاول من خلال هذه الدراسة فحص وجود هذا الادراك لدى المراجع الخارجي الليبي:

9. تحليل بيانات الدراسة.

اولاً: التحقق من ثبات الاستبيان: قبل تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الاستبيان تم التأكد من ثبات الاستبيان باستخدام اختبار الفا كرم باخ (Cronbach's Alpha) وكانت النتيجة كم هي مبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (2)
اختبار ثبات اسئلة الاستبيان

Cronbach's Alpha	عدد الأسئلة	محاور أسئلة الاستبيان
0.861	6	المحور الأول: أسئلة حول مدى ادراك المراجعون لمفهوم الحوكمة
0.977	54	المحور الثاني: أسئلة حول مدى ادراك المراجعون لمضمون مبادئ الحوكمة
0.909	10	المحور الثالث: أسئلة حول مدى ادراك المراجعون للأسباب التي ندعو لتطبيق الحوكمة
0.974	70	الإجمالي

وقد جاءت النتيجة لتؤكد ثابت الاستبيان، حيث يجب ان لا يقل معدل Cronbach's Alpha على 0.60 حتى تتصف أسئلة الاستبيان بالثبات (جودة: 2008، ص300)، وهذا متحقق على مستوى كل محور من محاور أسئلة الاستبيان وعلى مستوى اجمالي الأسئلة ففي جميع الحالات لم يقل معدل ألفا على (0.86) وهي نسبة تفي بالغرض وتدل على ثبات أسئلة الاستبيان وفقاً لما تطلبه هذا الاختبار.

ثانياً: خصائص مفردات عينة الدراسة: قام الدراسة على عينة تضم (165) مفردة يوضح الجدول رقم (3) خصائصها بشكل اجمالي حيث ان عدد (81) مراجع خارجي لديهم خبرة في مجال المراجعة من خمس سنوات فأكثر، أي ما نسبته (80.6 %) من اجمالي مفردات العينة، وان عدد (49) مراجع حاصل على مؤهل علمي ماجستير او دكتوراة، أي ما نسبته (29.7 %)، وان عدد (18) مراجع يحملون مؤهل دبلوم عالي أي ما نسبته (10.9 %) من اجمالي مفردات العينة، مع العلم ان هذا المؤهل لا يسمح لحامله بممارسة المراجعة الخارجية بشكل مستقل وهم يعملون مراجعين مساعدين، وبلغ عدد المراجعين الخارجيين بعينة الدراسة والذين تحصلوا على دورات تدريبية بخصوص حوكمة الشركات (57) مراجع أي ما نسبته (34.5 %) من اجمالي حجم عينة الدراسة.

جدول رقم (3)

خصائص افراد عينة الدراسة

العدد	%	سنوات الخبرة	العدد	%	المؤهل العلمي
32	19.4	اقل من 5 سنوات	18	10.9	دبلوم عالي
42	25.5	من 5 سنوات إلى اقل من 10	98	59.4	بكالوريوس
41	24.8	من 10 سنوات إلى اقل من 15	42	25.5	ماجستير
50	30.3	15 سنة فأكثر	7	4.2	دكتوراه
165	100	الإجمالي	165	100	الإجمالي

العدد	%	حضور دورات عن الحوكمة	العدد	%	الاطلاع عن موضوع الحوكمة
108	65.5	لم يحضروا دورات تدريبية	118	71.5	اطلعوا عن الموضوع
57	34.5	حضروا دورات تدريبية	47	28.5	لم يطلعوا عن الموضوع
165	100		165	100	الإجمالي

ومن خلال هذه الخصائص يتضح ما يلي:

أ. ان لدى عينة الدراسة القدرة الكافية للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد نظرًا لما يمتلكونه من مؤهلات علمية عالية وخبرة في مجال العمل إضافة لاطلاع معظم افراد العينة على موضوع حوكمة الشركات وهذا سوف يضيف مزيداً من القوة على إجاباتهم، وبالتالي إمكانية التعويل عليها لمعرفة مدى ادراكهم لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات، وكذلك معرفة آرائهم حول الحاجة لتطبيق حوكمة الشركات في البيئة الليبية.

ب. من الخصائص نجد ان اغلب افراد العينة لم يتلقوا دورات تدريبية حول حوكمة الشركات وهذا دليل على عدم اهتمام الجهات المشرفة على مهنة المراجعة بموضوع حوكمة الشركات الاهتمام الذي

تستحق، ولمزيداً من التحليل لمعرفة هل يوجد اختلاف بين نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين والتي تشرف على مهنة المراجعة والمراجعين العاملين لحساب أنفسهم من جهة، وديوان المحاسبة من جهة أخرى، فيما يتعلق بإعداد دورات تدريبية للأعضاء المنتمين لكل منهما، ويظهر الجدول (4) نتيجة التحليل الإضافي حيث يتضح ان عدد الذين حضروا دورات تدريبية بخصوص الحوكمة (57) مراجع من اجمالي المراجعين الذين يشكلون عينة الدراسة والبالغ عددهم (165) مراجع وهو ما يعادل نسبة (34.5) الا انه ومن خلال النظر في المؤسسة التي يتبعها المراجع الذي حضر دورة تدريبية بخصوص الحوكمة وجدنا ان (7) مراجعين قطاع خاص ينتمون الى نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين وهو ما يعادل نسبة (12 %) من المراجعين الذين حضروا دورات تدريبية بخصوص الحوكمة في حين بلغ عدد المراجعين العاملين بديوان المحاسبة والذين حضروا الدورات (50) مراجع أي ما يعادل نسبة (88 %) من المراجعين الذين حضروا دورات تدريبية بخصوص الحوكمة، وهذا يدل بشكل واضح ان ديوان المحاسبة أكثر اهتماماً بتدريب عناصره على موضوع حوكمة الشركات وأكثر قدرةً على الزام مراجعيه بحضور هذه الدورات مقارنة بنقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين.

جدول رقم (4)				
توزيع افراد عينة الدراسة حسب الوظيفة وحضور الدورات التدريبية				
لم يحضروا دورات تدريبية عن الحوكمة		حضروا دورات تدريبية عن الحوكمة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
63 %	68	12 %	7	المراجعين العاملين لحساب أنفسهم
37 %	40	88 %	50	المراجعين العاملين بديوان المحاسبة
100 %	108	100 %	57	الإجمالي

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة.

قامت الدراسة على أربع فرضيات، وفيما يلي نتيجة اختبارها احصائياً.

اختبار الفرضية الأولى:

كانت الفرضية الأولى على النحو الآتي:

يدرك المراجعون الخارجيون في ليبيا مفهوم حوكمة الشركات.

وقد تم طرح مجموعة من الأسئلة على عينة الدراسة حول مفهوم حوكمة الشركات كان عددها (12)

سؤال كانت اجاباتهم باستخدام مقياس لكارتر الخماسي، ويظهر الجدول رقم (4) متوسط الإجابات على

كل سؤال والانحراف المعياري.

جدول رقم (5)				
إجابات افراد عينة الدراسة عن الأسئلة حول مدى ادراكهم لمفهوم الحوكمة				
Q	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q2.1	165	4.11	0.827	0.064
q2.2	165	3.94	0.860	0.067
q2.3	165	4.13	0.734	0.057
q2.4	165	3.98	0.815	0.063
q2.5	165	3.96	0.788	0.061
q2.6	165	4.26	0.796	0.062
Total	165	4.06	0.617	0.048

ومن خلال الجدول يتضح ان افراد العينة يدركون بمتوسط (4.06) وانحراف معياري (0.617) ان

الحوكمة تشمل كل من:

1. التشريعات المالية والاقتصادية التي تحمي المستثمر.

2. مجموعة القيم والأخلاق التي تمنع من ارتكاب المخالفات المالية.
3. المعايير التي تنظم مهنة المراجعة الداخلية والخارجية.
4. القواعد الأخلاقية التي تحكم عمل المراجع الخارجي.
5. القواعد والإرشادات التي تحكم عمل الأسواق المالية.
6. نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة وأدواته وإجراءاته.

وتم استخدام اختبار (one sample T test) للتحقق من صحة الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة والمتعلقة بمدى إدراك المراجعون لمفهوم الحوكمة، على الرغم انه من المعلوم احصائيًا ان هذا الاختبار يشترط لتطبيقه تحقق التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة، الا ان هذا الشرط يمكن تجاوزه واعتباره متحقق إذا كان عدد مفردات العينة أكبر من (30) مفردة (الزغبى. 2000. ص 175). وكانت نتائج اختبار (One Sample T Test) لهذا المحور كم هي موضحة ادناه:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الأولى One Sample T Test					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
22.127	164	0.000	1.064	0.969	1.159

ومن الجدول السابق يتضح ان قيمة (T) تساوي (22.127) وان درجة المعنوية بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تقول ان متوسط الإجابات أكبر من (3) أي ان المراجعون الخارجيون يدركون مفهوم حوكمة الشركات.

ولعدم نتائج اختبار (One Sample T Test) وهو اختبار إحصائي معلمي، استخدمنا اختبار (Wilcoxon test) وهو اختبار إحصائي لا معلمي يمكن استخدامه كبديل لاختبار (One sample T test)، وذلك من أجل عزل تأثير خرق شرط اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي (أبو زيد 2005. ص 158). وكانت نتائج هذا الاختبار على النحو المبين بالجدول رقم (7).

جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الأولى Wilcoxon Test			
	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks	157 ^a	79.73	12517.00
Positive Ranks	1 ^b	44.00	44.00
Ties	7 ^c		
Total	165		
(a) > 3 متوسط المحور الاول المفهوم (b) < 3 متوسط المحور الاول المفهوم (c) $= 3$ متوسط المحور الاول المفهوم			
Test Statistics ^b			
Z	-10.851 ^a		
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.000		
a. Based on positive ranks. b. Wilcoxon Signed Ranks Test			

ويتضح من الجدول السابق ان عدد (157) إجابة كانت قيمتها أكبر من (3) وهو متوسط المقياس الخماسي لديكارت وبالتالي فهذه الإجابة تكون في خانة الموافق، او خانة موافق بشدة، في حين ان اجابة واحدة فقط هي تساوي (3)، وكانت (7) إجابات اصغر من (3) أي انها في خانة لا أوافق، او خانة لا اوافق بشدة، وبلغت قيمة (Z) -10.851 ومستوى المعنوية 0.000 وهذا يدل دلالة واضحة على وجود

اختلاف بين متوسط الإجابات ومتوسط ديكرت والذي يعادل (3) وان متوسط الإجابات اكبر من (3) أي ان المراجعون الخارجيون في ليبيا يدركون مفهوم حوكمة الشركات وهذا يعزز ما توصلنا له باستخدام اختبار (One sample T test).

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الاتي:

يدرك المراجعون الخارجيون في ليبيا المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات.

وقد تم طرح مجموعة من الأسئلة على عينة الدراسة حول مضمون مبادئ الحوكمة كان عددها (54) سؤال وكانت اجاباتهم على النحو المبين بالجدول رقم (8).

جدول رقم (8)				
إجابات افراد عينة الدراسة عن الأسئلة حول مدى ادراكهم مضمون مبادئ الحوكمة				
Q	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q3.1	165	4.3	0.607	0.047
q3.2	165	4.26	0.633	0.049
q3.3	165	4.19	0.712	0.055
q3.4	165	4.19	0.754	0.059
q3.5	165	4.19	0.729	0.057
q3.6	165	4.22	0.758	0.059
q3.7	165	4.2	0.717	0.056
q3.8	165	4.28	0.739	0.058
q3.9	165	4.14	0.764	0.059
q3.10	165	4.12	0.779	0.061
q3.11	165	3.94	0.853	0.066
q3.12	165	4.06	0.771	0.06
q3.13	165	3.86	0.936	0.073
q3.14	165	3.64	0.994	0.077
q3.15	165	3.91	0.803	0.062

q3.16	165	4.02	0.876	0.068
q3.17	165	3.79	0.921	0.072
q3.18	165	3.74	0.91	0.071
q3.19	165	4.04	0.772	0.06
q3.20	165	3.83	0.895	0.07
q3.21	165	4.07	0.801	0.062
q3.22	165	4.05	0.714	0.056
q3.23	165	4.12	0.711	0.055
q3.24	165	4.18	0.819	0.064
q3.25	165	4.1	0.759	0.059
q3.26	165	3.96	0.822	0.064

تابع جدول رقم (8)				
إجابات افراد عينة الدراسة عن الأسئلة حول مدى ادراكهم مضمون مبادئ الحوكمة				
Q	Q	Q	Q	Q
q3.27	165	4.05	0.709	0.055
q3.28	165	4.18	0.707	0.055
q3.29	165	4.25	0.738	0.057
q3.30	165	4.24	0.708	0.055
q3.31	165	4.27	0.682	0.053
q3.32	165	4.2	0.7	0.055
q3.33	165	4.22	0.797	0.062
q3.34	165	4.07	0.877	0.068
q3.35	165	4.25	0.76	0.059
q3.36	165	4.01	0.808	0.063
q3.37	165	4.19	0.732	0.057
q3.38	165	4.15	0.726	0.057
q3.39	165	4.33	0.709	0.055
q3.40	165	4.25	0.693	0.054
q3.41	165	4.25	0.721	0.056
q3.42	165	4.2	0.759	0.059
q3.43	165	4.22	0.75	0.058

q3.44	165	4.15	0.718	0.056
q3.45	165	4.14	0.764	0.059
q3.46	165	4.13	0.758	0.059
q3.47	165	4.15	0.759	0.059
q3.48	165	4.05	0.731	0.057
q3.49	165	4.01	0.855	0.067
q3.50	165	4.15	0.778	0.061
q3.51	165	4.21	0.731	0.057
q3.52	165	4.22	0.725	0.056
q3.53	165	4.08	0.804	0.063
q3.54	165	4.14	0.826	0.064
Total	165	4.11	0.522	0.041

ومن خلال الجدول يتضح ان افراد العينة يدركون بمتوسط (4.11) وانحراف معياري (0.522) مضمون مبادئ الحوكمة وانها تشمل كل ما ذكر بأسئلة الاستبيان الا ان المراجعين الخارجين لم يدركوا بشكل كافي ان ما يلي مضمن بمبادئ حوكمة الشركات:

1. إتاحة الفرصة للمساهم بإضافة بنود لجدول أعمال اجتماعات الجمعية العمومية في ظل حدود

معينة تكفل له هذا الحق

2. منح المساهم الحق في الإجابة في عملية التصويت في حال تعذر حضوره شخصياً

3. إعطاء نفس الوزن للأصوات في الجمعية العمومية لكل فئة، سواء كان التصويت بالحضور

الشخصي أو بالإجابة

4. ضرورة عدم استخدام الإدارة التنفيذية للآليات المضادة لعمليات الاندماج والاستحواذ من أجل

التهرب من المساءلة

5. معاملة المساهمين الذين ينتمون إلى فئة واحدة على قدم المساواة

6. ضرورة إن تكون للمساهمين في الفئة الواحدة نفس الحقوق فيما يتعلق بعملية التصويت
7. ان يراعي المندوبون للتصويت عن مساهمين آخرين غير حاضرين للاجتماع بان يتم التصويت حسب الاتفاق مع أصحاب الأسهم
8. وجود آلية لمشاركة أصحاب المصالح في القرارات التي تتخذها إدارة الشركة وتمس مصالحهم ولاختبار الفرضية الثانية اتبعنا نفس الخطوات المستخدمة في اختبار الفرضية الأولى وذلك باستخدام اختبار معلمي متمثل (One Sample T Test) ويوضح الجدول رقم (9) نتائج هذا اختبار.

جدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية الثانية One Sample T Test					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
27.402	164	0.000	1.113	1.033	1.194

- ومن الجدول السابق يتضح ان قيمة (T) تساوي (27.402) وان درجة المعنوية بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا قبول الفرضية البديلة التي تقول ان متوسط الإجابات أكبر من (3) أي ان المراجعون الخارجيون يدركون مضمون مبادئ حوكمة الشركات.
- ويوضح الجدول (10) نتائج اختبار (Wilcoxon test) حيث بين ان عدد (157) إجابة كانت قيمتها أكبر من (3) وهو متوسط المقياس الخماسي لديكارت وبالتالي فهذه الإجابة تكون في خانة الموافق، او خانة موافق بشدة، في حين كانت (8) إجابات تساوي (3) أي نها في خانة محايد، وبلغت قيمة (Z) -

10.871 ومستوى المعنوية 0.000 وهذا يدل دلالة واضحة على وجود اختلاف بين متوسط الإجابات ومتوسط ديكارت والذي يعادل (3) وان متوسط الإجابات اكبر من (3) أي ان المراجعون الخارجيون في ليبيا يدركون مضمون مبادئ حوكمة الشركات وهذا يعزز ما توصلنا له باستخدام اختبار (One sample T test).

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الثانية Wilcoxon Test			
	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks	157 ^a	79.00	12403.00
Positive Ranks	0 ^b	0.000	0.000
Ties	8 ^c		
Total	165		
(a) متوسط المحور الثاني المبادئ > 3			
(b) متوسط المحور الثاني المبادئ < 3			
(c) متوسط المحور الثاني المبادئ = 3			
Test Statistics ^b			
	المبادئ الثاني المحور متوسط - العام المتوسط		
Z	-10.871 ^a		
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.000		

a. Based on positive ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

ومما سبق يتضح ان المراجعين الخارجين يدركون مفهوم حوكمة الشركات ومضمون مبادئ حوكمة الشركات وبالتالي فانه بالإمكان تفعيل دوره في للمساهمة في الرفع من جودة تطبيق حوكمة الشركات في ليبيا من خلال اتخاذ بعض الإجراءات بالخصوص.

اختبار الفرضية الثالثة:

كانت الفرضية الثالثة على النحو الآتي:

يوجد اختلاف في مدى الإدراك لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات بين المراجعين العاملين لحساب أنفسهم والمراجعين الخارجين العاملين بديوان المحاسبة.

تبحث هذه الفرضية في وجود اختلاف بين إجابات افراد العينة بعد فرزهم وتصنيفهم في مجموعتين: مجموعة المراجعين الخارجين العاملين لحساب أنفسهم ومجموعة المراجعين العاملين بديوان المحاسبة، وبما ان الدراسة قامت على فحص إدراك المراجعين الخارجين لمفهوم حوكمة الشركات وإدراكهم لمضمون مبادئ حوكمة الشركات، عليه سنتناول الفروق في إدراكهم لمفهوم الحوكمة، تم الفروق في إدراكهم لمضمون مبادئ حوكمة الشركات. وذلك على النحو التالي:

أولاً: هل يوجد اختلاف في مدى الإدراك لمفهوم حوكمة الشركات بين المراجعين العاملين لحساب أنفسهم والمراجعين الخارجين العاملين بديوان المحاسبة.

شملت عينة الدراسة عدد (165) مفردة منها عدد (75) مراجع خارجي قانوني، وعدد (90) مراجع بديوان المحاسبة الليبي ومن خلال اختبار الفرضية الأولى تبين ان مجموع المراجعين يدركون مفهوم ومضمون مبادئ الحوكمة، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل مستوى الإدراك بين المراجعين الخارجين العاملين لحساب أنفسهم، ومستوى الإدراك والمراجعين بديوان المحاسبة متساوي ام انه متفاوت.

وقد استخدم اختبار (Independent Samples T Test) لاختبار وجود الفروق وتظهر نتائج هذا

الاختبار في الجدول التالي:

جدول رقم (11) اختبار الفرضية الثالثة فروق إدراك مفهوم الحوكمة بين المراجعين العاملين لحساب أنفسهم والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة Independent Samples T Test				
			Equal variances assumed	Equal variances not assumed
Levene's Test for Equality of Variances		F	2.016	
		Sig	0.158	
t-test for Equality of Means	t		-2.965-	-2.994-
	df		163	162.127
	Sig. (2-tailed)		0.003	0.003
	Mean Difference		-0.27963-	-0.27963-
	Std. Error Difference		0.09432	0.09338
	95% Confidence Interval of the Difference	Lower		-0.46588-
Upper			-0.09337-	-0.09523-
Group Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	الوظيفة
0.06540	0.56641	3.9111	75	مراجع خارجي قانوني
0.06665	0.63234	4.1907	90	مراجع بديوان المحاسبة الليبي

ومن الجدول السابق يتضح ان من اختبار Levene's Test for Equality of Variances ان قيمة

(F) تساوي (2.016)، والمعنوية (0.158) وهذا يدل على وجود التجانس بين المجموعتين مجموعة

المراجعين الخارجين العاملين لحساب أنفسهم ومجموعة والمراجعين بديوان المحاسبة، وهذا شرط من الشروط الواجب تحققها قبل تطبيق اختبار Independent Samples T Test، وبلغت قيمة (t) 2.965 ومعنوية بقيمة (0.003)، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق في ادراك مفهوم حوكمة بين المجموعتين مجموعة المراجعين الخارجين العاملين لحساب أنفسهم ومجموعة المراجعين بديوان المحاسبة، ورفض الفرضية الصفرية، وكان متوسط الإجابات لمجموعة المراجعين الخارجين العاملين لحساب انفسهم (3.91)، ومتوسط إجابات المراجعين بديوان المحاسبة (4.19). وهذا يدل على ان إدراك مفهوم حوكمة الشركات لدى المراجعين العاملين بديوان المحاسبة أكبر منه لدي المراجعين العاملين لحساب أنفسهم.

ولدعم نتائج اختبار (Independent Samples T Test) وهو اختبار إحصائي معلمي، استخدمنا اختبار (Mann-Whitney Test) وهو اختبار إحصائي لا معلمي يمكن استخدامه كبديل لاختبار (Independent Samples T Test)، وذلك من اجل عزل تأثير خرق شرط اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي كما سبق وأسلفنا. وكانت نتائج هذا الاختبار على النحو المبين بالجدول رقم (12).

جدول رقم (12)					
اختبار الفرضية الثالثة					
فروق إدراك مفهوم الحوكمة بين المراجعين العاملين لحساب أنفسهم والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة					
Mann-Whitney Test					
الوظيفة	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Test Statistics	
				Mann-Whitney U	2514.500
مراجع خارجي قانوني	75	71.53	5364.50	Wilcoxon W	5364.500
مراجع بديوان المحاسبة الليبي	90	92.56	8330.50	Z	-2.839-
Total	165			Asymp. Sig. (2-tailed)	0.005

ومن الجدول السابق يتضح ان مستوى المعنوية (0.005) أقل من (0.05) وهذا يعني قبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروق في متوسط إجابات المجموعتين لصالح مراجعي ديوان المحاسبة حتي بلغ متوسط الرتب لدى هذه المجموعة (92.56)، في حين متوسط الرتب لدي مجموعة المراجعين العاملين لحساب أنفسهم بلغ (71.53)، وبالتالي فان مستوى إدراك مراجعي ديوان المحاسبة لمفهوم حوكمة الشركات أكبر من مستوى إدراك المراجعين العاملين لحساب أنفسهم، وهذا يدعم نتائج اختبار (Independent Samples T Test) المعروضة بالجدول رقم (11)

ثانياً: هل يوجد اختلاف في مدى الادراك مضمون مبادئ حوكمة الشركات بين المراجعين العاملين لحساب أنفسهم والمراجعين الخارجيين العاملين بديوان المحاسبة.

قد استخدم اختبار (Independent Samples T Test) لاختبار وجود فروق في مدى الادراك مضمون مبادئ حوكمة الشركات بين المراجعين العاملين لحساب أنفسهم والمراجعين الخارجيين العاملين بديوان المحاسبة، وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

جدول رقم (13)				
اختبار الفرضية الثالثة				
فروق إدراك مضمون الحوكمة بين المراجعين العاملين لحساب أنفسهم والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة				
Independent Samples Test				
			Equal variances assumed	Equal variances not

				assumed	
Levene's Test for Equality of Variances				F	1.467
				Sig.	0.228
t-test for Equality of Means	t			0.756 -	0.763 -
	df			163	162.034
	Sig. (2-tailed)			0.451	0.447
	Mean Difference			0.06173 -	0.06173 -
	Std. Error Difference			0.08170	0.08091
	95% Confidence Interval of the Difference	Lower			0.22306 -
Upper				0.09959	0.09804
Group Statistics					
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	الوظيفة	
0.05678	0.49171	4.0796	75	مراجع خارجي قانوني	
0.05764	0.54687	4.1413	90	مراجع بديوان المحاسبة الليبي	

ومن الجدول السابق يتضح ان من اختبار Levene's Test for Equality of Variances ان قيمة (F) تساوي (1.467)، والمعنوية (0.228) وهذا يدل على وجود التجانس بين المجموعتين مجموعة المراجعين الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم ومجموعة المراجعين بديوان المحاسبة، وهذا شرط من الشروط الواجب تحققها قبل تطبيق اختبار Independent Samples T Test، وبلغت قيمة (t) (0.756) ومعنوية لقيمة (0.451)، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق في ادراك مضمون مبادئ حوكمة الشركات بين المجموعتين، مجموعة المراجعين الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم، ومجموعة المراجعين بديوان المحاسبة، ورفض الفرضية البديلة، وبالنظر الى متوسط الإجابات لمجموعة المراجعين الخارجيين العاملين لحساب انفسهم (4.08)، ومتوسط إجابات المراجعين بديوان المحاسبة (4.14). وهذا يدل على ان إدراك مضمون مبادئ حوكمة الشركات لدى المراجعين العاملين

بديوان المحاسبة لا يختلف كثيراً عن مستوى إدراك مبادئ حوكمة الشركات لدى المراجعين العاملين لحساب أنفسهم.

وإستخدماً اختبار (Mann-Whitney Test) وهو اختبار إحصائي لا معلمي يمكن استخدامه كبديل لاختبار (Independent Samples T Test)، وكانت نتائج هذا الاختبار على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (14) اختبار الفرضية الثالثة فروق إدراك مضمون الحوكمة بين المراجعين العاملين لحساب أنفسهم والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة Mann-Whitney Test					
الوظيفة	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Test Statistics	
مراجع خارجي قانوني	75	79.20	5940.00	Mann-Whitney U	3090.000
مراجع بديوان المحاسبة الليبي	90	86.17	7755.00	Wilcoxon W	5940.000
Total	165			Z	-0.933-
				Asymp. Sig. (2-tailed)	0.351

ومن الجدول السابق يتضح ان مستوى المعنوية (0.351) أكبر من (0.05) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود فروق في متوسط إجابات المجموعتين، وقد بلغ متوسط الرتب لدى مجموعة المراجعين بديوان المحاسبة (86.17)، في حين متوسط الرتب لدى مجموعة المراجعين العاملين لحساب أنفسهم بلغ (79.20)، وبالتالي فان مستوى إدراك مراجعي ديوان المحاسبة لمضمون مبادئ حوكمة الشركات لا يختلف كثيراً عن مستوى إدراك المراجعين العاملين لحساب أنفسهم، وهذا يدعم نتائج اختبار (Independent Samples T Test) المعروضة بالجدول رقم (13)، وبالتالي فانه يتضح ان إدراك مضمون مبادئ حوكمة الشركات متقارب بين المراجعين في المجموعتين.

اختبار الفرضية الرابعة:

كانت الفرضية الرابعة على النحو الاتي:

يدرك المراجعون الخارجيون في ليبيا أهمية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الليبية.

وقد طرح السؤال التالي على عينة الدراسة: هل نحن في ليبيا بحاجة إلى تطبيق آليات الحوكمة؟ وكانت

الإجابة على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (15) نتائج اختبار الفرضية الرابعة Binomial Test					
	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
Group 1	Yes	145	0.88	0.50	0.000 ^a
Group 2	No	20	0.12		
Total		165	1.00		

(a) Based on Z Approximation

من الجدول السابق يتضح ان (145) مستجوب قالوا نحن بحاجة لتطبيق حوكمة الشركات في حين يري (20) مستجوب اننا في ليبيا لسنا في حاجة لتطبيق حوكمة الشركات، وباستخدام اختبار ذي الحدين حيث ان الإجابة على هذا السؤال كانت بالإيجاب او النفي، وكانت نتيجة الاختبار ان هناك فارق لصالح الإجابة بوجود حاجة لتطبيق حوكمة الشركات في ليبيا وبالتالي يمكن القول ان المراجعون في ليبيا يدركون مدى الحاجة لتطبيق حوكمة الشركات في البيئة الليبية.

وبالتقصي على الأسباب التي تدعو المراجعين الى الاعتقاد بوجود حاجة لتطبيق حوكمة الشركات في ليبيا، وجدت انها على النحو التالي مرتبة حسب الاجماع عليها:

1. انتشار الفساد الإداري في المؤسسات الليبية.
2. الإهدار والاستهلاك المفرط في استخدام الموارد الاقتصادية.

3. عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية في الممارسات الإدارية المختلفة.
4. ما نشره ديون المحاسبة في تقاريره المختلفة من مخالفات مالية وإدارية.
5. عدم الالتزام الأخلاقي في المجتمع وانتشار ظاهرة الاستلاء على المال العام.
6. فشل المراجع الخارجي في الحد من الفساد المالي للشركات.
7. ضعف نظم الرقابة الداخلية بالشركات والمؤسسات.
8. ضعف النظم المحاسبية والمالية داخل المؤسسات.
9. ضعف القوانين التشريعات الرقابية.

النتائج والتوصيات

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالي:

1. ان المراجعين الخارجيين في ليبيا العاملين بديون المحاسبة، والمراجعين الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم يدركون مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها.
2. يوجد إدراك أكبر لدي المراجعين الخارجيين في ليبيا العاملين بديون المحاسبة لمفهوم حوكمة الشركات.
3. لا يوجد تباين يذكر في إدراك مبادئ الحوكمة بين المراجعين الخارجيين في ليبيا العاملين بديون المحاسبة، والمراجعين الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم.
4. ان المراجعين الخارجيين في ليبيا العاملين بديون المحاسبة، والمراجعين الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم يدركون أهمية تطبيق حوكمة الشركات في ليبيا.
5. يرى المراجعين الخارجيين في ليبيا العاملين بديون المحاسبة، والمراجعين الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم ان هناك أسباب تدعو لتطبيق حوكمة الشركات في ليبيا أهمها
أ. انتشار الفساد الإداري في المؤسسات الليبية
ب. الإهدار والاستهلاك المفرط في استخدام الموارد الاقتصادية
ج. عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية في الممارسات الإدارية المختلفة
د. ما نشره ديون المحاسبة في تقاريره المختلفة من مخالفات مالية وإدارية
هـ. عدم الالتزام الأخلاقي في المجتمع وانتشار ظاهرة الاستلاء على المال العام

6. هناك قصور في اقامت الدورات التدريبية للمراجعين الخارجين بخصوص حوكمة الشركات وهذا بضعف من دورهم في دعم تطبيق حوكمة الشركات.

7. هناك اهتمام من قبل المراجعين الخارجين في ليبيا بالاطلاع على موضوع الحوكمة بمجهوداتهم الخاصة.

وبناءً على النتائج التي توصلت اليها الدراسة نضع امام المسؤولين وأصحاب القرار بعض التوصيات للرفع من مستوى الحوكمة وبناء بيئة اقتصادية سليمة، وهي كالتالي:

1. الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات من خلال وضع برنامج تدريبي للمراجعين الخارجين في ليبيا حول حوكمة الشركات من حيث المفهوم والمبادئ وآليات التنفيذ والأطراف ذات العلاقة بالحوكمة ودور كل طرف في تنفيذ إجراءاتها.

2. ادخال موضوع الحوكمة في المناهج الدراسية بكليات الاقتصاد والتجارة ضمن مقررات الزامية منفصلة او مدمجة مع المقررات ذات العلاقة.

3. وضع امتحان لمنح شهادة مراجع خارجي معتمد من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين يكون من ضمن محاوره موضوع حوكمة الشركات.

4. ضرورة الاهتمام من قبل المؤسسات العليا بالدولة بموضوع حوكمة الشركات وسن القوانين اللازمة لدعم تطبيق حوكمة الشركات وإلزام جميع المؤسسات بتطبيق إجراءات فعلية بالخصوص.

5. على الباحثين بالجامعات والمؤسسات البحثية اجراء المزيد من البحوث حول الجوانب التطبيقية من موضوع حوكمة الشركات. كدراسة مدى إدراك باقي أطراف حوكمة الشركات لمفهوم ومبادئ وآليات الحوكمة.

11 - المراجع.

1. أحمدودة. حياة، حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية القوائم المالية - دراسة حالة المديرية العمالية للاتصالات بولاية اليزي، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر. 2015 م.

2. جودة. فكري عبد الغني محمد، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل للرقابة المصرفية - دراسة حالة بنك فلسطين رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008 م.

3. الزياي، نعيم تومان مرهون، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية دراسة تطبيقية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والمالية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 2، سنة 2015 م
4. بوشنه، عبد المطلب أحمد عبد الرحيم، مدى إدراك المراجع الخارجي الليبي لقواعد السلوك المهني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاربونس، كلية الاقتصاد، بنغازي. 2010 م.
5. ريمة، هيدوب ليلي، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الابار ENTP جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2012 م.
6. امعيتيق، محمد محمد، مدى مراعاة مبادئ الحوكمة الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - رسالة ماجستير في التمويل والمصارف - اكااديمية الدراسات العليا - طرابلس. 2009 م.
7. الزواوي، عماد حمد الميهوب، دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتأثيراتها المتوقعة على جلب الاستثمار - رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة - جامعة بنغازي - كلية الاقتصاد. 2013 م.
8. شريعة، أبوبكر فرج والبركي، وفاء امراجع البريكي، قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الافصاح المحاسبي - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبي - مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية - كلية الاقتصاد والتجارة زليتن - الجامعة الاسمية الاسلامية - العدد الرابع. 2014 م.
9. شنب، إسماعيل عبدالباري على، إثر تطبيق قواعد واليات حوكمة الشركات على موثوقية المعلومات المحاسبية وقرارات المتعاملين في سوق الأوراق المالية الليبي - رسالة ماجستير في المحاسبة - الأكاديمية الليبية مصراتة. 2014 م.
10. التومي. مختار محمد سالم، مدى قدرة البنية التحتية للشركات الليبية على تلني الحوكمة بمفهومها الحديث، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالسوق المالي الليبي، رسالة ماجستير، الاكاديمية الليبية، مصراتة، ليبيا، 2016 م.
11. ابريني، على أحمد، مدى مراعاة تطبيق الحوكمة المؤسسية . بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف - الأكاديمية الليبية، طرابلس - ليبيا. 2018 م.
12. الخضيرى، محسن أحمد، حوكمة الشركات - الطبعة الأولى - مجموعة النيل العربية - القاهرة - مصر. 2005 م.

13.الصلاحين، عبد المجيد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس - ليبيا. 2010 م.

14.منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

<https://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf>

15.الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):

<http://www.ifac.org/system/files/publications/files/Good-Governance-in-the-Public-Sector.pdf>

16.سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - الطبعة الأولى - الاسكندرية - الدار الجامعية. 2006 م.

17.Zagoub, A. A. (2011). Corporate governance in Libyan commercial banks (Doctoral dissertation, University of Dundee). Retrieved from.

<https://ethos.bl.uk/OrderDetails.do?uin=uk.bl.ethos.629586>

18. محفوظ جودة. التحليل الاحصائي الأساسي باستخدام SPSS دار وائل للنشر. عمان. الأردن 2008م.

19. الزغبى. محمد بلال، عباس الطلافحة، النظام الاحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000 م.

20.محمد خير أبو زيد. اساليب التحليل الاحصائي باستخدام برمجية ((SPSS، دار جرير، عمان، الأردن، 2005 م.

أثر الرقابة المصرفية الكمية في مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية

د. عمر محمد زلي بشينه

قسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الأسمرية الإسلامية

د. خالد ابوالنور حسين ابراهيم

قسم التمويل والمصارف - كلية المحاسبة - جامعة غريان

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الرقابة الكمية في ربحية المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2007-2018م وتكونت عينة الدراسة من مصرفين هما: الجمهورية والتجاري الوطني، وكانت بيانات الدراسة من البيانات المتسلسلة زمنياً وذات الطابع الطولي (Panel Data)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبعد إجراء اختبارات تحديد النموذج المناسب تم استخدام نموذج الانحدار التجميعي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي موجب ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني في كلٍ من العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، كذلك أظهرت وجود أثر سلبي غير دال إحصائياً للسيولة القانونية في العائد على الأصول وأظهرت أيضاً وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للسيولة القانونية في العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وأوصت الدراسة بالعمل على استثمار فوائض المصارف التجارية في أصول تدر عوائد جيدة الأمر الذي سينعكس إيجاباً في ربحية المصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الكمية، الاحتياطي القانوني، السيولة القانونية، مؤشرات ربحية

Abstract:

The study aimed to measure the impact of quantitative control on the profitability of Libyan commercial banks during the period 2007–2018. The study sample consisted of two banks: the Republic and the National Commercial Bank. After a procedure tests to determine the appropriate model a cumulative regression model was used. Results of the study showed a positive, statistically significant effect of the legal reserve on both the return on assets and the rate of return on the equity of the Libyan commercial banks under study. On the other hand, a negative, non–statistically significant effect of legal liquidity on the return on assets was presented. The research also showed a negative, statistically significant effect of legal liquidity on the return on the ownership rights of the Libyan commercial banks under study. The study recommended working on investing the surpluses of commercial banks in assets that generate good returns, which will be positively reflected in the profitability of Libyan commercial banks.

Keywords: quantitative control, legal reserve, legal liquidity, profitability indicators

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

يتولى المصرف المركزي باعتباره مصرف الدولة مهمة رسم السياسات النقدية والإشراف على تنفيذها، بالإضافة للرقابة على جميع المصارف العاملة بالقطاع المصرفي وذلك بهدف مراقبة تنفيذ القرارات والتوجيهات الصادرة منه لضمان حسن سير أعمالها بما يحقق أهداف السياسة النقدية والتأكد من حسن مراكزها المالي وحماية حقوق المودعين لديها ولتحقيق ذلك تخضع المصارف العاملة بالدولة لسيطرة ورقابة المصرف المركزي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على اعتبار أنه يمثل أعلى سلطة نقدية في الدولة.

ويطبق مصرف ليبيا المركزي عدد من أساليب الرقابة المصرفية منها أساليب كمية وأساليب نوعية غير أن هذه الأساليب صممت بما يتناسب وطبيعة عمل المصارف التقليدية ولم يؤخذ في الحسبان ملائمة هذه الأساليب لطبيعة عمل المصارف الليبية خاصة بعد تطبيق قانون منع التعامل بالفوائد الربوية. ومن هنا يأتي الغرض من هذه الدراسة وهو بيان أثر الرقابة المصرفية الكمية في مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية.

2.1 مشكلة الدراسة:

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال التوظيف الكفوء لمواردها المالية المتاحة في جميع أوجه أنشطتها المختلفة. غير أن بعض أساليب وضوابط ومعايير الرقابة الكمية المطبقة من قبل مصرف ليبيا المركزي لا تتناسب مع طبيعة عمل المصارف التجارية الليبية بعد تطبيق قانون منع التعامل الربوية خاصة مما يؤدي إلى تعطيل جزء كبير من مواردها.

من هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر الرقابة المصرفية الكمية (نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، نسبة السيولة القانونية) في مؤشرات ربحية (معدل العائد على الأصول ، معدل العائد على حقوق الملكية) المصارف التجارية الليبية ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

أ- ما هو أثر الرقابة المصرفية الكمية (نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية) على

معدل العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية؟

ب- ما هو أثر الرقابة المصرفية الكمية (نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية) على

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تعتبر السياسات النقدية من الأدوات التي تسعى من خلالها الدول لتصحيح أوضاعها الاقتصادية وأهميتها في تطوير القطاع النقدي وبالتالي قدرة هذا القطاع على حشد وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات التي تخدم الاقتصاد الوطني ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى:

أ. الأهمية النظرية: نظراً لقلّة الدراسات الليبية في مجال هذه الدراسة أي قياس أثر رقابة مصرف ليبيا المركزي الكمية في مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية.

ب. الأهمية العلمية: حيث أن هذه الدراسة تتناول جانب مهم من الجوانب الأساسية لنجاح وتطور أي نظام اقتصادي وهو العلاقة الرقابية للمصرف المركزي على المصارف التجارية وخاصة بعد التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وكذلك قيام الدراسة بالوقوف على أثر هذه الرقابة على ربحية المصارف التجارية باستخدام نموذج قياسي.

4.1 أهداف الدراسة:

إن هدف الدراسة الرئيس هو التعرف على أدوات الرقابة المصرفية الكمية المطبقة من قبل مصرف ليبيا المركزي وأثرها في مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية، وتهدف للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بها وذلك من خلال:

1. التعرف بالرقابة المصرفية الكمية وأدواتها، ودراسة أساليبها على المصارف التجارية.
2. قياس أثر الرقابة المصرفية الكمية على معدل العائد على الأصول (ROA) للمصارف التجارية الليبية.

3. قياس أثر الرقابة المصرفية الكمية على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف التجارية الليبية.

5.1 فرضيات الدراسة:

Ho1: الفرضية الرئيسية الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة المصرفية الكمية (نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية) في مؤشرات ربحية (معدل العائد على الأصول) المصارف التجارية الليبية.

وتشتق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

Ho1-1: الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

Ho1-2: الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة القانونية على معدل العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

Ho2: الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة المصرفية الكمية (نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية) في مؤشرات ربحية (معدل العائد على حقوق الملكية) المصارف التجارية الليبية.

وتشتق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

Ho2-1: الفرضية الفرعية الأولى:

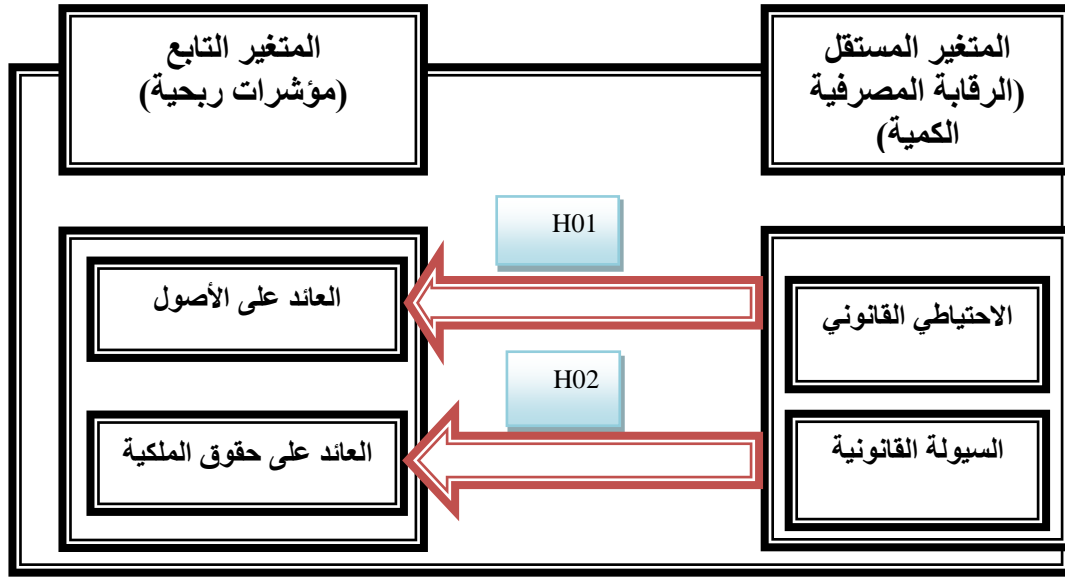
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

Ho2-2: الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة القانونية على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

6.1 أنموذج الدراسة:

في ضوء مراجعة الباحثين للدراسات السابقة والدراسات ذات الصلة، تم إعداد أنموذج خاص بالدراسة الحالية، ويوضح الشكل التالي متغيرات الدراسة التي تبين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة كما هي:



الشكل (1) أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مجموعة من الدراسات: دراسة Alali 2019م، دراسة سلام & آخرون 2019م، دراسة Other's & Thanh، 2017م، دراسة زائد 2016م.

7.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- حدود زمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة (2007-2018م).
- حدود مكانية: ستكون الدراسة في دولة ليبيا.
- حدود علمية: أثر الرقابة المصرفية الكمية في مؤشرات ربحية المصارف التجارية الليبية.

8.1 منهجية الدراسة:

1. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجين هما:

- المنهج الوصفي: وقد استخدم هذا المنهج في إعداد الإطار النظري، حيث تم الرجوع الدراسات المكتبية والمصادر الثانوية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

• **المنهج التحليلي:** اعتمدت الدراسة على هذا المنهج لاختبار الفرضيات، إذ تم تحليل البيانات المتعلقة

بفرضيات الدراسة بعد جمعها من المصادر الأولية وتبويبها ونقريغها ومعالجتها للوصول إلى النتائج

الخاصة بالدراسة.

2- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، واشتملت العينة المختارة للدراسة على مصرف

الجمهورية، ومصرف التجاري الوطني.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تم الاعتماد في الدراسة على البرنامج الإحصائي (E-views 10)، لأجل التحليل الإحصائي لبيانات

الدراسة، حيث تم استخراج البيانات المالية لعينة من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2007-

2018م)، وتم إجراء التحليل الإحصائي لهذه البيانات، باستخدام طرق وأساليب إحصائية تتناسب مع

طبيعة وهدف الدراسة.

9.1 الدراسات السابقة:

1. دراسة مزيكه، وآخرون (2020): هدفت إلى بيان أثر الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في

الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ممثلاً في العائد على حقوق الملكية، واعتمدت الدراسة على

البيانات الواردة في القوائم المالية الرئيسية الصادرة عن المصرف التجاري الوطني للفترة الممتدة (1991-

2018م)، وتم اختبار العلاقة عن طريق تحليل الانحدار المتعدد والبسيط، وتوصلت الدراسة إلى عدم

وجود أثر معنوي للاحتياطي القانوني في العائد على حقوق الملكية، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر

إحصائي معنوي موجب للسيولة القانونية في العائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام

بالسيولة، وبمختلف الأصول المدرة للعوائد، وزيادة الاهتمام بتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية للوقوف على نقاط الضعف، ومحاولة معالجتها بما يتماشى مع الظروف الراهنة.

2. دراسة الكروي (2020): هدفت الدراسة إلى تقييم ربحية مصرفي الرافدين والرشيد من خلال بيان أثر نسبة السيولة القانونية ونسبة الاحتياطي القانوني وبعض النسب الأخرى، على العائد على حقوق الملكية وبعض مؤشرات الربحية الأخرى، وتوصلت إلى عدم وجود أثر لمؤشرات السيولة لكلا المصرفين في مؤشرات الربحية المصرفية، وأن هناك أثر هام للاحتياطي القانوني في ربحية مصرف الرافدين (معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الودائع)، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع محفظة الاستثمارات المصرفية، والخروج عن الطابع التقليدي في العمل المصرفي مما يساهم في تعزيز ربحية المصرف وثقة المتعاملين معه.

3. دراسة Alali (2019): هدفت إلى بيان أثر السيولة المصرفية (نسبة السيولة، ونسبة السيولة القانونية، ومعدل التوظيف) في ربحية المصارف التجارية الأردنية مقيسه بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، خلال الفترة 2013-2017م، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي للسيولة القانونية في ربحية المصارف التجارية الأردنية، وأوصت الدراسة بإيلاء أهمية كبيرة للسيولة المصرفية وقياسها لما لها من أهمية للمصرف والمودعين.

4. دراسة سلام & آخرون (2019): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر نسبة الاحتياطي القانوني في ربحية المصارف العراقية من خلال قياس وتحليل مؤشرات الربحية للفترة 2011-2015م، وتكونت عينة الدراسة من المصرف الوطني الإسلامي، والمصرف التجاري العراقي، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي هام لنسبة

الاحتياطي القانوني في مؤشرات الربحية، وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق الكفاءة في توظيف الأموال فضلاً عن تحقيق نسب مقبولة لنسبة الاحتياطي القانوني بما يجعل المصرف بعيداً عن المخاطر.

5. دراسة **Other's & Thanh (2017)**: هدفت إلى توضيح العلاقة بين السياسة النقدية وربحية المصارف التجارية في فيتنام، وتكونت عينة الدراسة من 20 مصرفاً تجارياً في فيتنام خلال الفترة 2007-2014م، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للسياسة النقدية في ربحية المصارف التجارية محل الدراسة، وأوصت الدراسة بالعمل على تحسين السيولة المصرفية الأمر الذي يعزز سلامة واستقرار النظام المالي الفيتنامي.

6. دراسة **زائد (2016)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة الكمية للبنك المركزي الأردني على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن للفترة (2008-2014) وكانت أدوات الرقابة الكمية هي (الاحتياطي النقدي القانوني، نسبة السيولة القانونية) وتألفت عينة الدراسة من البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي، وتوصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة القانونية اللذان يفرضهما البنك المركزي الأردني على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن، وأوصت الدراسة بضرورة استحداث إدارة بالبنك المركزي الأردني مختصة بالرقابة على المصارف الإسلامية ودعمها بكوادر وظيفية ذات خبرة ودراية بطبيعة عمل المصارف الإسلامية، وقيام البنك المركزي بتطوير وسائله الرقابية على المصارف الإسلامية بما يتفق وطبيعة عملها التي تقوم على مبدأ المشاركة والمضاربة، والعمل على استبعاد الودائع الاستثمارية من وعاء الاحتياطي القانوني للمصارف الإسلامية لاختلاف طبيعتها عن الودائع الجارية أو على الأقل تخفيض النسبة عليها.

7. دراسة **UDEH (2015)**: هدفت إلى بيان أثر أدوات السياسة النقدية على ربحية المصارف التجارية في نيجيريا خلال الفترة 2005-2012م، دراسة حالة Zenith Bank، وتوصلت إلى عدم وجود

أثر هام لنسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة وباقي أدوات السياسة النقدية في ربحية المصارف التجارية النيجيرية، وأوصت الدراسة أوصى بضرورة أن تنظر إدارة المصارف التجارية في نيجيريا إلى ما هو أبعد من أدوات السياسة النقدية لتعزيز أرباحها.

10.1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في صياغة المتغيرات المستقلة والتابعة، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث مجتمع وعينة الدراسة وأسلوب التحليل المتبع، كونها تسلط الضوء على أثر الرقابة المصرفية الكمية في مؤشرات الربحية لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني خلال الفترة (2007-2018م)، باستخدام البيانات المتسلسلة زمنياً وذات الطابع الطولي (Panel Data)، وهي بذلك تعد مساهمة جادة لتحقيق إضافة علمية في القطاع المصرفي الليبي وفقاً لما توفر للباحثين من مراجع وبيانات في هذا المجال.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 الرقابة المصرفية الكمية:

تعد نظم الرقابة المصرفية أداة جوهرية لتحقيق الاستقرار المالي وبناء قطاع مالي ومصرفي كفؤ وفاعل من خلال دور الوساطة المالية لتحقيق تنمية مستدامة ونمو اقتصادي قابل للاستمرار لما يمثله الجهاز المصرفي من أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية، ويقصد بالرقابة المصرفية الكمية التأثير على كمية الائتمان أو حجم الائتمان الكلي المقدم من الجهاز المصرفي بصرف النظر عن أوجه استخدامه، ويتخذ هذا الأسلوب من الرقابة سبيله إلى ذلك من خلال التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي مما قد يؤثر على الحجم الكلي لقروض المصارف واستثماراتها (زائد، 2016، ص63)، وفي هذه الدراسة سيتم تناول نسب الرقابة الكمية التالية:

أ- الاحتياطي القانوني: هي النسبة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى المصرف المركزي وتمثل في الحد الأدنى لما يحتفظ به المصرف من أرصدة سائلة لمقابلة السحوبات اليومية من طرف المودعين، ويستعمل المصرف المركزي هذه الأداة في حالات توسع النشاط الاقتصادي بما يهدد بظهور موجة من التضخم حيث يرفع نسبة الاحتياطي القانوني بهدف كبح جماحه حينئذ تضطر المصارف التجارية إلى تخفيض حجم الائتمان إما بالتشدد في منح القروض الجديدة أو باستدعاء القروض تحت الطلب، كذلك إذا أراد المصرف المركزي أن يحدث توسعاً في النشاط الاقتصادي فإنه يخفض هذه النسبة (عاشور، 2014، ص 17).

ويتم قياسه من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} \times 100$$

ب- السيولة القانونية: تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على موجوداته (الاحتياطيات الأولية والثانوية)، في تغطية الودائع فكلما زادت هذه كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة (أبو رحمه، 2009، ص 27) ويتم قياسها من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع و ما في حكمها}} \times 100$$

2.2 مؤشرات الربحية: تعد مؤشرات الربحية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم

الأداء المالي للمصارف، حيث يعتبر مؤشر الربحية المحفز الأساسي لجُلّ الأنشطة

الاقتصادية وتتعدد معايير قياس الربحية في المصارف شأنها شأن المؤسسات الأخرى)

ابراهيم، حسين، 2020، ص 162). وفي هذه الدراسة سيتم تناول مؤشران للربحية هما:

أ- العائد على الأصول (ROA)

هو مؤشر ربحية يعبر عن مدى استغلال المصرف لموجوداته في توليد الأرباح، ويتضمن هذا المقياس أثر كافة أنشطة المصرف، التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، ويبين الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول ، وزيادة هذه النسبة مؤشر على كفاءة إدارة المصرف (الكور ،2006،ص34)

ويتم قياسه من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ب- العائد على حقوق الملكية (ROE)

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام مصادر الأموال الداخلية للمصرف في تحقيق الأرباح، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء المصرف أفضل في توليد الأرباح من خلال موارده الداخلية (عقل،،2009،ص331).

ويتم قياسه من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

3. الإطار التحليلي للدراسة:

أنموذج الدراسة

النموذج الأول للدراسة

$$ROA = f(LR, LQ)$$

النموذج الثاني للدراسة

$$ROE = f(LR, LQ)$$

حيث أن:

(ROA, ROE) تشير إلى المتغيرات التابعة.

أما المتغيرات المستقلة تتمثل بنسب: الاحتياطي القانوني (LR)، والسيولة القانونية (LQ)

لتصبح معادلتى الدراسة على النحو التالي:

$$ROA = B_0 + \beta_1 LR + \beta_2 LQ + U_i$$

$$ROE = B_0 + \beta_1 LR + \beta_2 LQ + U_i$$

1.3 وصف متغيرات الدراسة:

يعرض هذا المبحث الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (المتغيرات التابعة وهي معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في الاحتياطي القانوني (LR)، والسيولة القانونية (LQ)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة من مصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني، وذلك للفترة الممتدة من (2007-2018م).

الجدول (1) وصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

المقياس	المتغيرات	ROA	ROE	LR	LQ
الوسط الحسابي	0.003060	0.071298	0.241208	0.261637	
القيمة القصوى	0.007800	0.196000	0.526600	1.035900	
القيمة الدنيا	-0.003606	-0.092379	0.075200	0.007700	
الانحراف المعياري	0.002757	0.066185	0.112442	0.310103	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

يعرض الجدول (1) وصفاً لنسب المتغيرات المستقلة والتابعة خلال فترة الدراسة (2007-2018)، حيث نلاحظ أن المتغير LR قد شهد تغيراً حاداً، حيث وصل الاحتياطي القانوني للمصرف التجاري الوطني إلى أكثر من 52% في عام 2018م، كما أن المتغير LQ سجل أكثر من 103%، في سنة 2008م للمصرف التجاري الوطني وتراجع بشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة متأثراً بالظروف السائدة في ليبيا خلال تلك الفترة، في حين ظل معدل ROA عند مستوى أقل من 1% مما يشير إلى عدم كفاءة إدارة المصرفين في استغلال الموارد المتاحة لهما، ولم يكن هناك استقرار في المتغير ROE وخاصة في مصرف الجمهورية ولم يتجاوز نسبة 20% في سنة 2008م.

2.3 اختبارات ملائمة النموذج

لاختبار مدى ملائمة نموذج الدراسة لقياس أثر الرقابة المصرفية الكمية (الاحتياطي القانوني، والسيولة القانونية) في مؤشرات ربحية مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني، تم إجراء الاختبارات التالية:

3. 2. 1 اختبارات جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات محل الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وذلك باستخدام اختبار Phillips-Perron (PP)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الجدول (2) نتائج اختبار PP عند المستوى

Test	None	Trend and intercept	Intercept	Ch square والقيمة الاحتمالية	المتغير
PP	0.46177	1.31135	1.10077	Ch- square	LR
	0.9771	0.8594	0.8942	Prob	
PP	2.91626	1.51373	3.98702	Ch- square	LQ
	0.5719	0.8242	0.4078	Prob	
PP	9.08946	2.69963	3.63204	Ch- square	ROA
	0.0589	0.6093	0.4581	Prob	
PP	10.6982	2.51480	3.60289	Ch-square	ROE
	0.0302	0.6420	0.4624	Prob	

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews. 10

يوضح الجدول (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل الاحتياطي القانوني (LR)، والسيولة القانونية (LQ)، والعائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ويتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، حيث كانت قيم (Ch-square) المقدر باستخدام اختبار (PP)، أقل من القيم الجدولية (الدرجة) لكل المستويات المعنوية الإحصائية (1%، 5%، 10%)، مما يستوجب قبول فرضية عدم الدالة على وجود جذور الوحدة.

الجدول (3) نتائج اختبار PP عند الفرق الأول

Test	None	Trend and intercept	Intercept	Ch-square والقيمة الاحتمالية	المتغير
PP	21.9557	20.7379	13.1942	Ch-square	LR
	0.0002	0.0004	0.0104	Prob	
PP	25.4409	16.9347	14.4780	Ch-square	LQ
	0.0000	0.0020	0.0059	Prob	
PP	26.8265	13.8276	15.9448	Ch-square	ROA
	0.0000	0.0079	0.0031	Prob	
PP	28.8085	27.1661	21.2621	Ch-square	ROE
	0.0000	0.0000	0.0003	Prob	

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 10.Eviews.

يتضح من الجدول (3) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت مستقرة وثابتة عند الفرق الأول، حيث كانت قيم (Ch-square) المقدر باستخدام اختبار (PP)، أكبر من القيم الجدولية (الدرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها معنوية إحصائياً، وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات. وبناءً على هذه النتائج نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل، والذي يشير إلى عدم وجود مشكلة جذر الوحدة، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة وساكنة عند الفروق الأولى، مما يعني أن المتغيرات

كل على حدة متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وهذه النتائج تتسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى، ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

3. 2. 2 اختبارات تحديد نموذج الدراسة المناسب

اختبار (wald test):

نظراً لأن عدد المتغيرات المستقلة يساوي عدد عينة الدراسة (عدد المصارف)، فإنه يتم الاكتفاء فقط بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة باستخدام اختبار وولد (wald test) وذلك حسب الآتي:

الجدول (4) نتائج اختبار وولد (wald test) لنموذج الدراسة الأول للمفاضلة بين نمودجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.8371	21	0.208147	T-statistic
0.8371	(1, 21)	0.043325	F-statistic
0.8351	1	0.043325	Chi-square

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

أشارت نتائج هذا الاختبار كما يظهر في الجدول رقم (4) إلى أن قيمة الاحتمال الخاصة بـ F تساوي Probability = 0.8371 ، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نرفض الفرض البديل و نقبل الفرض العدم الذي ينص على أن المعامل لا تختلف عن الصفر، وهذا يشير إلى أن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي.

الجدول (5) نتائج اختبار وولد (wald test) لنموذج الدراسة الثاني للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.5551	21	0.599791	T-statistic
0.5551	(1, 21)	0.359749	F-statistic
0.5486	1	0.359749	Chi-square

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

أشارت نتائج هذا الاختبار كما يظهر في الجدول (5) إلى أن قيمة الاحتمال الخاصة بـ F تساوي Probability = 0.5551، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل الذي ينص على أن المعالم تختلف عن الصفر، وهذا يؤكد أن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي.

3.2.3 اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)

تعد مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه استخدام تحليل الانحدار المتعدد، بحيث لا تكون مستقلة بشكل تام، وهناك عدة طرق للكشف عن هذه المشكلة، منها استخدام معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين المستقلين للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينهما، والجدول رقم (6) يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

الجدول (6) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

السيولة القانونية	الاحتياطي القانوني	المتغير
0.32	1.000	الاحتياطي القانوني
1.000	0.32	السيولة القانونية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

يبين الجدول (6) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة لا تتجاوز (0.80) حيث بلغت قيمة (0.32)، وهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن المتغيرات المستقلة لديها قوة ارتباط منخفضة، مما يعني عدم وجود أي ارتباط متعدد. ولتأكيد النتيجة السابقة يتم اللجوء إلى اختبار معامل تضخم التباين (VIF) بين المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينهما، والجدول رقم (7) يوضح قيمة معامل تضخم التباين:

الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	معامل تضخم التباين (VIF)
الاحتياطي القانوني	1.1169
السيولة القانونية	1.1169

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل تضخم التباين كانت أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

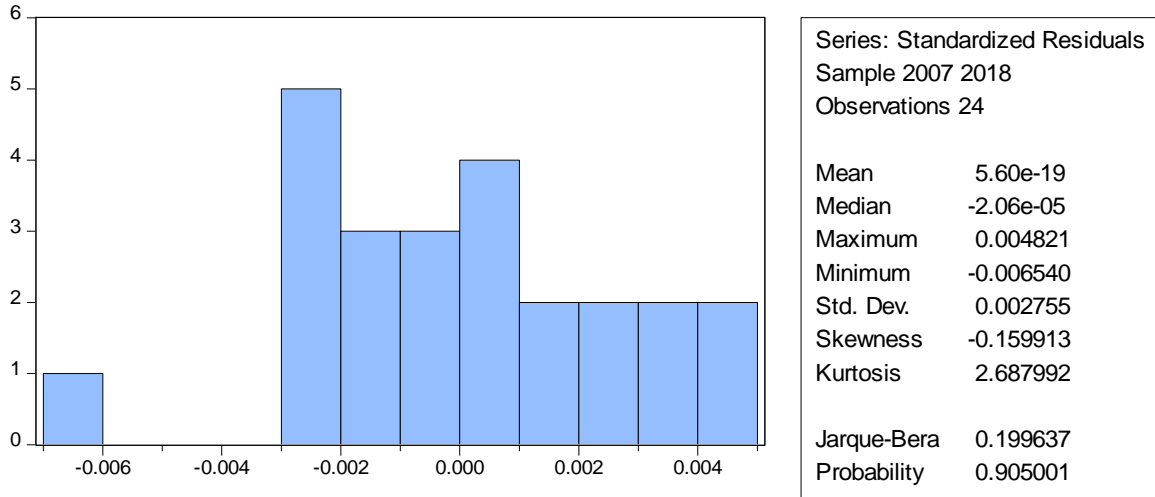
3.2.4 اختبار التوزيع الطبيعي (Normality)

ويحتوي هذا الاختبار على التوزيع الطبيعي للأخطاء الناتج من تقدير النموذج المقدر، ووفقاً للإجراء يتم اختبار فرضية حول معلمة النموذج، حيث يجب الوفاء بالافتراض المعتاد، أي الافتراض الطبيعي وهو حول متوسط البقايا وهو صفر، وفي هذه الدراسة، تم فحص الحالة الطبيعية للبيانات مع إحصاء اختبار Jarque-Bera.

قاعدة القرار: رفض H_0 إذا كانت قيمة $Jarque-Bera \downarrow P$ أقل من المستوى الهام (0.05) خلاف ذلك، لا نرفض H_0 ، فإذا تم توزيع الطبيعي للأخطاء بشكل طبيعي، يجب أن يكون الرسم البياني على شكل جرس وأن إحصاء Jarque-Bera لن يكون كبيراً، وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل

شاشة اختبار الوضع الطبيعي يجب أن تكون أكبر من (0.05) لدعم فرضية الخلو وبأن التوزيع طبيعي

عند مستوى دلالة (5%)، والشكل التالي يوضح التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول:

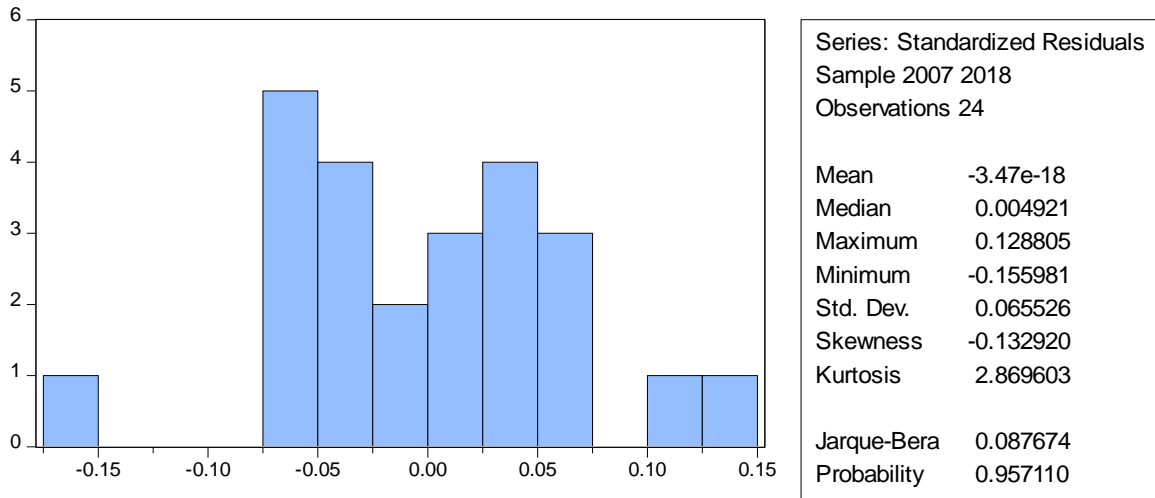


الشكل (2) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

نلاحظ من الشكل رقم (2) أن الرسم البياني هو على شكل جرس وأن اختبار Jarque-Bera يساوي (0.199637) وقيمة الاحتمالية (0.905001) وهذا يعني أن القيمة p التي تعطي في أسفل شكل اختبار الوضع الطبيعي هي أكبر من (0.05)، وبالتالي خلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الأول مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

أما فيما يتعلق بنموذج الدراسة الثاني فيمكن بيان ذلك من خلال الشكل رقم (3) وذلك كما يلي:



الشكل (3) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الثاني

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

نلاحظ من الشكل رقم (3) أن الرسم البياني هو على شكل جرس وأن اختبار Jarque-Bera يساوي (0.087674) وقيمة الاحتمالية (0.957110) وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شكل اختبار الوضع الطبيعي يجب أن تكون أكبر من (0.05)، وخلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الثاني، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

3.3 اختبار الفرضيات:

وبعد أن تم وصف متغيرات الدراسة، والتأكد من سلامة البيانات للتحليل الإحصائي، سيتم اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها، وعليه كانت النتائج على النحو التالي:

3.3.1 الفرضية الرئيسية الأولى H01:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة المصرفية الكمية (الاحتياطي القانوني، والسيولة القانونية) في معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني. ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول رقم (8):

الجدول (8) نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية الكمية في معدل العائد على الأصول

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
مستوى الدلالة	المحسوبة				
0.0353	2.474771	0.006234	0.015427	الاحتياطي القانوني	معدل العائد على الأصول
0.2344	1.27463-	0.002798	0.00357-	السيولة القانونية	
0.8404	0.207292	0.001314	0.000272	ثابت	

يكون ذا	الانحدار C		* التأثير دلالة
	0.857887	معامل التحديد R^2	
	0.636822	معامل التصحيح $AdjR^2$	
	3.880696	قيمة F المحسوبة	
	0.023339	Sig. F*	
	3.013215	D-W	

إحصائية عند مستوى (0.05)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ومن خلال جدول رقم (8) يمكن ملاحظة الآتي:

H01-1: الفرضية الفرعية الأولى:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني هو أثر موجب، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta = 0.015427$) وبالتالي فهو يشير إلى أثر الاحتياطي القانوني، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (2.474771) وبمستوى دلالة (sig=0.0353) وهي أقل من 0.05.

عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني".

H01-2: الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة القانونية في معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني."

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر السيولة القانونية في معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني هو أثر سلبي، حيث بلغ معامل الانحدار ($\beta = -0.003567$) وهو يشير إلى أثر غير معنوي للسيولة القانونية، حيث كانت قيمة t عنده هي (-1.274638) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.2344$) وهو أكبر من 0.05.

عليه نرفض البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة القانونية في معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني."

3.3.2 الفرضية الرئيسية الثانية H02:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة المصرفية الكمية في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني.

ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول رقم (9):

الجدول (9) نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية الكمية في معدل العائد على حقوق الملكية

* يكون التأثير ير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 (5) المصدر من :	جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
	Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
	0.0018	4.378327	0.116420	0.509726	الاحتياطي القانوني	معدل العائد على حقوق الملكية
	0.0371	2.444956-	0.074746	0.182751-	السيولة القانونية	
	0.8938	0.137283-	0.027958	0.003838-	ثابت الانحدار C	
	0.875360					معامل التحديد R ²
	0.681477					معامل التصحيح AdjR ²
	4.514870					قيمة F المحسوبة
	0.014206					Sig. F*
	3.091942					D-W

إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ومن خلال جدول رقم (9) يمكن ملاحظة الآتي:

H02-1: الفرضية الفرعية الأولى:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني".

تشير نتائج الجدول (9) أن أثر الاحتياطي القانوني في معدل العائد على حقوق ملكية مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني هو أثر موجب، حيث بلغ معامل الانحدار $\beta = (0.509726)$ وبالتالي فهو يشير إلى أثر دال إحصائياً للاحتياطي القانوني، حيث كانت قيمة t عنده هي (4.378327) وبمستوى دلالة $(sig=0.0018)$ وهي أقل من 0.05 .

عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للاحتياطي القانوني في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني".

2-H02: الفرضية الفرعية الثانية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للسيولة القانونية في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني".

تشير نتائج الجدول (9) أن أثر السيولة القانونية في معدل العائد على حقوق ملكية مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني هو أثر سلبي، حيث بلغ معامل الانحدار $\beta = (-0.182751)$ وبالتالي فهو يشير إلى أثر معنوي سلبي للسيولة القانونية، حيث كانت قيمة t عنده هي (-2.444956) وبمستوى دلالة $(sig=0.0371)$ وهي أقل من 0.05 .

عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للسيولة القانونية في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني".

4. النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر الرقابة الكمية (الاحتياطي القانوني، والسيولة القانونية) في ربحية مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني خلال الفترة (2007-2018م)، وبالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وذلك كما يلي:

1.4 النتائج:

1. أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي موجب ذو دلالة إحصائية للرقابة المصرفية الكمية (الاحتياطي القانوني) في كلٍ من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني.

2. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي غير دال إحصائياً للرقابة المصرفية الكمية (السيولة القانونية) في معدل العائد على الأصول لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني.

3. تبين من الدراسة وجود أثر معنوي سلبي ذو دلالة إحصائية للرقابة المصرفية الكمية (السيولة القانونية) في معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني

2.4 التوصيات:

1. العمل على استثمار فوائض المصارف التجارية الليبية في أصول تدر عوائد جيدة الأمر الذي سينعكس إيجاباً في ربحية المصارف التجارية الليبية.

2. دراسة المتغيرات الأخرى التي لها علاقة بالربحية، ولم تتطرق إليها هذه الدراسة من أجل دعم مسيرة المصارف التجارية الليبية.

3. عقد المؤتمرات والندوات العلمية والتي تعنى بدراسة ربحية المصارف التجارية الليبية، والعمل على تعميم نتائج هذه الدراسات على المصارف التجارية الليبية.

4. العمل على الاستفادة من التجارب السابقة للمصارف التجارية في الدول العربية الشقيقة، وبشكل خاص تلك التي مرت بنفس الظروف، والتي كان لها تأثيراً مباشراً في ربحيتها.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم، خالد وعبدالفتاح، حسين(2020).أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية العدد 15، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زلتين ، ليبيا.
- أبو رحمه، سيرين سميح (2009). السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الكروي، بلال نوري(2020). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد24، العراق.
- الكور، عزالدين (2006). أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- زائد، محمد عقيل(2016). أثر الرقابة الكمية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن

- سلام، مصطفى، وآخرون(2019).الاحتياطي القانوني وأثره على الربحية المصرفية، دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجاري العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد58، العراق.
- عاشور، ناجية (2014). دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- عقل، مفلح (2009). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مزيكه، فرج، وفرج، وسلاف(2020)، أثر الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية "المصرف التجاري الوطني أنموذجاً"، مجلة المعرفة، العدد الثاني عشر، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، تrehونة، ليبيا.

ب. المراجع باللغة الإنجليزية:

- Thanh Nhan Nguyen, Ngoc Huong Vu, & Ha Thu Le,2017, Impacts of Monetary Policy on Commercial Banks' Profits: The Case of Vietnam, Asian Social Science; Vol. 13, No. 8; 2017, ISSN 1911-2017 E-ISSN 1911-2025.
- Alali, Shireen Mahmoud, 2019, The Impact of Bank Liquidity on the Profitability of Commercial Banks: An Applied Study on Jordanian Commercial Banks for the Period (2013/2017, International Journal of Economics and Financial Issues ISSN: 2146-4138.

- UDEH, SERGIUS NWANNEBUIKE,2015, Impact of Monetary Policy Instruments on Profitability of Commercial Banks in Nigeria: Zenith Bank Experience, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online), Vol.6, No.10, 2015.

تقييم مدى الإدراك بدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة

المعلومات وزيادة قيمة المنشأة - دراسة على شركات الإتصالات الليبية

د. حسين خليفة الكدي، أستاذ المحاسبة المساعد، كلية المحاسبة، جامعة غريان

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المسؤولين بشركات الإتصالات الليبية لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات وزيادة قيمة المنشأة، وقد استخدمت الدراسة صحيفة الإستبيان كأداة لجمع البيانات وزعت على 82 موظفاً من موظفي الإدارات المالية وإدارات المراجعة الداخلية في شركات الإتصالات الليبية، وقد بينت نتائج الدراسة من خلال عدداً من الأساليب الإحصائية المناسبة أنه يوجد إدراك للمستجوبين للدور الذي يلعبه الإفصاح عن رأس المال الفكري بأنواعه الثلاثة (البشري والهيكلية والعلاقات) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي قيست بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما أوضحت الدراسة أن هناك إدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في الرفع من القيمة الإقتصادية للمنشأة من خلال المساهمة في تحقيق تدفقات نقدية موجبة ومن خلال تدعيم القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وقد خلصت الدراسة إلى تقديم عدد من التوصيات أهمها ضرورة متابعة الجهات الرقابية لما تفصح عنه الشركات من معلومات وتشجيعها لزيادة مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وإصدار اللوائح الكفيلة برفع مستوى الإفصاح عنه، والإستفادة من تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بالإفصاح الإختياري عن رأس المال الفكري من خلال عمل برامج توأمة بنظيراتها في هذا المجال، مع ضرورة السعي لإدراج موضوع الإفصاح عن رأس المال الفكري من ضمن برامج التعليم المحاسبي.

الكلمات الرئيسية: الإفصاح عن رأس المال الفكري، جودة المعلومات، قيمة المنشأة.

**Evaluating the perception about intellectual capital
disclosure role in improving accounting information
quality and increasing the enterprise value – A study on
Libyan Telecommunication companies**

Dr. Hussain Khalifa Hussain Alkdai

Abstract:

This study aimed to investigate the interrogators perception about the role of intellectual capital discosure in the Libyan telecommucation compnies in enhancing the accounting information quality and in increasing the enterprise value. This study used the quationnaire sheets as tool to collect the study data. 82 questionnaire sheets were distributed to the employees in financial departements and internal auditing administrations in the Libyan telecommouncation companies as the research sample.The findings of the study after using suitable statistics methods indicate that there is realization to the role of intellectual capital discosure (human, structural, relationships) in improving the quality of accounting information measured using the information

qualitative characteristics. The results also indicate that there are knowledge and understanding to the role of intellectual capital disclosure in increasing the entity value by improving the operational cash-flow and in enhancing the value relevance of accounting information.

Keywords: intellectual capital disclosure, information quality, enterprise value.

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تعتبر شركات الاتصالات واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية، لما لها من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعتبر رافداً من روافد التنمية كونها مرتبطة بأحد أهم الأنشطة المهمة وهو الاتصالات التي أصبحت تتطور تطوراً كبيراً كنتيجة للتطورات الاقتصادية الكبيرة والمتلاحقة وكننتيجة للتغيرات والتطورات في تكنولوجيا المعلومات، وقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً متزايداً لسوق الاتصالات في ليبيا من خلال التوسعات التي حدثت في هذا القطاع الحيوي وتوسع رقعة الخدمات المقدمة على كامل رقعة البلاد، فقد إتجهت العديد من الشركات العامة منها والخاصة على تقديم خدمات الاتصالات للأفراد والمؤسسات في مختلف مجالات الحياة سواء أكانت شخصية أو تجارية أو صناعية أو زراعية، بسبب دوره الفاعل في تحقيق التوازن الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وقد إتجهت الشركات حول العالم على إختلاف قطاعاتها نحو الإهتمام برأس المال الفكري بإعتباره أحد أهم الأصول التي ينبغي الإهتمام بها وتنميتها وتطويرها، حيث أن نجاح المشاريع الاقتصادية في تحقيق أهدافها يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة وفعالية مواردها البشرية، وباعتبار العنصر البشري هو المورد

الحقيقي لأي مشروع، والموارد المادية ما هي إلا عوامل مساعدة، فالعنصر البشري بما يملكه من مهارات ويتمتع به من رغبة في العمل هو العنصر الفعال في تحقيق الكفاءة الإنتاجية، ويمثل رأس المال الفكري أحد الأصول غير الملموسة أو موارد المعرفة التي تسهم في خلق قيمة للشركة وتحافظ على قيمتها التنافسية لضمان فرص البقاء والإستمرار.

وإدراكاً لأهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري كونه أحد أوجه الإفصاح الإختياري، أصبح هناك اقبال على التوسع في إجراء دراسات علمية في هذا المجال للعمل على رفع فاعلية التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات وخدمة لمتطلبات أصحاب المصالح فيها، وقد أوصت دراسة إنديه وغيث (2016) بضرورة إجراء مزيداً من البحوث في مجال الإفصاح الإختياري بتحفيز الشركات في التوسع في الإفصاح الإختياري ونشر ثقافة الإفصاح بين الشركات، كخطوة لفهم المشكلة في سياقها ومعرفة أبعادها وحيثياتها ومعرفة وتقييم مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في شركات الإتصالات اللببية، ونظراً لندرة الدراسات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة فقد جاءت هذه الدراسة درجة الإدراك لأهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات وزيادة قيمة المنشأة، كمحاولة للرفع من شفافية التقارير السنوية وأخذ الخطوة الأولى في إتجاه زيادة درجة الإفصاح.

2.1 مشكلة الدراسة

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت للمحاسبة التقليدية وعملية إعداد التقارير بسبب إهمالها الإفصاح عن العديد من الموارد الإستراتيجية، والتي تزايدت أهميتها في الاقتصاد المبني على المعرفة، مما دفع الباحث إلى البحث عن طرق وأساليب أكثر ملاءمة في القياس والإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية في التقارير المالية باعتبارها أحد الموارد الإستراتيجية التي تسهم في بناء الاقتصاد المبني على المعرفة وتشكل عائداً إضافياً، ومن تم تبرز إشكالية كبيرة في عدم إيلاء الإفصاح عن رأس المال الفكري

نفس الأهمية التي تولى لأصول أخرى أقل أهمية، فالسبب الرئيسي لتراجع قيمة الوحدات الاقتصادية متمثل في عدم استثمار رأس المال الفكري بصورة صحيحة على خلاف الوحدات الاقتصادية الأخرى وخاصة في الدول المتقدمة التي تنظر إلى رأس المال الفكري على أنه أهم هذه البنود وأنه أداة فعالة لزيادة التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي (شبيطة والشطناوي، 2020).

وقد إزدادت أهمية رأس المال الفكري بشكل كبير في العقدين الأخيرين، باعتباره يمثل الأساس القوي والمورد القائم علي المعرفة والذي يعد أساس نجاح الشركات وبقائها ويحد من عدم تماثل في المعلومات بين الإدارة والملاك، وقد أدركت العديد من الدول حول العالم أهمية تلك المعلومات في تحسين تواصلهم مع الأطراف الخارجية، و تخفيض تكلفة رأس المال، وزيادة السيولة في سوق المال، و تخفيض تقلبات أسعار الأسهم ، و لمعالجة الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وزيادة الدقة في المعلومات، لذلك فالإفصاح عن القدرات الفكرية للشركة، يوفر فوائد حقيقية، ويدعم ويحسن من الأداء المالي مما يزيد من القيمة السوقية للشركة، وفي هذا الصدد، توصلت دراسة Jafari (2013) إلى أن وجود رأس المال الفكري وإدارته بشكل جيد قد أسهم في زيادة القيمة السوقية وتحسين أداء الشركات المدرجة في السوق المالي الإيراني، وأثبتت بعض الدراسات كدراسة Abdulrahman وآخرون (2012) التي أجريت على عينة من الشركات المدرجة بالسوق المالي الماليزي وجود علاقة ارتباط قوية بين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وزيادة ربحية الشركات، وتتمحور مشكلة هذه الدراسة في التعرف على مدى إدراك المستجوبين بشركات الإتصالات اللببية لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات وزيادة قيمة المنشأة.

3.1 تساؤلات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة فقد صيغت التساؤلات التالية:

1. ما مدى الإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات؟

2. ما مدى الإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قيمة المنشأة؟

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقييم مدى الإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات.

2. تقييم مدى الإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قيمة المنشأة.

5.1 فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1. لا يوجد إدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات بشركات

الاتصالات الليبية.

2. لا يوجد إدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قيمة المنشأة بشركات الاتصالات

الليبية.

6.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها المتعلق بالإفصاح عن رأس المال الفكري في ظل

تنامي إقتصاد الأعمال القائم على المعرفة، فمن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تطوير محتوى

التقارير السنوية لشركات الاتصالات الليبية، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها أولى الدراسات المحلية

التي تناولت موضوع الإفصاح عن رأس المال الفكري في شركات الاتصالات الليبية التي تمثل أحد

الركائز الأساسية للإقتصاد الوطني كونها واحدة من أقدم الشركات في ليبيا وأنجحها، وبالتالي فإنها تمثل

حجر الأساس لإجراء مزيداً من الدراسات عن هذا الموضوع في هذا القطاع الحيوي وأن نتائجها وتوصياتها من المحتمل أن تكون نقطة البداية لمثل هذه الدراسات كمحاولة لسد هذه الفجوة البحثية.

6.1 منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والدراسات النظرية من خلال

الاطلاع المتاح على المراجع والكتب العلمية ووقائع المؤتمرات والندوات والدراسات والبحوث العملية المنشورة وغير المنشورة لتغطية الجانب النظري للدراسة.

1.6.1 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموع المحاسبين بالإدارات المالية وإدارات

المراجعة الداخلية بشركات الإتصالات الليبية وهي شركة ليبيا والمدار الجديد وشركة ليبيا للإتصالات والتقنية وشركة الجيل الجديد للتقنية والإتصالات الدولية وشركة هاتف ليبيا وشركة بريد ليبيا والإتصالات النوعية وشركة البنية للإستثمار، وتتكون عينة الدراسة من 82 موظفاً من موظفي الإدارات المالية وإدارات المراجعة الداخلية في شركات الإتصالات الليبية.

2.6.1 أداة جمع البيانات: تعتمد الدراسة في تحقيق أهدافها على إستخدام أداة صحيفة الإستبيان

كوسيلة لتجميع البيانات ومن تم تحليلها وإختبار فرضيات الدراسة.

2. الجانب النظري للدراسة

1.2 مفهوم رأس المال الفكري

حظي رأس المال الفكري بمكانة خاصة في الفكر المحاسبي والإقتصادي نتيجة التطورات والتغيرات المتلاحقة في بيئة الأعمال، وكحصيلة لظهور إقتصاد تحركه المعرفة والتكنولوجيا، حيث بدأ الإهتمام بالعنصر البشري مبكراً مع بداية القرن السابع عشر، وسرعان ما تطور هذا الإهتمام في العقود اللاحقة

مع نشوء نظريات رأس المال البشري وأعتبر أهم رؤوس الأموال على الإطلاق وكان التركيز منصباً على ضرورة الإستثمار فيها، وحتى مع ظهور الثورة الصناعية في ثلاثينيات القرن الماضي كان الإهتمام ينصب على الأصول المادية الملموسة أكثر من الإهتمام بالأصول غير الملموسة، وبعدها أدرك عالم الأعمال وإدارة المنظمات أهمية المورد البشري ودوره في تعظيم الثروة، ومع منتصف القرن الماضي إتجهت منظمات الأعمال نحو الإهتمام بالأصول غير الملموسة وأقتراح إدراجها ضمن أصول الوحدات الإقتصادية بإظهارها في الميزانية العمومية للمؤسسة، ومنذ ذلك الحين أصبحت محور الإهتمام الأكبر للمنظمات والبحث عن الآلية السليمة لإدارتها بإعتبارها المصدر الحقيقي لبقاء المنظمة ونموها وتطورها (معطوب وسديرة، 2020).

وهناك شبه إجماع بين الأكاديمين والمنظمات المهنية بأنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لرأس المال الفكري، فقد عرفه عطا الله (2017) بأنه الأصول غير الملموسة سواء كان يمثلها الأفراد بإمتلاكهم المهارات والخبرات والقدرات أو ما تمتلكه المؤسسات من أصول غير ملموسة مصدرها موارد بشرية مبدعة منتجة لكل ما هو متميز في المؤسسة، تؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وتزيد من حجم زبائنها، وتحقق ميزة تنافسية مستدامة للمؤسسة، كما عرف الميهي (2013) رأس المال الفكري بأنه إمتلاك المؤسسة لمجموعة من الأصول المعرفية التي تحقق للمنشأة بخلاف القيم المادية خلال سلسلة القيمة المرتبطة بها، وتعكس الإمكانيات البشرية والداخلية والخارجية، وتساهم في تدعيم القدرة التنافسية للمنشأة في الأجل الطويل.

ويعرف رأس المال الفكري أيضاً بأنه القدرة العقلية القادرة على توليد أفكار جديدة ومناسبة وعملية قابلة للتنفيذ، وتتمتع بمستوى عالٍ من الجودة، وتمتلك القدرة على تحقيق التكامل بين مكونات مختلفة

للوصول إلى الأهداف المنشودة للمعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة (المفرجي والصالح، 2003).

وقد عرف العبادي (2008) رأس المال الفكري بأنه مجموعة الأفراد العاملين في المنظمة، والذين يتمتعون بخبرات ومهارات ومعارف عالية تساهم في إيجاد قيمة مضافة للمنتجات التي يقدمونها، مما يعني ازدياد الإنتاجية وتحقيق الربحية العالية، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية تتمتع بها المنظمة، ويعرفه العنزي وصالح (2009) بأنه مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية عناصرها المعرفة والمهارة والخبرة والتي يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية لتحسين أداء عمليات المنظمة بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعاملة معها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن قيمتها المحاسبية كبيراً.

ويرى Malone & Edvinsson (1997) أن رأس المال الفكري ينشأ نتيجة تداخل وتفاعل مجموعة من العناصر مثل الأفراد والأنظمة ومكونات السوق، فالأفراد الموظفون والمدراء يمثلون رأس المال البشري الذي يعبر عما يستطيع الأفراد القيام به فردياً أو جماعياً، أما الأنظمة فتتمثل المعارف المستقلة عن الأفراد والتي تمثل البراءات والعقود وقواعد البيانات وتقنيات الإنتاج، أما ما يخص مكونات السوق فتتمثل في علاقات المؤسسة مع البيئة المحيطة من الموردين والعملاء والموزعين وغيرهم، وفي هذا الصدد يصف Mishiel & Radhi (2014) رأس المال الفكري بأنه يستخدم للإشارة إلى امتلاك المعرفة المهنية والخبرة والمهارة والعلاقات الجيدة والإمكانات التكنولوجية، والتي تتضافر معاً لتحقيق الميزة التنافسية للشركة عن طريق إضافة القيمة لأصحاب المصالح الرئيسيين في المؤسسة.

2.2 أهمية رأس المال الفكري

يمثل رأس المال الفكري أحد الدعائم الرئيسية للوحدة الاقتصادية التي تسهم في زيادة قدرتها على المنافسة والإستمرار في السوق والبقاء، فالأصول غير الملموسة لا تقل أهميتها عما تمتلكه الوحدة من أصول ملموسة وقد تفوقها، فقد استفادت العديد من المنظمات حول العالم من حسن إدارتها لرأس مالها المعرفي، فعلى سبيل المثال حققت شركة IBM لصناعة الحاسبات الإلكترونية ما يزيد عن مليار دولار في سنة 2000 كعوائد لبراءات الإختراع، بينما حققت شركة كوكا كولا التي تتكون منتجاتها من السكر والماء وبعض الغازات مبالغ طائلة كنتيجة للسمعة التي تمتلكها هذه الشركة في السوق العالمي وعلاماتها التجارية ومعرفتها الجيدة للسوق (معطوب وسديرة، 2020).

وترى عبد الرحمن (2017) أن أهمية رأس المال الفكري تكمن في كونه السلاح الأساسي للمنظمات لأن الموجودات الفكرية تمثل القوة الخفية التي تضمن بقاء الشركة، فهو بمثابة كنز مدفون يحتاج إلى من يبحث عنه ويستخرجه للوجود وممارسته ويتم ذلك من خلال نشر المعرفة، ويمثل مصدر توليد للثروات للأفراد والمنظمات وتطويرها حيث أنه يعتبر حجر الأساس لبناء منظمات قوية وناجحة وقادرة على الإستمرار، ويمكن تلخيص أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري فيما يلي (عفانة، 2019):

1. يزيد من القدرة التنافسية للوحدة الاقتصادية.
2. يسهم في توظيف مهارات الموظفين لزيادة ربحية الوحدة الاقتصادية وإستدامتها وتميزها.
3. يعطي صورة أوضح للقوائم المالية من خلال التعبير عن الثروة الفكرية التي بحوزة المنشأة مما يسهم في إعطاء صورة أوضح ومفهومة من قبل المستخدمين الخارجيين.
4. مساعدة الإدارة في رقابة وتقييم الأداء وتخفيض عدم التأكد والتعقيد في العلاقات بين المنظمات، وتقييم كفاءة الموارد البشرية ودورها في زيادة الإنتاجية والربحية في الوحدات الاقتصادية.

5. توفير معلومات للمقارنة بشأن التكاليف والفوائد من الإستثمار في الموارد البشرية.

3.2 مكونات رأس المال الفكري

تصنف أغلب الدراسات السابقة مكونات رأس المال الفكري إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال الخارجي (مليجي، 2015)، وهناك من يصنف مكونات رأس المال الفكري إلى رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي (التنظيمي) ورأس مال العلاقات (الطويل، 2018):

1. رأس المال البشري (Human Capital): يتمثل في مجموع المعارف التي يمتلكها العاملون بالمنظمة، فهي معارف مرتبطة بالمهارات والتجارب والخبرات والابتكار والإبداع، إن الخاصية الأساسية لهذا الجزء من رأس المال يتزايد وينمو بالاستخدام ولا يتقادم، وبالتالي تزداد وتتراكم المعرفة والخبرة والتعلم لدى العامل مع مرور الوقت، ومن أهم مؤشرات قياسه إبداع العاملين ونتاجاتهم، وكذلك يعكس قيمة العاملين بالمنظمة وقدراتهم الإبداعية والتدريب والدافعية.

2. رأس المال الهيكلي – التنظيمي (Structure Capital): يعبر رأس المال الهيكلي عن المعارف التي تمتلكها المؤسسة والمتواجدة أساساً بأنظمتها لتكنولوجيا المعلومات، وبملكيتها الفكرية وثقافتها وبطرق ممارستها لنشاطاتها وأعمالها (معطوب وسديرة، 2020)، فهو يمثل قدرة المؤسسة على الإستفادة من الفكر البشري لخلق القيمة وتتمثل عناصره في العمليات والإستراتيجيات والإجراءات وبراءات الإختراع وحقوق الطبع والنشر (مليجي، 2015).

3. رأس المال الخارجي – العلاقات (External Capital): ويشير إلى القدرة التفاعلية بين المنظمة وكل الأطراف الخارجية كالعملاء والموردين والجهات الحكومية والمنافسين والتحالفات الإستراتيجية، وهناك عدد من المؤشرات تعبر عن رأس مال العلاقات هي القدرة التسويقية الأساسية،

ووكفاءة السوق ومؤشرات ولاء الزبائن (الطويل، 2018)، وهناك من يطلق عليه رأس المال العلائقي أو رأس المال الزبوني لأنه يمثل القيمة المشتقة من الزبائن الراضين والذين لديهم ولاء للمؤسسة وكذلك القيمة التي يضيفها الموردون والقيمة المضافة من المصادر الخارجية جراء علاقتها المتميزة بالمؤسسة (الزروق، 2016).

4.2 خلفية نظرية عن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومفهوم قيمة المنشأة

لقد شهدت العقود الأخيرة إهتماماً منقطع النظير بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية وطرق تحسينها خدمة لأصحاب المصالح في المنشأة على إختلاف أنواعهم، وكذلك الإهتمام بقيمة المنشأة وسبل تعظيمها أو زيادتها إستجابة لمصالح الملاك بالدرجة الأولى.

1.4.2 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية: إن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية توفر العديد من المزايا والمنافع لمستخدميها، في تساعد هم في قياس وتقييم حجم المخاطر ومحاولة التنبؤ بها وتسهم أيضاً في الرفع من كفاءة تخصيص الموارد واستغلالها الإستغلال الأمثل، كما إن لها دور فعال في ترشيد قرارات الإستثمار وقرارات التمويل وتخفيض تكلفة رأس المال، إضافة إلى أن المعلومات ذات الجودة العالية تسهم في التقليل من تكاليف الوكالة والتخفيض من ظاهرة عدم تماثل المعلومات (الطويل، 2018)، وعلى الرغم مما سبق فإنه يمكن القول أن الأدب المحاسبي أخفق في تقديم تعريف أو مفهوم موحد ومتعارف عليه للمقصود بجودة المعلومات المحاسبية، بل على النقيض من ذلك قدم الباحثين العديد من المفاهيم لجودة المعلومات المحاسبية، ومتى يمكن وصف هذه المعلومات بأنها مرتفعة الجودة، فكلما نظر إلى هذا المفهوم من زوايا، ولكن يمكن القول أنها وفي المجمل تصب في بوتقة واحدة، فقد عرفت المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية بأنها البيانات التي تناسب حاجة مستخدميها ويتم إعدادها للوصول إلى معلومات ملائمة في ضوء مجموعة من

المعايير المرجعية (نبيل، 2002)، كما عرفت جودة المعلومات المحاسبية بأنها وصف لما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تُعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد في تحقيق الهدف من استخدامها (الججاوي والعبدي، 2014).

وفي هذا الصدد أيضاً أشار المجهلي (2009) إلى أن مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تعبر عن تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وجودة المعلومات المحاسبية بمثابة معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، بما يتيح اختيار المعلومات ذات الفائدة الأكبر لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومة ذات الجودة المرتفعة هي المعلومة الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات. وقد وضع مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) مجموعة من خمسة عشر عنصراً لتقييم جودة المعلومات، والجدول (1) يلخص هذه الخصائص.

جدول (1) خصائص جودة المعلومات المحاسبية

التعريف	العنصر
التأكد من زيادة العوائد على التكاليف	التكاليف والمنافع
عرض المعلومات بشكل مناسب يساعد المستخدمين على استيعابها	القابلية للفهم
أن تتسم المعلومات بالصدق والحيادية والقابلية للتحقق	الموثوقية
أن تحقق المعلومات الهدف من إعدادها	الصدق
التحقق من وفاء المعلومات للحدث أو الموضوع الذي أعدت من أجله	الدقة

التكامل	مدى تكامل المعلومات في تغطية الموضوع أو الحدث
الصلاحية	المعلومات تساعد في توصيف الأحداث أو الموضوعات الراهنة
الحياد	بما يضمن خلو المعلومات من أي خطأ غير موضوعي
الملائمة	دراسة البعد الزمني للمعلومات هل لها قيمة تنبؤية وقيمة مرتدة
التوقيت	الحصول على المعلومات في الوقت المناسب لها
القيمة التنبؤية	تساعد المعلومات في التنبؤ المستقبلي
القيمة البعيدة	هل تطابق أو لا تطابق المعلومات توقعات المستفيدين
القابلية للمقارنة	مقارنة المعلومات بنقاط معيارية
الأهمية النسبية	هل يكون لها أثر على اتخاذ القرار قبل الحصول على المعلومات وبعدها

المصدر: (سامي، 2000).

2.4.2 محددات والعوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تواجه المعلومات المحاسبية العديد من المشاكل التي من المتوقع أن تحد من إمكانية الإعتماد عليها من قبل مستخدميها في ترشيد عملية إتخاذ القرارات، كما قدم الأدب المحاسبي بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً في جودة المعلومات المحاسبية بعضها مرتبط بالبيئة المحيطة بالأعمال وبعضها مرتبط بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها فيما يلي نود بعض هذه المحددات (حامدي، 2011):

1. التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية مثل الملائمة والموثوقية، إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة.
2. التعارض بين الخصائص كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب، ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية.

3. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية قليلة وغير مهمة لإتخاذ القرارات.

4. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها

5. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن استخدامها يواجه صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرارات.

أما العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية يمكن إجمالها فيما يلي (بوقندرة، 2017):

أولاً: العوامل المرتبطة ببيئة العمل

1. **العوامل الاقتصادية:** يعتبر نمط الإقتصاد السائد في البلد أحد أهم المؤثرة على خصائص جودة

المعلومات المحاسبية، حيث تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام

الاقتصادي القائم، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، مقارنة بالنظم

الإقتصادية الأخرى إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات مستخدميها

وتتطبق عليها كافة الخصائص النوعية لجودة المعلومات كالتوقيت والملائمة وغيرها، بينما نجد

أن الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة

ولغرض أحكام المراقبة المركزية، كذلك الحال بالنسبة للظروف الإقتصادية السائدة في البلد تعتبر

من ضمن العوامل المؤثرة في خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

2. **العوامل السياسية:** تؤثر العوامل السياسية تأثيراً كبيراً على العمليات المحاسبية وعلى الأنظمة

المحاسبية المطبقة، وكذلك على السياسات المحاسبية المختارة، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من

المعلومات المحاسبية لمستخدمي المعلومات المحاسبية بمختلف أنواعهم، حتى تتلائم مع

الأوضاع السياسية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين

في إنتاج وتوزيع المعلومات، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة ومزاوليهها مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم لتحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض

بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق

3. العوامل الاجتماعية : تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية

مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت ... الخ، فالسرية تؤثر على

نشر المعلومات المحاسبية.

5.2 مفهوم قيمة المنشأة

هناك اهتمام كبير من الأكاديميين والإداريين بتحديد قيمة المنشأة وسبل تعظيمها، خصوصاً بعد

أن تغير الهدف الذي تسعى المنشآت وإداراتها لتحقيقه من العمل على زيادة أرباحها إلى العمل على

تعظيم قيمة المنشأة في السوق المالي، والذي أصبح من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى إدارة

المنشأة إلى تحقيقه، إن هدف تعظيم القيمة أو الثروة هو هدف رئيسي لمنشآت الأعمال ويمثل هدفاً

طويل الأجل يعمل على زيادة القيمة الحالية لإستثمارات المالك والمساهمين (الحو والاطويل،

2018)، ولايوجد تعريف متفق عليه بين الباحثين لقيمة المنشأة وفقد قدم الفكر المحاسبي تعريفات

عدة، فقد عرفت بأنها المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو سداد الإلتزامات بين الأطراف المطلعة

والراغبة في التعامل على إطار تجاري أو في إطار متوازن في ظل ظروف طبيعية بين طرفين

مستقلين (الطائي والجبوري، 2017)، وقد عرفها محمد وأحمد (2020) بأنها تلك القيمة التي

تستطيع المنشأة من خلالها تحسين قدرتها على الإبداع، وتعزيز المنافسة وزيادة حصتها السوقية،

وتحسين الإستقرار والتنمية المستدامة بهدف تعظيم ثروة أصحاب المصالح المختلفة، لزيادة ثروة حملة

الأسهم وزيادة رضا العاملين بها، وإرضاء العملاء من خارجها.

1.5.2 أهداف تقييم قيمة المنشأة

تختلف أهداف تقييم قيمة المنشأة باختلاف الأطراف أصحاب المصالح بها وإختلاف وجهات نظرهم ومصالحهم فيها، ويمكن إجمال هذه الأهداف فيما يلي (محمد وأحمد، 2020):

1. هدف تعظيم الثروة.
2. هدف تعظيم القيمة المالية للمنشأة وذلك من خلال التأثير على حجم العائد المتوقع تحقيقه من خلال التأثير على المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة.
3. هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم.
4. هدف تعظيم القيمة السوقية للمنشأة.

2.5.2 العوامل المؤثرة في قيمة المنشأة

يمكن تقسيم هذه العوامل في صنفين أحدهما يقع تحت سيطرة الإدارة وهي عوامل داخلية والآخر لا يقع تحت سيطرتها وهي عوامل خارجية، وتتمثل العوامل الداخلية في قرارات الإستثمار والتمويل وسياسات التوزيع وتكلفة الوكالة وتكاليف الإفلاس، بينما تتمثل العوامل الخارجية في الإحداث المالية والإقتصادية على المستوى العام مثل إتجاه المدخرات في البلد والفوائد المعلنة من المصرف المركزي والمخاطر المتوقعة على الإستثمارات البديلة، وكذلك الأحداث المالية والإقتصادية على مستوى القطاع مثل دورة حياة القطاع وقيمة الإستثمارات المنفقة في أصول القطاع وسياسات المنافسين (عبد الشافي، 1999).

3.5.2 نماذج قياس قيمة المنشأة

قدم الفكر المحاسبي أربعة نماذج مختلفة لقياس قيمة المنشأة، حيث يعتمد كل نموذج على مفهوم محدد يتم إتخاذه كأساس لتحديد قيمة المنشأة، وهي كما يلي (محمد وأحمد، 2020):

1. النموذج النقدي المحاسبي: ويعتمد هذا النموذج في تحديد قيمة المنشأة على مدخل التكلفة التاريخية لأصول المنشأة، ويتميز هذا النموذج بالموضوعية في القياس وإمكانية التحقق، إلا أنه يواجه بعض الإنتقادات كونه مرتبط بمشاكل القياس المحاسبي المتعلقة بإختلاف البدائل والطرق والسياسات المحاسبية، وبعض المشاكل المرتبطة بالتضخم والتقادم ودرجة المخاطرة.

2. نموذج التكلفة الجارية: ويعتمد هذا النموذج على القيمة الإستبدالية للأصول ويضم أيضاً نموذج تكلفة الإحلال الذي يعتمد على قيمة الشراء لأصل مماثل للأصل محل التقييم، ويضم كذلك نموذج صافي القيمة القابلة للتحقق والذي يعتمد على سعر البيع مطروحاً منه مصاريف البيع، وأيضاً نموذج نموذج التكلفة الجارية المعدلة بالتغيرات في الأسعار، ويعاب على هذا النموذج عدم وجود أسواق منتظمة للأصول بنفس المواصفات وإهمال الكفاءة الإدارية للأصول.

3. النموذج السوقي: وتقدر قيمة المنشأة وفقاً لهذا النموذج بالأسعار السوقية السائدة للأوراق المالية (أسهم وسندات) والقروض قصيرة الأجل الخاصة بالمنشأة وقت التقييم، ويشترط لدقة التقييم أن تكون مصادر تمويل المنشأة من رأس مال والتي يتم إصدارها في شكل أوراق مالية من أسهم وسندات وأن يوجد سوق مالي لتداول هذه الأوراق وأن تكون على درجة عالية من الكفاءة.

4. نموذج التدفقات النقدية المخصومة: ويرتكز على قياس قدرة الأصول الذاتية على توليد تدفقات نقدية خلال عمر المنشأة ويبني هذا النموذج على أن التدفقات النقدية المتوقعة هي الأساس وليست الأرباح فالمنشأة لا يتم تشغيلها بالأرباح وإنما بالتدفقات النقدية، وأن توقيت هذه التدفقات النقدية

المتوقعة سوف تؤثر على قيمتها نتيجة لإختلاف القوة الشرائية لهذه النقود بفعل التضخم، وإن هذه التدفقات النقدية من الضروري خصمها بمعدل خصم يعكس القوة الشرائية ودرجة المخاطرة التي تصاحب هذه التدفقات، كما أنه يعكس أسلوب التمويل ومصادره والأهمية النسبية لكل مصدر، وأن عمر المنشأة يمثل الفترة الزمنية المتوقعة أن تتحقق فيها هذه التدفقات النقدية سوف يؤثر على حصيله هذه التدفقات وكذلك ضرورة التعرف على عمر المنشأة، وأن معدل نمو المنشأة يؤثر على هذه التدفقات النقدية فهي تزيد أو تقل وفقاً لمعدل النمو.

5.3 الدراسات السابقة

يقدم الأدب المحاسبي العديد من الدراسات التي اجريت في الكثير من الدول حول العالم سواء في الدول المتقدمة والدول النامية حول الإفصاح عن رأس المال الفكري، كنتيجة للطلب المتزايد عن هذه المعلومات من قبل أصحاب المصالح بمختلف أنواعهم، لما توفره من فوائد للوحدات الاقتصادية، ولكن واقع الإفصاح عن رأس المال الفكري وما يرتبطه به من دراسات في البيئة اللببية مازال يعاني الكثير من القصور والنقص وعدم الإهتمام سواء من الأكاديميين أو الممارسين، ففي حدود معرفة الباحث أن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع الحيوي تكاد تكون نادرة، ويمكن إستعراض بعض هذه الدراسات على سبيل المثال:

1. دراسة الخيال (2005) هدفت هذه الدراسة أساساً إلى التعرف على دور الإفصاح عن رأس المال الفكري في توفير المعلومات التي تعمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية خدمة لأصحاب المصالح بالشركة مثل المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتبين والجهات الأخرى في اتخاذ القرارات السليمة، وكذلك دراسة مدى مساهمة إدارة عناصر رأس المال الفكري بكفاءة وفعالية في تقييم الأداء الكلي للمنشأة وتعظيم الثروة الحقيقية للملاك، تمثلت مشكلة هذه الدراسة

في الغموض وعدم الاتفاق على تعريف واضح وشامل لرأس المال الفكري ومكوناته، صعوبة قياس عناصره باستخدام المقاييس المالية التقليدية ومدى فعالية المحاسبة عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات المحاسبية . وقد استعرضت الدراسة مفهوم رأس المال الفكري وعناصره الرئيسية، بيان أهمية المحاسبة عن رأس المال الفكري وتحديد طرق الإفصاح عنه في القوائم المالية، بالإضافة إلى اقتراح نموذج لقائمة رأس المال الفكري وبيان أثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي إعتقاداً على أسلوب دراسة الحالة لتحقيق أهدافها، وقد اقترحت قائمة لعناصر رأس المال الفكري، وتوصلت الدراسة أن هناك صعوبة في قياسه والإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية وذلك لاعتماد النظام المحاسبي التقليدي على مؤشرات ومقاييس مالية وتاريخية تعطي نظرة ماضية للأحداث وليست مستقبلية، تحقق القائمة المقترحة لعناصر رأس المال الفكري الأهداف النهائية للمنشأة كالربحية، تقديم خدمات متميزة، مساعدة الإدارة في القيام بواجباتها بكفاءة وفعالية، توفير معلومات للمستخدمين لاتخاذ القرارات المناسبة، تعتبر القائمة المقترحة لعناصر رأس المال الفكري قائمة مكاملة للقوائم المالية التقليدية وليست قائمة مستقلة بذاتها، تساهم مع القوائم الأخرى بتقديم صورة متكاملة عن المنشأة لجميع عناصر الثروة التي تمتلكها.

2. دراسة مليجي (2015) هدفت الدراسة إلى تحديد المحددات المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري (خصائص الشركة وخصائص حوكمة الشركات ودراسة أثرها على الأداء المالي للشركات المدرجة بالسوق المالي المصري، ومن أجل تحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى لفحص التقارير السنوية لعدد 731 شركة مسجلة خلال الفترة من 2011 إلى 2013، وذلك لبناء نموذجين لقياس أثر خصائص الشركة وآليات الحوكمة

على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والآخر لقياس أثر الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على الأداء المالي، وقد استخدمت الدراسة اختبار الارتباط والانحدار في فحص العلاقة بين هذه المتغيرات، وقد توصلت الدراسة إلى هناك انخفاض كبير في مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في الشركات المصرية، كما توصلت أيضاً إلى أن رأس المال الفكري يرتبط بعلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية مع كل من حجم الشركة ونوع الصناعة، وعمر الشركة، وحجم مكتب المراجعة، وحجم مجلس الإدارة بينما يرتبط بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية مع ازدواجية دور المدير التنفيذي كونه رئيساً لمجلس الإدارة، بينما يرتبط بعلاقة موجبة ولكن ليس لها دلالة معنوية مع ربحية الشركة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وجودة لجان المراجعة، كما يرتبط بعلاقة سالبة ليست ذات دلالة معنوية مع درجة الرفع المالي وتركيز الملكية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والأداء المالي للشركات، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة وعي الشركات بأهمية الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري وضرورة تبنيها لممارسات الحوكمة الجيدة لما لها من دور إيجابي في تحسين مستوى الإفصاح عنها، وضرورة إصدار معيار محاسبي عن رأس المال الفكري بحيث ينظم معالجته المحاسبية وحدود الإفصاح عنه في القوائم المالية بما لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

3. دراسة السيد (2014) هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في تقاريرها السنوية، ودراسة أثر عملية القياس والإفصاح على المركز التنافسي لهذه الشركات وقد اعتمدت الدراسة على عينة من (277) شركة، وقد أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود اختلافات جوهرية لمستوى القياس والإفصاح

عن عناصر رأس المال الفكري بين الشركات كنتيجة لإختلاف نوع الشركة، وطبيعة النشاط، وحجم الشركة، وكذلك أثبتت وجود علاقة إحصائية موجبة ذات معنوية بين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وبين تعزيز المركز التنافسي للشركات محل الدراسة.

4. دراسة عبد الرحمن (2017) هدفت هذه الدراسة أساساً إلى قياس اثر الإفصاح الإختياري عن رأس المال الفكري على جودة التقارير المالية، وقد اعتمدت الدراسة على إطار Jonas and Blanechet لمحددات جودة التقارير المالية، كما اعتمدت الدراسة استخدام صحيفة الإستبيان كأداة لجمع البيانات وتم توزيع 71 صحيفة إستبيان على أفراد عينة الدراسة المتمثلين في العاملين بشركة زين للإتصالات بالخرطوم، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي السليم وجودة التقارير المالية، وأن قياي رأس المال الفكري من خلال الإهتمام بالعمل يزيد من موثوقية التقارير المالية، وتوصلت الدراسة أيضاً أن الثبات والموضوعية والصدق في الإفصاح عن رأس المال الفكري يزيد من ملائمة ومن تم جودة التقارير المالية، وأصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالإفصاح عن رأس المال الفكري لما له من أثر فعال في تحسين جودة التقارير المالية، وبضرورة عقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات لزيادة وعي العاملين بأهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري وإصدار المعايير المتعلقة بالإفصاح عن رأس المال الفكري.

5. دراسة الطويل (2018) هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان أثر القياس والافصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعومات المحاسبية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي في تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج، وتوصلت الدراسة إلى أن القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري يسهم في تحسين

جودة المعلومات المحاسبية، وأن قياسه يسهم في تضيق الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وبالتالي الحصول على معلومات ذات جودة، وأن الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية يسهم في تقديم معومات أفضل للأطراف ذات المصلحة، وأن القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري يضيف المزيد من الثقة والملائمة للقوائم المالية، كما توصلت أيضاً أن توفير المعلومات والقنوات التي تمكن المستثمر من الحصول على المنافع المستقبلية يؤثر في تحسين جودة المعومات المحاسبية، وأوصت الدراسة بضرورة إدراك المنظمات أهمية ما يشكله رأس المال الفكري بغرض الاهتمام به وتطويره واستغلاله لتحقيق معلومات ذات جودة عالية.

6. دراسة الشلاحي (2012) هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) في الشركات الصناعية المساهمة في دولة الكويت، تكون مجتمع الدراسة من 28 شركة، وكانت وتكونت عينة الدراسة من 20 شركة من بين الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية) رأس المال البشري، وعدم وجود أختلاف بين الشركات الصناعية الكويتية في تطبيق عناصر الإفصاح الاختياري المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) وتوصلت إلى أن ربحية الشركة تمثل أحد المحددات الرئيسية لتباين مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية بين الشركات، حيث أن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت الأكثر ربحية تقوم بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) وذلك في سبيل التعريف بأمر الشركة ونشاطها وحجم إنتاجها والاهتمام بالتطوير وآلية مشاركة الموظفين في اتخاذ

القرار، وغيرها من الأمور مما يؤكد أهمية قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة بعملية الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية.

7. دراسة أبو العزم (2007) هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين كفاءة رأس المال الفكري والقيم السوقية للشركات المصرية، وهدفت أيضاً إلى دراسة العلاقة بين كفاءة رأس المال الفكري ومؤشرات الأداء المالي حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب دراسة الحالة باستخدام استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة أن رأس المال الفكري يعتمد على المعرفة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية متوسطة بين كفاءة رأس المال الفكري والأداء المالي للشركات المصرية كثيفة المعرفة، وأن سوق الاستثمار في مصر لايهتم برأس المال الفكري عند تقييم الشركات، ويعتبر رأس المال الفكري المحرك الأساسي للأداء المالي وتحقيق الثروة في الشركات المصرية.

8. دراسة Gurthre and Petty (2000) هدفت الدراسة إلى بيان كيفية الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري في المنشآت الكبيرة والمسجلة في السوق المالي في أستراليا، وتحليل كمية المعلومات المفصح عنها ، وبيان عناصر رأس المال الفكري، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بإستخدام أسلوب دراسة الحالة. وقد بينت نتائج الدراسة أن 40% من الشركات الأسترالية تفضل الإفصاح عن معلومات تتعلق بالهيكل الخارجي (رأس المال الخارجي) مقارنة بالعناصر الأخرى من إجمالي الإفصاح عن رأس المال الفكري، وتتنوع النسبة المتبقية بالتساوي بين الهيكل الداخلي (رأس المال الداخلي) وكفاءة العاملين (رأس المال البشري)، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الإهتمام بالإفصاح عن رأس المال الفكري وضرورة التوسع في إجراء دراسات مستقبلية ذات علاقة بهذا الموضوع الحيوي.

9. دراسة Abeysekera (2010) هدفت هذه الدراسة أساساً إلى فحص أثر حجم مجلس إدارة الشركات على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في عدد من الشركات الكينية المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية للسنوات (2002-2003) وقد تناولت الدراسة مكونات الإفصاح عن رأس المال الفكري من خلال ثلاثة مكونات هي رأس المال الداخلي، ورأس المال الخارجي، و رأس المال البشري، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير السنوية لعدد 52 شركة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تفصح عن رأس المال داخلي ورأس مال إستراتيجي بشكل أكبر وأكثر تفصيلاً يكون لديها مجلس إدارة أكبر حجماً.

1.3 مجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع وتحليل البيانات

تهدف هذه الدراسة أساساً التعرف على مدى إدراك دور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات وزيادة قيمة المنشأة، ويتمثل مجتمع الدراسة في مجموع العاملين بالإدارات والأقسام المالية وإدارات المراجعة الداخلية بشركات الإتصالات الليبية، وتعتمد الدراسة على توزيع (89) صحيفة استبيان وزعت على أفراد العينة رجع منها (82) صحيفة إستبيان، حيث يرى Sekaran (2003) أن حجم العينة الأكبر من 30 ملائم لأي مجتمع مهما كان حجمه، وتعتمد هذه الدراسة على مقياس ليكارت خماسي الدرجات لتقييم إجابات المشاركين في إجابة أسئلة الاستبيان، بحيث تتراوح أوزان الإجابات من 5 إلى 1 وذلك على النحو التالي، أوافق تماماً (5) ، أوافق (4) ، أوافق نسبياً (3) ، لا أوافق (2) ، غير موافق نهائياً (1).

2.3 ثبات أداة الدراسة

يعتبر اختبار كرونباخ ألفا من أهم الاختبارات المستخدمة لقياس درجة ثبات أداة الدراسة في مجال العلوم الإدارية والمالية، ويشير Amir and Sonderpandian (2002) إلى أن القيمة المقبولة

لهذا الاختبار هي 60% فأكثر، ويتضح من الجدول (2) الذي يبين نتائج اختبار ألفا كرونباخ حيث أن معدلات ثبات الاستجابة كانت مرتفعة لجميع أسئلة الاستبيان مجمعة أو في مجموعات فردية، حيث كان معامل Cronbach's alpha يتراوح بين 0.824 - 0.973 وأن قيمة ألفا لجميع العبارات 0.899 ، وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبيان والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

الجدول (2) نتائج اختبار Cronbach's alpha

ر.م	العبارات	معامل ألفا كرونباخ
1.	مدى الإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات	0.926
2.	مدى الإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قيمة المنشأة	0.973
3.	جميع العبارات	0.899

3.3 اختبار الارتباط المتعدد Multi-collinearity test

استخدم في هذه الدراسة معامل تضخم التباين Variance Inflation Factors اختبار الارتباط الخطي المتعدد حيث أنه لا تكون هناك مشكلة ارتباط خطي إذا كانت قيمة VIF قريبة من أو أكبر منالواحد الصحيح، (Asteriou and Hall، 2007)، ويوضح الجدول (3) نتائج اختبار VIF و TOL التي تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد.

جدول (3) نتائج اختبار الارتباط المتعدد (VIF)

المتغيرات	معامل تضخم التباين (VIF)	السماحية Tolerance
مدى الإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات	1.298	0.770

0.373	2.676	مدى الإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قيمة المنشأة
-------	-------	--

4.3 إختبار الفرضية الأولى: وتقوم هذه الفرضية على إفتراض أنه لا يوجد معرفة وإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات في شركات الإتصالات الليبية، والجدول (4) يبين نتائج تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للتعرف على مدى الإدراك لدور رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات.

جدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الفرضية الأولى

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	ر.م
4	0.634	4.128	يسهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة درجة ملائمة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات.	1
11	0.812	3.284	بيان رأس المال الفكري يسهم في تعزيز درجة شفافية المعلومات المحاسبية.	2
7	0.727	3.822	الإفصاح عن رأس المال الفكري يزيد من إمكانية الإعتماد على المعلومات المحاسبية.	3
13	0.699	3.173	يؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري بمكوناته الثلاث (البشري و الهيكلي والعلاقات) على وقتية المعلومات المحاسبية.	4
5	0.940	4.111	إن الإفصاح عن رأس المال الفكري يضيف صفة صدق التعبير للمعلومات المحاسبية.	5
1	0.518	4.844	يسهل الإفصاح عن رأس المال الفكري من إمكانية فهم المعلومات المحاسبية ويقلل من إحتماالية التضليل.	6
2	0.683	4.378	الإفصاح عن رأس المال الفكري بمكوناته المختلفة يقلل من إحتماالية لجوء الإدارة إلى تصرفات	7

			انتهازية تؤثر سلباً على جودة الأرباح.
9	0.629	3.654	يزيد الإفصاح عن رأس الفكري بمكوناته المختلفة من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.
6	0.826	4.008	يفيد الإفصاح عن رأس المال الفكري في مساعدة مستخدموا المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم المختلفة.
8	0.974	3.701	يؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري على الأداء المالي للشركات كزيادة ربحية الشركات وتدفعاتها المالية.
10	0.847	3.437	إن وجود معايير تحكم الإفصاح عن رأس المال الفكري تزيد من ملائمة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.
3	0.521	4.222	إن الثبات في الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.
15	1.055	2.385	الدقة والمصادقية في جمع البيانات عند قياس رأس المال الفكري يزيد من حيادية التقارير المالية.
12	0.989	3.179	إن القياس السليم لرأس المال الفكري يزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية.
14	1.076	2.571	إن الإفصاح عن رأس المال الفكري يدعم تبني الشركة لسياسات محاسبية متحفظة.
		3.66	متوسط الحسابات

تشير نتائج التحليل الإحصائي لهذه المجموعة كما يظهرها الجدول رقم (4) ان المتوسط الحسابي للعبارات المتعلقة بالفرضية الأولى التي تنص أنه لا يوجد معرفة وإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات بشركات الإتصالات الليبية، أن متوسط العام للعبارات 3.66 التي كانت أكبر من متوسط أداة القياس (3) وهذا يشير إلى أن المستجوبين يوافقون على هذه العبارات باستثناء عبارة أن الدقة والمصادقية في جمع البيانات عند قياس رأس المال الفكري يزيد من حيادية التقارير المالية، وعبارة أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يدعم تبني الشركة لسياسات محاسبية

متحفظة، حيث كان متوسط حسابها أقل من 3، أما بقية العبارات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 10، 11، 12، 14) كانت بمتوسط حسابي أكبر من (3) أي أن المستجوبين لديهم في المتوسط إدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات في شركات الإتصالات اللببية، ولزيادة التأكيد من النتائج التي تم التوصل إليها تم الاعتماد على اختبار (One sample T test) فكانت النتائج كما وضحت بالجدول (5).

جدول (5): اختبار الفرضية الأولى باستخدام One sample T – test

ر. م	العبارة	t	Df.	Sig.	Main Difference
1	يسهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة درجة ملائمة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات.	4.47	81	0.0001	0.764
2	بيان رأس المال الفكري يسهم في تعزيز درجة شفافية المعلومات المحاسبية.	3.98	81	0.0071	0.813
3	الإفصاح عن رأس المال الفكري يزيد من إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية.	3.14	81	0.0039	0.992
4	يؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري بمكوناته الثلاث (البشري و الهيكلي والعلاقات) على وقتية المعلومات المحاسبية.	2.91	81	0.0098	0.944
5	إن الإفصاح عن رأس المال الفكري يضيف صفة صدق التعبير للمعلومات المحاسبية.	4.99	81	0.0000	0.694
6	يسهل الإفصاح عن رأس المال الفكري من إمكانية فهم المعلومات المحاسبية ويقلل من احتمالية التضليل.	8.92	81	0.0000	0.718

0.934	0.0081	81	3.44	7 الإفصاح عن رأس الفكري بمكوناته المختلفة يقلل من احتمالية لجوء الإدارة إلى تصرفات انتهازية تؤثر سلباً على جودة الأرباح.
0.845	0.00065	81	3.565	8 يزيد الإفصاح عن رأس الفكري بمكوناته المختلفة من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.
0.598	0.00001	81	4.092	9 يفيد الإفصاح عن رأس المال الفكري في مساعدة مستخدموا المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم .
0.674	0.00091	81	3.111	10 يؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري على الأداء المالي للشركات كزيادة ربحية الشركات وتدفقاتها المالية.
0.778	0.00088	81	3.243	11 إن وجود معايير تحكم الإفصاح عن رأس المال الفكري تزيد من ملائمة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.
0.592	0.00000	81	6.403	12 إن الثبات في الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.
1.029	0.0034	81	1.447	13 الدقة والمصدقية في جمع البيانات عند قياس رأس المال الفكري يزيد من حيادية التقارير المالية .
1.177	0.0039	81	2.125	14 إن القياس السليم لرأس المال الفكري يزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية.
0.634	0.0042	81	1.654	15 إن الإفصاح عن رأس المال الفكري يدعم تبني الشركة لسياسات محاسبية متحفظة.
0.508	0.0000	81	6.876	إدراك دور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة المعلومات

إن الفرضية الأساسية لهذا التحليل تنص على أن المتوسط يختلف معنوياً على 3 ($\mu \neq 3$) حيث

يرفض فرض العدم إذا كان مستوى المعنوية المحدد أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ويقبل الفرض

البديل، ويلاحظ من النتائج المعروضة بالجدول رقم (5) أن مستوى المعنوية كان أصغر من 0.05 لجميع العبارات حيث كانت T المحسوبة أكبر من الجدولية (1.664) وهذا يشير إلى قبول المستجوبين لهذه العبارات، حيث أوضح الجدول بأن المستجوبون يدركون أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يسهم في زيادة درجة ملائمة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، وأن بيان رأس المال الفكري يسهم في تعزيز درجة شفافية المعلومات المحاسبية ويزيد من إمكانية الإعتماد على المعلومات المحاسبية، كما يعرفون أنه يؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري بمكوناته الثلاث (البشري و الهيكلي والعلاقات) على وقتية المعلومات المحاسبية، وأن الإفصاح عن رأس المال الفكري يضفي صفة صدق التعبير للمعلومات المحاسبية، مما يسهل من إمكانية فهم المعلومات المحاسبية ويقلل من إحتمالية التضليل، ويقلل فرص الإدارة التنفيذية في اللجوء إلى تصرفات انتهازية تؤثر سلباً على جودة الأرباح، مما يدعم القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية ويفيد الإفصاح عن رأس المال الفكري في مساعدة مستخدموا المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم، ويدركون كذلك أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثر على الأداء المالي للشركات كزيادة ربحية الشركات وتدفقاتها المالية، وأن وجود معايير تحكم الإفصاح عن رأس المال الفكري تزيد من ملائمة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وأن الثبات في الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، وتزيد دقة ومصداقية جمع البيانات عند قياس رأس المال الفكري يزيد من حيادية التقارير المالية، وأن القياس السليم لرأس المال الفكري يزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية، وأن الإفصاح عن رأس المال الفكري يدعم تبني الشركة لسياسات محاسبية متحفظة.

إختبار الفرضية الثانية: وتقوم هذه الفرضية على إفتراض أنه لا يوجد معرفة وإدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قيمة المنشأة بشركات الإتصالات الليبية، والجدول (6) يبين نتائج تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للتعرف على مدى الإدراك لدور رأس المال الفكري زيادة قيمة المنشأة.

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الفرضية الثانية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	ر.م
9	0.623	3.256	يسهم الإفصاح عن رأس المال الفكري بمكوناته المختلفة في زيادة قدرة المنشأة في تحقيق تدفقات نقدية موجبة.	1
3	0.591	4.414	يؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري إيجاباً في تحسين أسهم الشركات في السوق.	2
12	1.117	2.407	يضيف الإفصاح عن رأس المال الفكري ميزة تنافسية للشركة المفصحة.	3
8	0.718	3.485	يلعب الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة القيمة السوقية للمنشأة.	4
5	0.534	4.172	يسهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قدرة المنشأة في مواجهة الالتزامات التشغيلية للمنشأة.	5
11	1.131	2.624	إن الإفصاح عن رأس المال البشري يدعم قدرة المنشأة في مواجهة خطر الإفلاس وبقائها من التعرض للأزمات المالية.	6
4	0.623	4.282	يسهم الإفصاح عن رأس مال العلاقات في تحسين أداء الوحدة الاقتصادية.	7
6	0.758	3.865	يؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قدرة المنشأة في تحسين ربحيتها وجودة أرباحها.	8
14	1.411	1.933	يوفر الإفصاح عن رأس المال الفكري الفرصة أمام المنشأة في الحصول على التمويل اللازم لإدارة عملياتها.	9

2	0.884	4.728	يرفع الإفصاح عن رأس المال البشري من ولاء العاملين بالشركة ويزيد من درجة رضائهم عن أدائها.	10
7	0.866	3.591	يسهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة معدل نمو المبيعات بالمنشأة.	11
13	1.295	2.129	يرفع الإفصاح عن رأس المال الفكري من معدل العائد على حقوق الملكية.	12
10	1.155	2.889	يزيد الإفصاح عن رأس المال الفكري من نسبة القيمة السوقية للشركة مقارنة بقيمتها الدفترية.	13
1	0.624	4.788	يسهم الإفصاح عن رأس مال الهيكلية من جودة ممارسات الحوكمة بالمنشأة.	14
		3.468	متوسط الحسابات	

تشير نتائج التحليل الإحصائي كما يظهرها الجدول رقم (6) ان المتوسط الحسابي للعبارات المتعلقة بالفرضية الثانية التي تفترض أنه لا يوجد إدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قيمة المنشأة في شركات الإتصالات الليبية ، أن متوسط العام للعبارات 3.468 التي كانت أكبر من متوسط أداة القياس (3) وهذا يشير إلى أن المستجوبين يوافقون على هذه العبارات، باستثناء عبارة أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يوفر الفرصة أمام المنشأة في الحصول على التمويل اللازم لإدارة عملياتها وكذلك عبارة أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يرفع من معدل العائد على حقوق الملكية وعبارة أنه يزيد من القيمة السوقية للشركة مقارنة بقيمتها الدفترية، كما لم يوافق المستجوبون على أن الإفصاح عن رأس المال البشري يدعم قدرة المنشأة في مواجهة خطر الإفلاس وبيعها من التعرض للآزمات المالية، وعبارة أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يضيف ميزة تنافسية للشركة المفصحة حيث كان متوسط حسابها أقل من 3، أما بقية العبارات (1، 2، 4، 5، 7، 8، 10، 11، 14) كانت بمتوسط حسابي أكبر من (3) أي أن المستجوبين لديهم في المتوسط إدراك لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري

في زيادة قيمة المنشأة في شركات الإتصالات الليبية، ولزيادة التأكيد من النتائج التي تم التوصل إليها تم الاعتماد على اختبار (One sample T test) فكانت النتائج كما وضحت بالجدول (7).

جدول (7): اختبار الفرضية الأولى باستخدام One sample T – test

ر.م	العبارة	t	Df.	Sig.	Main Difference
1	يسهم الإفصاح عن رأس الفكري بمكوناته المختلفة في زيادة قدرة المنشأة في تحقيق تدفقات نقدية موجبة.	7.638	81	0.0001	0.834
2	يؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري إيجاباً في تحسين أسهم الشركات في السوق.	5.217	81	0.0124	0.524
3	يضيف الإفصاح عن رأس المال الفكري ميزة تنافسية للشركة المفصحة.	6.253	81	0.0002	0.549
4	يلعب الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة القيمة السوقية للمنشأة.	1.124	81	0.0459	0.858
5	يسهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قدرة المنشأة في مواجهة الالتزامات التشغيلية للمنشأة.	2.119	81	0.0042	0.784
6	إن الإفصاح عن رأس المال البشري يدعم قدرة المنشأة في مواجهة خطر الإفلاس ويقيها من التعرض للالتزامات المالية.	0.328	81	0.1053	0.629
7	يسهم الإفصاح عن رأس مال العلاقات من تحسين أداء الوحدة الاقتصادية.	1.421	81	0.197	0.257
8	يؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قدرة المنشأة في تحسين ربحيتها وجودة أرباحها.	4.423	81	0.0001	0.943

0.561	0.0071	81	3.245	يوفر الإفصاح عن رأس المال الفكري الفرصة أمام المنشأة في الحصول على التمويل اللازم لإدارة عملياتها.	9
0.472	0.0000	81	5.137	يرفع الإفصاح عن رأس المال البشري من ولاء العاملين بالشركة ويزيد من درجة رضائهم عن أدائها.	10
0.911	0.0000	81	8.224	يسهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة معدل نمو المبيعات بالمنشأة.	11
0.591	0.0709	81	1.028	يرفع الإفصاح عن رأس المال الفكري من معدل العائد على حقوق الملكية.	12
0.825	0.0014	81	3.298	يزيد الإفصاح عن رأس المال الفكري من نسبة القيمة السوقية للشركة مقارنة بقيمتها الدفترية.	13
0.744	0.0229	81	2.387	يسهم الإفصاح عن رأس مال الهيكل في رفع جودة ممارسات الحوكمة بالمنشأة.	14
0.431	0.0000	81	10.123	معرفة دور الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قيمة المنشأة	

تنص الفرضية الأساسية لهذا التحليل على أن المتوسط يختلف معنوياً على 3 ($\mu \neq 3$) حيث يرفض فرض العدم إذا كان مستوى المعنوية المحدد أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ويقبل الفرض البديل، ويلاحظ من النتائج المعروضة بالجدول رقم (7) أن مستوى المعنوية كان أصغر من 0.05 لجميع العبارات ما عدا (6، 7، 12) والتي تنص على أن الإفصاح عن رأس المال البشري يدعم قدرة المنشأة في مواجهة خطر الإفلاس ويقيها من التعرض للأزمات المالية، وعبارة أن الإفصاح عن رأس مال العلاقات يسهم في تحسين أداء الوحدة الاقتصادية، وكذلك أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، حيث كانت T المحسوبة أكبر من الجدولية

(1.664)، حيث أوضح الجدول بأن المستجوبون يدركون أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يسهم في زيادة قدرة المنشأة في تحقيق تدفقات نقدية موجبة، كما يؤثر إيجاباً في تحسين أسهم الشركات في السوق، كما يدركون أنه يضيف ميزة تنافسية للشركة المفصحة، ويزيد من القيمة السوقية للمنشأة، مما يكسب المنشأة قدرة في مواجهة الالتزامات التشغيلية للمنشأة، ويؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قدرة المنشأة في تحسين ربحيتها وجودة أرباحها، الأمر يوفر الفرصة أمام المنشأة في الحصول على التمويل اللازم لإدارة عملياتها، كما أنه يرفع من ولاء العاملين بالشركة ويزيد من درجة رضائهم عن أدائها، ويسهم في زيادة معدل نمو المبيعات بالمنشأة، ويزيد الإفصاح عن رأس المال الفكري من نسبة القيمة السوقية للشركة مقارنة بقيمتها الدفترية، وكما يسهم الإفصاح عن رأس مال الهيكلية من تحسين جودة ممارسات الحوكمة بالمنشأة.

1.4 النتائج:

مما تقدم يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

1. يوجد إدراك ومعرفة لدور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين جودة الأرباح، وتتجلى هذه النتيجة في فهم المستجوبين من أفراد عينة الدراسة للدور المحوري الذي يلعبه الإفصاح عن رأس المال البشري ورأس المال الهيكلية ورأس مال العلاقات في على وقتية المعلومات المحاسبية، وأن يضيف أبعاداً جديدة صفة تضيف الصدق والموضوعية للمعلومات المحاسبية، ويزيد من حسن فهم المعلومات المحاسبية ويقلل من احتمالية التضليل، ويقلل فرص الإدارة التنفيذية في اللجوء إلى تصرفات انتهازية تؤثر سلباً على جودة الأرباح، مما يرفع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية و يفيد الإفصاح عن رأس المال الفكري في مساعدة مستخدموا المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم، ويدركون أنه يؤثر على الأداء المالي للشركات كزيادة ربحية الشركات

وتدفقاتها المالية، وأن وجود معايير تحكم الإفصاح عن رأس المال الفكري تزيد من ملائمة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وأن الثبات في الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، وتزيد دقة ومصداقية جمع البيانات عند قياس رأس المال الفكري من حيادية التقارير المالية، وأن القياس السليم لرأس المال الفكري يزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية، وأن هذا النوع من الإفصاح يدعم تبني الشركة لسياسات محاسبية متحفظة.

2. يوجد إدراك ووعي من قبل عينة الدراسة للدور المفصلي الذي يلعبه رأس المال الفكري بأنواعه الثلاثة في زيادة قيمة المنشأة ويتمحور هذا الإدراك في إمام المستجوبين وإقناعهم أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يسهم في زيادة قدرة المنشأة في تحقيق تدفقات نقدية موجبة، كما يؤثر إيجاباً في تحسين أسهم الشركات في السوق، ويكسب الشركة ميزة تنافسية مما يسهم في زيادة القيمة السوقية للمنشأة، مما يكسب المنشأة قدرة في مواجهة الالتزامات التشغيلية للمنشأة، ويؤثر الإفصاح عن رأس المال الفكري في زيادة قدرة المنشأة في تحسين ربحيتها وجودة أرباحها، الأمر يوفر الفرصة أمام المنشأة في الحصول على التمويل اللازم لإدارة عملياتها، كما أنه يرفع من ولاء العاملين بالشركة ويزيد من درجة رضائهم عن أدائها، ويسهم في زيادة معدل نمو المبيعات بالمنشأة مما يرفع من نسبة القيمة السوقية للشركة مقارنة بقيمتها الدفترية، و يسهم الإفصاح عن رأس مال الهيكلية من تحسين جودة ممارسات الحوكمة بالمنشأة.

2.4 التوصيات

إستناداً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج فإنها تقدم التوصيات التالية لشركات الاتصالات الليبية:

1. ضرورة متابعة الجهات الرقابية والتشريعية لما تفصح شركات الاتصالات الليبية من معلومات، وتشجيعها لزيادة مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وإصدار اللوائح الكفيلة برفع مستوى الإفصاح عنه .

2. ضرورة التوسع في إجراء مزيداً من الدراسات البحثية المتعلقة بموضوع الإفصاح الإختياري من أجل التعرف على الأسباب المفسرة لعدم إهتمام شركات الإتصالات بالإفصاح عن رأس المال الفكري رغم إدراك المسؤولين فيها بأهميته ودوره في رفع قيمة المنشآت.

3. الإستفادة من تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بالإفصاح الإختياري عن رأس المال الفكري وذلك بإلحاق عدداً من موظفي ومسؤولي شركات الإتصالات بدورات تدريبية بهذه الدول، والسعي إلى عمل برامج توأمة بنظيراتها في هذا المجال.

4. العمل على زيادة الوعي عن بأهمية الإفصاح عن رأس الفكري من خلال عقد دورات تثقيفية للمدراء والمسؤولين لزيادة خبراتهم حول هذا موضوع.

5. ضرورة العمل على إدراج موضوع الإفصاح عن رأس المال الفكري من ضمن مفردات المواد المحاسبية ببرامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية وزيادة توعية رؤساء أقسام المحاسبة بأهميته، إسوة بالعديد من الجامعات حول العالم.

6. تشجيع طلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراة بجميع الجامعات الليبية على إجراء أبحاثهم على موضوعات مرتبطة برأس المال الفكري نظراً لأن هذا المجال يعد خصباً في البيئة المحلية وعلى حدود معرفة الباحث أنه لا توجد دراسات مرتبطة بهذا الموضوع الحيوي.

3.4 المراجع

- أبو العزم، فهم (2007)، العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء المالي للشركات المصرية - معامل القيمة المضافة للمعرفة - دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد (1)، العدد (1).
- بوقندرة، حورية (2017) جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، الجمهورية الجزائرية.
- الجاوي، طلال و العبيدي، رافد (2014)، تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها إطار تطبيقي - مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، (المجلة العراقية للعلوم الإدارية المجلد (10) ، العدد (39).
- حامدي، علي (2011)، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجمهورية الجزائرية.
- الحلو، إعتدال سعيد و الطويل، عصام محمد (2018)، إطار مقترح لمراجعة أنشطة محاسبة المستدامة و أثرها على قيمة المنشأة دراسة ميدانية على مراجعي الحسابات المزاولين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد (3)، العدد (1).
- الخيال ، توفيق عبدالمحسن (2005)، أهمية المحاسبة عن رأس المال الفكري وتحديد آثارها على جدوى المعلومات المحاسبية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد (1).

- الزروق، عارف عبدالله (2016)، استكشاف واقع إدارة رأس المال الفكري كخطوة نحو تطبيق عمليات إدارة المعرفة في المنظمات الليبية - دراسة حالة الشركة الليبية للحديد والصلب، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مصراته، ليبيا.
- السيد، علي مجاهد أحمد (2014)، دراسة مدى قيام الشركات المصرية بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري وأثره على المركز التنافسي - دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد (1)، العدد (1).
- شبيطة، محمد فوزي والشنطاوي، حسن محمود (2020)، أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (28)، العدد (1)، المملكة الأردنية.
- السلاحي، بندر مرزوق (2012) تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- الطائي، رياض نجم والجبوري، المهدي عطية (2017) ترشيد قرارات الإستراتيجية ودورها في تعظيم قيمة المنشأة - دراسة تحليلية، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (9)، العدد (4).
- الطويل، عصام محمد (2018)، أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على بورصة فلسطين قطاع الخدمات)، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد (22)، العدد (1).
- العبادي، هاشم (2008)، التقييم من خلال نظرية رأس المال البشري ومفهوم الكفاءات: التشخيص أم التصميم، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد (43) ، السنة الخامسة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- عبد الرحمن، نهلة حسب الرسول (2017)، القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري وأثره على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، جمهورية السودان.

- عطا الله، بهجت صبري (2017)، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للصناعة المالية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- عفانة، عامر حسن علي (2019)، القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف- دراسة ميدانية على المصارف الفلسطينية بغزة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة أم درمان، جمهورية السودان.
- العنزي وصالح (2009) إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر، عمان - المملكة الأردنية.
- المجهلي، ناصر محمد علي (2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- محمد، صلاح علي وأحمد، محمد المهدي (2020)، نموذج مقترح لقياس وتقييم رأس المال الفكري وأثره على تطوير استراتيجيات تعظيم قيمة المنشأة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد (7)، العدد (1).
- معطوب، السعيد وسديرة، عمر (2020)، نماذج ومؤشرات قياس رأس المال الفكري، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد (5)، العدد (2).
- المفرجي، عادل، وصالح، أحمد (2003) رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليبه المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية.
- مليجي، مجدي عبدالحكيم (2015)، محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد (19)، العدد (1).
- * الميهي، عادل عبد الفتاح مصطفى (2013)، أثر خصائص الشركة على الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المصرية: مدخل تحليل المحتوى، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد (1) ، العدد (1).

- Abdulrahman, Anam Ousama, Abdul-Hamid, Fatima and Abdul Rashid Hafiz-Majdi. 2012. "Determinants of Intellectual capital reporting evidence From Annual of Malaysian Listed Companies. Journal of Accounting in Emerging Economies. Vol. (2), No. (2).
- Abeysekera, Indra (2010) The Influence of board size on intellectual capital disclosure by Kenyan listed firms, Journal of Intellectual Capital, Vol. 11, No. 4.
- Gurthre and Petty (2000), Intellectual Capital: Australian Annual Reporting Practices (Journal of Intellectual Capital Vol.1, No. 3.
- Jafeari, E. (2013), Intellectual Capital and Its Effects on Firms, Market Value and Financial Performance in Iran: An Investigating Pulic Mode". Research Journal of Recent Sciences, Vol. (2), No. (3).
- Malone, M. and Edvinsson, L (1997), Intellectual Capital, Harper Business, New York, the USA.
- Radhi, Al-Hamadeen and Mishiel Suwaidan. 2014. "Content and Determinants of Intellectual Capital Disclosure, Evidence from Annual Reports of the Jordanian Industrial Public Listed Companies" International Journal and Social Science. Vol. (5), No. (8).

البطالة والتضخم - دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي

للفترة 1991 - 2020

د: فوزية الهادي محمد . محاضر بقسم الاقتصاد - كلية المحاسبة - جامعة غريان

الملخص:

من أهم أهداف الاقتصاد الكلي الحفاظ على المستوى العام للأسعار وتحقيق التوظيف الكامل، وهو هدف كل الدول بدون استثناء؛ في المقابل فإن نجاح أي سياسة اقتصادية يعتمد على مدى قدرتها على تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال التحكم في نسب التضخم والبطالة معاً. وتعتبر ليبيا من بين الدول التي تعاني من كلا الظاهرتين وأن كانت بنسب متفاوتة؛ لذا ومن خلال هذه الدراسة فإننا نسعى لبحث إمكانية تطبيق منحنى فيلبس (المفاضلة بين البطالة والتضخم) وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة (1991-2020). مستخدمين بذلك اختبار السببية لجرانجر ونموذج الانحدار الخطي البسيط. تؤكد نتائج اختبار السببية لجرانجر إن التغير في معدل التضخم يسبب التغير في معدل البطالة وليس العكس أي أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد، كما تؤكد على وجود علاقة نسبية عكسية بينهما؛ وعليه يمكن القول أن كل النتائج جاءت داعمة لمنحنى فيلبس (Philips) مع معامل ارتباط ضعيف؛ ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلية الاقتصاد الليبي وما تمر به البلاد من ظروف سياسية في الوقت الراهن.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التضخم، منحنى فيلبس، دراسة قياسية.

Abstract:

One of the most important macroeconomic goals is to maintain the general level of prices and achieve full employment, which is the goal of all countries without exception. On the other hand, the success of any economic policy depends on its ability to achieve these goals by controlling both inflation and unemployment rates. Libya is considered among the countries that suffer from both phenomena, albeit to varying degrees. Therefore, through this study, we seek to investigate the possibility of applying the Phillips curve (the trade-off between unemployment and inflation) using annual data covering the period (1991-2020). Using Granger's causality test and simple linear regression model. The results of Granger's causality test confirm that the change in the rate of inflation causes the change in the unemployment rate and not the other way around. That is, there is a causal relationship in one direction. It also confirms the existence of an inverse relative relationship between them; therefore, it can be said that all the results were supportive of the Philips curve, with a weak correlation coefficient; Perhaps the main reason is due to the structure of the Libyan economy and the political conditions the country is going through at the present time.

Keywords: unemployment, inflation, Phelps curve, standard study.

المقدمة :

تعتبر مشكلتي البطالة والتضخم من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، كما تعددت النظريات التي حاولت تفسيرهما، وبحث إمكانية إيجاد الحلول لهما، لذا نجد أنهما استحوذا بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين والمفكرين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

هذا الاهتمام الكبير يأتي بلا شك من أهمية هذه الظواهر نفسها، وما يترتب عليها من آثار جسيمة تمس بنية المجتمع ككل، باعتبارها سببا محتملا لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي؛ فأصبحت ظواهر تفرّض نفسه بشكل دائم ومُلح على الساحة الدولية عموماً، وذلك لان أغلب المجتمعات البشرية تعانيه وأن كانت بنسب متفاوتة، كما أن التعامل معها يختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات المتبعة.

وليبييا شأنها شأن معظم دول العالم تعاني من تفاقم مشكلة البطالة، وإن كانت بأشكال مختلفة وهي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومات الليبية إلى يومنا هذا، والتي تظهر ملامحها في قصور أداء أسواق العمل ومحدودية الحصول على العمل اللائق لمواطنيها. هذا القصور في فاعلية أسواق العمل؛ تُرجم في صورة معدلات مرتفعة للبطالة، ووفقاً لتقرير أصدره البنك الدولي عام 2015⁴، فإن معدل البطالة في ليبيا زاد من 13.5% في عام 2010 إلى 19% في عام 2012، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب (الفئة العمرية 15-25) أعلى من ذلك بكثير إذ تصل إلى 48%، كما أنه بين النساء 25% وهي من بين المعدلات الأعلى عالمياً .

⁴ ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الإدماج من أجل التعافي 2015 مجموعة البنك الدولي

إلى جانب ظاهرة البطالة هناك ظاهرة التضخم والتي لا تقل أهمية عن سابقتها ، وذلك لتأثيرهما في متغيرات الاقتصاد الكلي بوجه عام، إضافة إلى أهميتهما في التوازن على المدى الطويل، لذا تسعى السياسات والبرامج الحكومية لإتباع سياسات اقتصادية معينة بهدف تجنب هاتين المشكلتين والتقليل من الأضرار الناجمة عنهما. وتبقى المفاضلة بين خفض التضخم في مقابل خفض البطالة من معضلات السياسة الاقتصادية.

وهناك العديد من الدراسات على غرار تحليل فيلبس، أثبتت أن العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة عكسية، فيما أثبتت دراسات أخرى انعدام هذه العلاقة؛ لذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصادي الليبي، وذلك بالاستناد إلى منحى فيلبس (المفاضلة بين التضخم أو البطالة).

مشكلة الدراسة:

شهدت ليبيا فترات من الركود والتباطؤ وعدم الاستقرار خلال فترة الدراسة (1991-2020)، أدت في مجملها إلى عدم فاعلية السياسات الاقتصادية المتبعة في مواجهة مشكلتي البطالة والتضخم، والتي أسفرت عن إخفاق الحكومات على فترات متباعدة، على الرغم من أن بعضها قد لاحظت الظاهرة وسعى لمواجهتها من خلال وضع خطط تنموية، إلا أن تلك المحاولات لم تنجح بشكل عام. وعليه فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تنطلق من بحث الإجابة للسؤال التالي: ما مدى إمكانية تطبيق منحى فيليبس على الاقتصاد الليبي، وبصيغة أخرى ما هي طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم وإلى أي مدى يمكن المفاضلة بينهما؟ بهدف تقديم إطار تحليلي قد يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كإستراتيجية لتقليص معدل البطالة من خلال الزيادة في معدل التضخم إلى حد معقول ويكون ذلك دافعا للقيام بعمليات تنموية مستدامة.

هدف الدراسة:

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة ؛ على الرغم من عدم حداثة هو بحث إمكانية تحقيق استقرار اقتصادي من خلال المفاضلة بين البطالة والتضخم وفقا لمنحنى فيليبس في ليبيا ؛ ومن ثم تقديم إطار تحليلي يوضح كيفية التعامل مع هذه المشكلة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد في الوقت الحالي.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الأساسية التالية: هناك علاقة بين البطالة والتضخم في ليبيا تخضع للمنطق الاقتصادي الشائع ؛ أي أن هناك علاقة عكسية بين الظاهرتين ؛ والتي نسعى إلى اختبار صحتها؛ وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها في كونها تتناول أبرز وأهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها ليبيا حتى يومنا هذا؛ ألا وهي مشكلتي البطالة والتضخم وإلى أي مدى يمكن المفاضلة بينهما؛ والتي عادة ما يترتب عليهما انخفاض في معدلات النمو الاقتصادية، وارتفاع في نسب الفقر وتدني لمستويات المعيشة.

إلى جانب ذلك فإن هذه الدراسة قد تساهم في الأدبيات الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد العام والتنمية من خلال بحث إمكانية تطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الليبي؛ وإلى أي مدى يمكن أن تُستخدم هذه العلاقة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الليبي، وذلك لتأثيرهما في المتغيرات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى أهميتهما في التوازن على المدى الطويل، وتبقى المفاضلة بين خفض البطالة في مقابل التضخم من معضلات السياسة الاقتصادية، ومن أصعب الخيارات أمام صانع القرار الاقتصادي.

والأدب الاقتصادي غني بالدراسات التحليلية التي سعت لاختبار هذه العلاقة بالاستناد إلى منحني فيليبس، والتي أظهرت معظمها وجود علاقة عكسية مهمة بين المتغيرين، على الرغم من اختلاف أدوات التحليل واختلاف الدول، منها على سبيل المثال دراسة (Doğan،2012) والتي حلّت فيها أثر الصدمات الاقتصادية الكلية على البطالة في تركيا للفترة من الربع الأول 2000 إلى الربع الأول 2010 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، جاءت نتائجها متفقة مع كلاً من قانون أوكون ومنحني فيليبس. وفي نفس الصدد قام كلا من (Umaru & Zubairu، 2012) ببحث العلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد النيجيري بين عامي 1977-2009 من خلال تطبيق اختبار جرانجر للسببية لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرين، وتقنية التكامل المشترك لجوهانسن لدراسة العلاقة بين الظاهرتين في المدى الطويل، وقد أوضحت النتائج المتحصل عليها أن التضخم يؤثر سلباً على البطالة، في حين كشف اختبار السببية عن عدم وجود علاقة سببية بين البطالة والتضخم خلال فترة الدراسة مع وجود علاقة قائمة بينهما على المدى الطويل.

كما هدفت دراسة لـ (Li & Liu،2012) لتحليل آليات التفاعل بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الصين باستخدام نموذج VAR ونموذج تصحيح الخطأ، وقد بيّنت نتائج التحليل وجود علاقة توازن مستقر طويل الأجل فيما بينها، حيث يرتبط معدل البطالة إيجابياً مع النمو الاقتصادي في حين أن التضخم يرتبط سلباً مع معدل البطالة.

أما على الصعيد العربي وفي دراستين تحليليتين على الاقتصاد الجزائري قاما بهما كلا من (العراف وسعودي، 2011؛ بختي ومخلوف، 2011) أكدت نتائجهما عن وجود هذه العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم. وفي باكستان درس (Zaman et al, 2011)، العلاقة بين البطالة والتضخم في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام منحني فيلبس وNAIRU، كما بحث إمكانية وجود علاقة سببية بينهما باستخدام اختبار جرانجر، أظهرت النتائج التجريبية لهذه الدراسة أن هناك علاقة سالبة غير متناسبة بين التضخم والبطالة وهذا يعني إمكانية المفاضلة بين المتغيرين في المدى القصير والمدى الطويل، هذه النتائج تقدم دعماً تجريبياً قوياً على إمكانية تطبيق منحني فيلبس في باكستان.

وفي دراسة لبحث محددات البطالة في ناميبيا لـ (Eita & Ashipala, 2010) من خلال تقدير نموذج يُعبر عن علاقة البطالة مع متغيرات الاقتصاد الكلي، أظهرت نتائجها وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، حيث أن أحداث زيادة بنسبة 1 في المائة في معدل التضخم تؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة 0.2 في المائة، وهذا يبيّن إمكانية تخفيض البطالة من خلال تحفيز الأنفاق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (والذي بدوره يسبب ارتفاع معدلات التضخم)، كما أن البطالة تستجيب بشكل إيجابي إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أقل من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل.

وفي نفس الصدد في ماليزيا دراسة كلا من (Tang & Lean, 2007)، (Furuoka، 2007) استقرار منحني فيلبس، وذلك باستخدام نهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (UECM)، أظهرت النتائج التجريبية للدراستين أن منحني فيلبس موجود في ماليزيا في كل من المدى القصير والمدى الطويل، علاوة على ذلك، فإن هناك علاقة مستقرة طويلة المدى بين التضخم ومعدلات البطالة.

ولا يفوتنا أن ننوه هنا إلى أن هناك تباين في الآراء حول تفسير العلاقة بين البطالة والتضخم خاصة بعد ظهور ما يعرف بالتضخم الركودي "Stagflation" مع نهاية الستينات، حيث أصبح هناك اختلاف كبير

حول مصداقية العلاقة التبادلية التي يطرحها منحنى فيليبس، ولقد جاءت نتائج العديد من الدراسات التجريبية لتتفي هذه العلاقة، من بينها دراسة لـ (الطلافة، 2012) تهدف إلى تحليل محددات بطالة المتعلمين في الدول العربية، بغرض توصيف سياسات تهدف إلى التقليل منها، وذلك من خلال تقدير معادلة فيليبس لبعض الدول العربية، وتحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة فيها، حيث أظهرت النتائج أن مؤشر البطالة الطبيعي لهذه الدول مرتفع جداً تراوحت قيمته ما بين 33 في المائة في مصر، 18.9 في المائة في الجزائر. وتعكس هذه النتائج جمود الأجور في الدول العربية. أي أن معدل البطالة الطبيعي في الدول العربية يرتبط بالبطالة الهيكلية، لذا فإن السياسات المالية والنقدية لن تؤدي إلى انخفاض البطالة لأن تأثيرها منعدم تقريباً على البطالة الطبيعية.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن أهمية منحنى فيليبس تكمن في شرح العلاقة بين متغيري التضخم والبطالة والتي تعطي متخذ القرار الاقتصادي حلاً مبسطاً لعلاج مشكلة البطالة، أي رفع مستويات التوظيف، من خلال زيادة مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد فيرتفع مستوى التضخم، وتنخفض البطالة. بعبارة أدق أن واضعي السياسة سيكون من شأنهم تخفيف التقلبات الاقتصادية أو التذبذبات في الإنتاج والعمالة من خلال تحليل التحركات قصيرة المدى بين المتغيرات الاقتصادية.

العلاقة بين البطالة والتضخم في التحليل الاقتصادي:

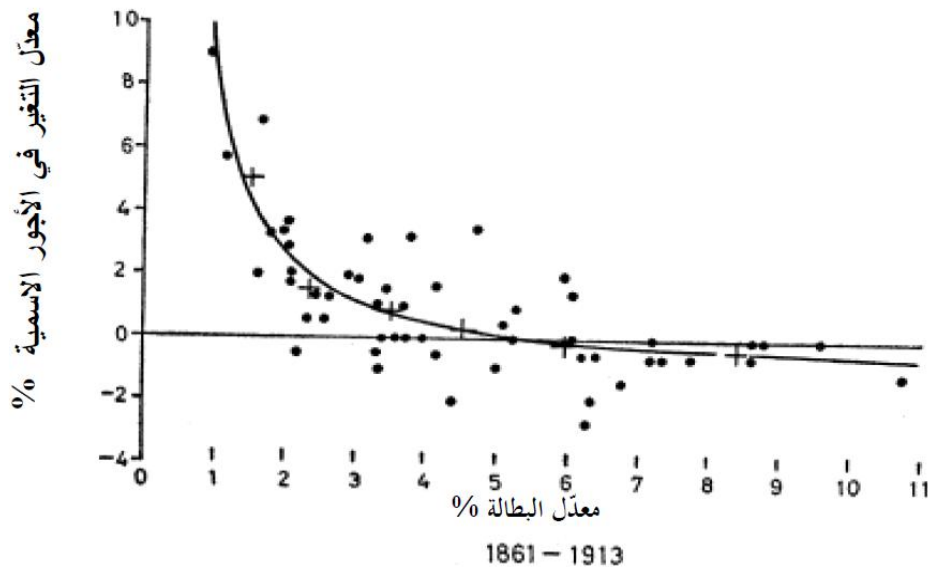
كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية الكنزوية، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتشغيل. لان النظرية الكنزوية في الحقيقة كانت امتداداً لمشكلة البطالة وافتقاد التوظيف الكامل أبان أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، بيد أنه عندما استعادت دول أوروبا عافيتها، بدأت مشكلة أخرى في الظهور ألا وهي مشكلة التضخم في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات

البطالة. ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين بالاهتمام بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم (زكي، .

(1998)

وفي هذا السياق نشر فيليبس A. W. Phillips عام 1958 ؛ دراسة مهمة تحت عنوان " العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة "1861-1957" استخلص من خلالها أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسياً وبشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة، ويمكن من خلال هذه العلاقة الانتقال إلى العلاقة بين معدل التغير في الأسعار وحجم البطالة خلال التغيرات الطويلة الأمد في إنتاجية العمل (أيت، 2010) ولقد صاغ فيليبس علاقته الشهيرة في شكل منحنى أطلق عليها فيما بعد أسمه " منحنى فيليبس."

الشكل (1) منحنى فيليبس



Source: (A. W. Phillips ،1958 ،P 285)

يشير المنحنى السابق إلى علاقة معدلات البطالة والتغير في معدلات الأجور النقدية للاقتصاد البريطاني

خلال الفترة (1861-1913) ، وقد قام فيليبس بصياغة هذه العلاقة من خلال الصيغة الجبرية التالية

(فيلبس، 1958) :

$$y + a = bx^c$$

أو

$$\log(y + a) = \log b + c \log x$$

حيث y : معدل التغير في الأجور، x النسبة المئوية للبطالة، a, b الثوابت التي يتم تقديرها باستخدام

طريقة المربعات الصغرى. وقد توصل إلى الصيغة الجبرية التالية:

$$y + 0.900 = 9.638x^{-1.394}$$

$$\log(y + 0.900) = 0.984 -$$

أو

$$1.394 \log x$$

وتتمثل أهم استنتاجاته في:

1- انخفاض معدلات تغير الأجور الاسمية بارتفاع معدل البطالة في الأجل الطويل، وهو ما

يوضح الارتباط السالب بين المتغيرين. ويكون منحنى فيليبس محدباً نحو نقطة الأصل.

2- أما في الأجل القصير، فإنه ولنفس معدل البطالة، حدثت زيادة في معدل تغير الأجور

الاسمية بسرعة في فترات التوسع الاقتصادي فاقت الزيادة المسجلة في فترات الركود.

وقد فسّر فيليبس ذلك من خلال أنه في الفترات التي تزداد فيها البطالة يكون العمال على استعداد

لقبول أجور منخفضة من أجل الحصول على وظيفة بدلاً من البقاء في حالة بطالة وبالتالي تتناقص

معدلات الزيادة في الأجور، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على

المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة (لعراف وسعودي، 2011) ويمثل منحنى فيليبس توليفات " أزواج "

لمعدل البطالة ومعدل التضخم" وعلى الحكومة أن تختار ما يناسبها لإرساء سياستها كالمحافظة على الاستقرار في الأسعار أو التوظيف الكامل أو اختيار ما يناسب الاثنين نسبياً (رمضان ، 2001).

إلا أن هذه العلاقة تعرضت للشك في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، حين لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، مع تزايد معدلات البطالة في آن واحد وهو ما عُرف فيما بعد بـ "الركود التضخمي" "Stagflation". وبصرف النظر عن كل هذا يضل منحنى فيليبس أداة مهمة ورئيسية من أدوات تحليل الاقتصاد الكلي في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية إلى يومنا هذا.

العلاقة بين البطالة والتضخم في ليبيا خلال الفترة 1991-2020

أولاً: جمع البيانات

تم تجميع البيانات الخاصة بمتغير معدلات التضخم من نشرات مختلفة الأعداد للمصرف المركزي الليبي منشورة على الموقع الإلكتروني للمصرف⁵، في حين تم الحصول على مؤشر معدل البطالة كنسبة % من إجمالي القوى العاملة للتعبير عن البطالة من قاعدة بيانات منظمة الدول الإسلامية⁶ *SESRIC*.

الشكل (2) معدل البطالة % من إجمالي القوى العاملة في ليبيا



⁵ من الموقع الإلكتروني www.CBL.GOV.LY

⁶ من الموقع الإلكتروني <http://www.sesric.org/oic-member-countries-ar.php>

الشكل (3) مؤشر أسعار المستهلك المتوسط السنوي



ثانياً: المنهجية والنتائج التجريبية

بعد التحليل النظري السابق لمشكلتي البطالة والتضخم، سننتقل إلى التحليل القياسي ومعرفة تطابق النتائج مع منحنى فيليبس، وذلك باستخدام الطرق القياسية التي تمكننا من تحليل الظواهر الاقتصادية المتعلقة بموضوع بحثنا، من خلال اختبار استقرارية المتغيرات، ومن وضع نموذج قياسي وفقاً للأدب الاقتصادي يوضح طبيعة العلاقة بين الظاهرتين، متبوعاً باختبار السببية لجرانجر؛ وذلك بالاستعانة بالبرنامج القياسي Eviwes الإصدار العاشر.

● تقدير النموذج

بما أننا سنتعامل مع بيانات في شكل سلاسل زمنية، فأنا يجب أولاً تحديد مستوى استقرارية هذه السلاسل، من أجل الحصول على نتائج سليمة ومنطقية؛ وتجنب النتائج المضللة التي قد تنتج عن عدم استقرارها؛ وذلك من خلال اختبارات الاستقرارية *Unit Root Tests of Stationarity*، وذلك بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (*Fuller Augmented Dickey*) الأكثر استخداماً، وعلى ضوء نتائج هذا الاختبار يتم تحديد الأسلوب القياسي المناسب؛ وهناك عدة احتمالات: إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة

عند المستوى (0) / فإن النموذج المناسب هو نموذج الانحدار البسيط. في حين ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى الأول (1) ؛ فإن نمضي قدما لإجراء تحليل التكامل المشترك باستخدام أحد الأساليب التقليدية (Johansen-Juselius) أو (Engle & Granger). أما إذا كانت السلاسل الزمنية خليط بين سلاسل مستقرة عند المستوى ، وسلاسل مستقرة بعد أخذ الفروقات الأولى مستقرة عند ؛ فإن نموذج *ARDL* هو الأنسب.

• اختبار جذر الوحدة (Fuller Augmented Dickey):

أحد أهم الاختبارات وأكثرها شيوعا في الدراسات الحديثة، والتي يمكن الاعتماد عليها في اختبار جذر الوحدة من عدمه هو اختبار Augmented Dickey- Fuller (ADF)، ويعتمد اختبار (ADF) في دراسة استقرارية سلسلة المتغير على النماذج التالية (هنى وغراية:2012) :

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + \mu_t \dots \dots 1$$

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + C + \mu_t \dots \dots 2$$

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + C + b_t + \mu_t \dots \dots 3$$

حيث يتم اختبار الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم: عدم سكون المتغير =C يحتوي جذر الوحدة $\gamma < 0$: H_0

الفرضية البديلة: سكون المتغير C في مستواه= متكامل من الدرجة صفر $H_a: \gamma = 0$

تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع بنموذجين (ثابت، واتجاه وثابت) ، وبالاعتماد على معيار (Akaike) (AIC) على كلا المتغيرين محل الدراسة للكشف عن درجة استقراريهما. أوضحت النتائج استقرارية هذه السلاسل عند المستوى. والجدول التالي يوضح تلك النتائج بعد أخذ اللوغريتم الطبيعي للبيانات؛ على النحو التالي:

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة (Fuller Augmented Dickey)

نتائج اختبار ديكي فولر عند المستوى		المتغير
ثابت واتجاه	ثابت	
-3.28** (1) [-3.58]	-3.0* (1) [-2.97]	UNM
-3.63* (1) [-3.58]	-3.24* (1) [-2.97]	INF

ملاحظات: القيم بين () تشير إلى فترات الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفقا لمعيار (AIC) (Akaike) ،
 بحد أقصى 7 فترات .

● القيم بين [] تشير إلى القيم الجدولية عند مستوى 5% .

● * معنوية عند مستوى معنوية 5% ، ** معنوية عند مستوى 10% .

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

وفقا لبيانات الجدول السابق ؛ تؤكد النتائج المتحصل عليها أن السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، وانه لا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الأولى ، وعليه فإن النموذج المناسب هنا هو نموذج الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS .

• اختبار السببية لجرانجر بين التضخم والبطالة

أن تحديد السببية بين المتغيرات الاقتصادية يسمح بتحديد نوع العلاقة بين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهو ما يتيح لنا الفهم الجيد للظواهر الاقتصادية. ويمكن القول أن المتغير (X) يتسبب في (Y) إذا ما كان توقع (Y) الذي يعتمد بشكل كبير على ماضي المتغيرين (X, Y) هو أفضل من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضي Y (شيببي وبطاهر: 2010). ومن أجل التعرف على اتجاه السببية بين المتغيرات يتم تطبيق Granger Causality test.

• أن اختبار السببية من (X) إلى (Y) يتم وفقا للمعادلة التالية (الهادي وآخرون: 2014):

$$Y = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_{1i} Y_{t-1} + \sum_{i=1}^n \alpha_{2i} X_{t-1} + \varepsilon_t$$

• في حين اختبار اتجاه السببية من (Y) إلى (X) يتم باستخدام المعادلة التالية:

$$X = \alpha_0 + \sum_{i=1}^h \alpha_{1i} X_{t-1} + \sum_{i=1}^k \alpha_{2i} Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يعتمد كل متغير على القيم السابقة له، والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، ويحدد عدد المتباطات (P) من خلال المعيار AIC . ويتم اختبار وجود العلاقة السببية من عدمها باستخدام إحصائية فيشر المقدر

(F)، ومقارنتها بإحصائية فيشر الحرجة (F) عند مستوى معنوية معينة، حيث تكون الفرضية تحت الأختبار هي عدم وجود علاقة؛ وفقا للجدول التالي:

Null Hypothesis:		F-Statistic	Prob
INF does not Granger cause UNM	Obs=29	6.002	0.021
UNM does not Granger cause INF		0.002	0.96

الجدول (2) نتائج اختبار السببية لجرانجر

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

في حال التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل البطالة؛ فأنا نسجل الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%، وبذلك نرفض فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن التغير في معدل التضخم يسبب التغير في معدل البطالة. في حين جاءت قيمة إحصائية فيشر F أكبر من 5% لفرضية أن معدل البطالة لا يسبب التغير في معدل التضخم، أي أن التغير في معدل البطالة لا يسبب التغير في معدل التضخم. وبناء على هذه النتيجة فإن التغير في معدل التضخم يسبب التغير في معدل البطالة وليس العكس أي أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد.

● تقدير نموذج الانحدار البسيط

لكشف وجود علاقة عكسية من عدم وجودها بين التضخم والبطالة، لابد من تقدير النموذج المبسط ليفيلبس، ولكن قبل ذلك يجب أخذ اللوغريتم الطبيعي للبيانات؛ لتصبح العلاقة خطية، كما تم إجراء تعديل لبيانات معدل التضخم للتخلص من القيم السالبة، على النحو التالي:

$$INF = \alpha + \beta UNM + e$$

حيث أن :

INF معدل التضخم

UNM معدل البطالة

α ؛ β معاملات النموذج.

e القيمة الفعلية لحد الخطأ

ولتقدير معاملات النموذج α ؛ β اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى OLS فكانت

النتائج كالتالي:

الجدول (3) تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في ليبيا

المعلمة	قيمتها	Prob
C	25.16	0.012
UNM	-12.77	0.017
$R^2 = 0.19$		$\bar{R}^2 = 0.16$
D.W=2.4		F-Statistic= 6.35 Prob(0.017)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

ومنه تكون النتائج وفقا للمعادلة التالية:

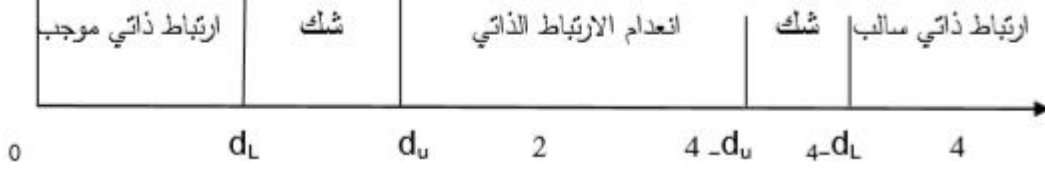
$$INF = 25.16 - 12.77 UNM + e$$

• تقييم معلمات النموذج

D.W	T	F	\bar{R}^2	R^2	المقاييس الإحصائية
2.4	-2.52	6.35	0.16	0.19	النموذج

تظهر نتائج معادلة منحنى فيلبس أنها متسقة مع النظرية الاقتصادية، أي وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، حيث أن أحداث زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 13% تقريبا. وبمقارنة قيمة T ستودنت المحسوبة (2.52) بقيمة T الجدولية (1.69) عند مستوى 5% نجدها أكبر أي أن كلا المعلمتين معنوية إحصائيا. غير أن نتائج معامل التحديد R^2 جاءت ضعيف ؛ ويعني أن 19% فقط من التغيرات الحادثة في التضخم سببها التغير في البطالة، والباقي يرجع لعوامل أخرى. وهو أمر مقبول ومنطقي في اقتصاد يعاني من جملة من الاختلالات الناتجة عن عدم وجود جهات تخطيط مختصة وثابتة. كما تؤكد قيمة F-Statistic المحسوبة (6.35) عند مقارنتها بقيمة F الجدولية 4.17 عن جودة النموذج من الناحية القياسية. أما فيما يتعلق باختبار درين واتسن وعند مقارنة إحصائية $D.W = 2.4$ مع القيمتين الجدوليتين $d_L = 1.35$ و $d_U = 1.49$ وعدد مشاهدات $n = 30$ وعدد المتغيرات المستقلة $k = 1$ عند 5% نجدها أكبر من d_U وأصغر من $4 - d_U$ وبذلك يكون النموذج خالي من الارتباط الذاتي، وفقا للمخطط التالي:

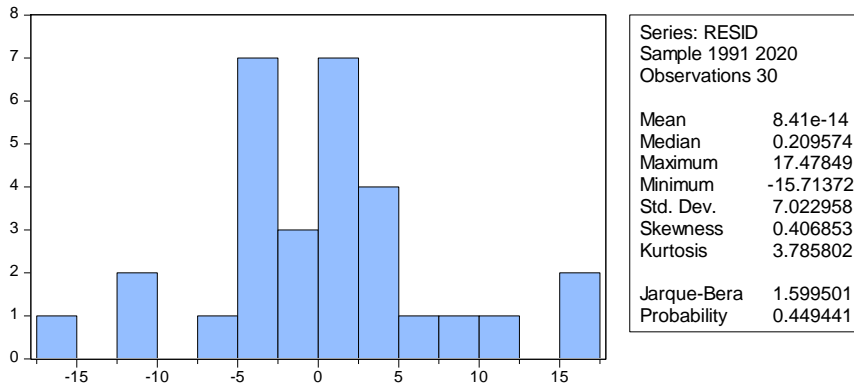
الشكل (4) القيم الجدولية للارتباط الذاتي



-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (jarque-bear):

سنحاول دراسة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار جارك بيرا

الشكل (5) نتائج اختبار جارك بيرا



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

بما أن قيمة jarque-Bera=1.599 وهي أقل من x^2 الجدولية، حيث $x^2=5.99$ عند مستوى معنوية 5%

ومنه يمكن قبول الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي موزعه توزيعاً طبيعياً.

-اختبار عدم تجانس الخطأ (اختبار Breusch-pagan-Godfrey):

من ضمن فروض نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ ، ويتم اختبار ذلك بالقيام باختبار

Breusch-pagan- Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	5.444772	Prob. F(1,28)	0.0270
Obs*R-squared	4.883967	Prob. Chi-Square(1)	0.0271
Scaled explained SS	5.926067	Prob. Chi-Square(1)	0.0149

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 01/30/22 Time: 21:19

Sample: 1991 2020

Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2414.342	1014.347	2.380192	0.0244
UNM	-124.6869	53.43562	-2.333404	0.0270
R-squared	0.162799	Mean dependent var		47.67788
Adjusted R-squared	0.132899	S.D. dependent var		80.93823
S.E. of regression	75.36827	Akaike info criterion		11.54699
Sum squared resid	159050.5	Schwarz criterion		11.64040
Log likelihood	-171.2049	Hannan-Quinn criter.		11.57687
F-statistic	5.444772	Durbin-Watson stat		1.733365
Prob(F-statistic)	0.027034			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

قيمة إحصائية X^2 هي $X^2=N*R^2=30*0.16=4.88$ وقيمة $P=0.027$ ومنها نرفض فرضية العدم H_0 عند مستوى معنوية 5%، ونستنتج أن تباين الأخطاء غير متجانس، وعليه يمكن قبول النموذج إحصائياً.

الخاتمة :

يرجع السبب لاختيارنا لهذا الموضوع إلى أهمية مشكلة البطالة والتي تعتبر من أهم التحديات التي يجب الوقوف عليها في الوقت الراهن هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تفاقم مشكلة التضخم التي تعتبر ظاهرة معقدة ومركبة ترتبط بالكثير من العوامل والقوى المؤثرة في المتغيرات الاقتصادية وأهمها البطالة، وهذا ما يجعل مشكلتي البطالة والتضخم محور اهتمام صانع القرار الليبي؛ لإيجاد الحلول الملائمة لتقليل من المشكلتين. هذا ما أدى بنا إلى التفكير في طبيعة العلاقة بين هاتين المشكلتين في للفترة الممتدة بين 1991-2020. وهناك الكثير من الدراسات التي قامت بدراسة طبيعة العلاقة بين الظاهرتين استنادا إلى (منحنى فيليبس)؛ وقد جاءت النتائج مختلفة منها من وجد أنه لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة، ومنهم من وجد أنها علاقة عكسية، وبصرف النظر عن كل هذا يضل منحنى فيليبس أداة مهمة ورئيسية من أدوات تحليل الاقتصاد الكلي في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية.

أما فيما يخص حالة ليبيا فأنا نقبل الفرضية محل الدراسة، حيث تم أثبتت وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم تتفق والمنطق الاقتصادي وفقا لما جاء في منحنى فيليبس. وعليه فإن هناك إمكانية للتخفيف من حدة البطالة عن طريق توجيه المستوى العام للأسعار.

المراجع:

أيت، عيسى عيسى(2010) " سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر-انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر

بختي، فريد ومخلوف، عزالدين(2011) "التشغيل والبطالة في إستراتيجية نظام المعلومات الجزائري، مع محاولة بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة"الملتقى العلمي الدولي - إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة- الجزائر.

رمضان، أحمد(2001)" النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية الإسكندرية. مصر.

زكي، رمزي (1998)" الاقتصاد السياسي للبطالة: لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة، الكويت.

شبيبي عبد الرحيم وبطاهر، سمير (2010) " فاعلية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية " مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر- العدد الأول- يناير 2010 ص38-59.

الطلافة، حسين(2012) "حلقة نقاشية حول- معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية" المعهد العربي للتخطيط - الكويت.

لعراف، فائزة وسعودي، نجوى(2011) "دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-

2011" الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،

خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة-الجزائر.

نبيل هني محمد، وزهير غراية(2012) " اختبار نموذج السير العشوائي لحركة أسعار الأسهم في إطار

كفاءة الأسواق المالية في البورصات العربية الناشئة - دراسة حالة بورصة المغرب والكويت"أبحاث

اقتصادية وإدارية -جامعة محمد خيضر بسكرة -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

العدد(11) (2012) ص 49-87.

الهادي، فوزية محمد وأبو منجل، ناصر. 2014" العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري". المؤتمر الدولي المعاملات والاقتصاد والتمويل الإسلامي. معهد التدريب الإسلامي ماليزيا . سيلانغور: ماليزيا. المنعقد في الفترة 7-9 ديسمبر.

Doğan, T. T. (2012) " Macroeconomic Variables and Unemployment:

The Case of Turkey". *International Journal of Economics & Financial Issues*

(IJEFI), 2(1). P 71-78.

Eita, J. H., & Ashipala, J. M. (2010) " Determinants of Unemployment in

Namibia". *International Journal of Business & Management.*

Furuoka, F. (2007) "Does the "Phillips curve" really exist? New empirical evidence

from Malaysia". *Economics Bulletin, 5(16), 1-14*

Li, C., & Liu, Z. J. (2012)" Study on the relationship among Chinese

unemployment rate, economic growth and inflation" *Advances in Applied*

Economics and Finance, 1(1), 1-6.

Umaru, A., & Zubairu, A. A. (2012) " An Empirical Analysis of the Relationship

between Unemployment and Inflation in Nigeria from 1977-2009 "

Economics & Finance Review, 1(12).

W. Phillips, (1958) "The Relation between Unemployment and the Rate of

Change Of Money Wage in the U.K 1861 – 1957", *Economical* Vol. 5.

Zaman, K., Khan, M. M., Ahmad, M., & Ikram, W. (2011) " Inflation

unemployment and the NAIRU in Pakistan (1975-2009)". *International*

Journal of Economics & Finance 3(1)

اثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة

في بورصة عمان

د. نعيم مصباح بلعيد محمد - محاضر بالمعهد العالي للتقنية الصناعية النجيلة

د. احمد محمد سليم حسين - استاذ مساعد في المحاسبة بكلية درنة للعلوم التقنية

د. سنان سليمان العبادي - استاذ مشارك بالجامعة التطبيقية الاردن

الملخص :

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة

عمان للأوراق المالية وقياس اثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية وذلك تبعا لاختلاف

عمر الشركة، وحجمها، والرفع المالي، وتدفقاتها النقدية التشغيلية، وقد تكونت عينة الدراسة من (52)

شركة صناعية أردنية مدرجة في بورصة عمان تضم (11) قطاع فرعي للفترة من 2009 إلى 2015

باستخدام المنهج التحليلي الوصفي واختبار (t) للعينة الواحدة، الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من خلال

برنامج (E-views).

وقد كانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة

عمان تقوم بممارسة إدارة الأرباح ومع ذلك لا تعتبر ظاهرة سائدة في الشركات الصناعية وأظهرت النتائج

أن هناك أيضا أثر معنوي سلبي لإدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في

بورصة عمان كما بينت الدراسة أن متغيرات العمر، الحجم، الرفع المالي، التدفقات النقدية التشغيلية تلعب

أدوار متفاوتة من حيث التأثير على استمرارية الشركات وتوصي الدراسة بأن تولي الإدارة العليا في الشركات المساهمة الصناعية العامة اهتماما اكبر لإدارة الأرباح نظرا لتأثيرها السلبي على استمرارية الشركات كما دعت الدراسة إلى زيادة الوعي بالسياسات المحاسبية والمعايير التي تحد من قدرة التلاعب بالأرباح.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، المستحقات الاختيارية، استمرارية الشركة.

ABSTRACT:

This study investigated the level of earnings management practice in the industrial companies listed on the Amman Stock Exchange, and the impact of earnings management on the Continuity of industrial companies while according to company's age, size, financial leverage, and operational cash flows.

The sample consisted of (52) Jordanian industrial companies listed on Amman Stock Exchange (ASE) comprising 11 sub-sectors for the period 2009–2015 using the descriptive analysis, one sample T test, simple and multiple linear regressions.

The results revealed the Jordanian industrial companies listed on the Amman Stock Exchange are practicing earnings management. However, earnings management is not considered a dominant phenomenon in industrial companies. Moreover, there is a significant negative impact of earnings management on the Continuity of Jordanian industrial companies listed on the Amman Stock Exchange The study also showed that the variables of age, size, financial leverage, and operational cash flows has various role in firms

Continuity companies, the study recommends top management at the public industrial shareholding companies to pay greater attention to earnings management due to its negative impact on the Continuity of companies. Also, the study called for raising awareness of accounting policies and standards that limit the ability of manipulating earnings.

Key Words: Earnings Management, Discretionary Accruals, Going Concern

1- المقدمة:

إن عدم استطاعة الشركات تعظيم أصولها ومواردها وذلك بسبب التناقص التدريجي عبر الزمن في موارد الشركة الداخلية وأهمها الموارد المالية والموارد البشرية قد يحول دون قدرة الشركة على الاستمرار وهذا ما يعرف بالفشل المالي حيث إن الفشل المالي يعتبر حصيلة أزمة مالية مرت أو تمر بها الشركة، ويتمثل في عدم قدرة الشركة على جذب الأموال اللازمة لها من خلال المقرضين أو المالكين وبالتالي عدم القدرة على الاستمرار في ظل الإدارة والمالكين الحاليين (Shepherd, 2003)، ولقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التنبؤ بالفشل المالي نظرا لآثار الخطيرة المترتبة على إفلاس الشركات ليس فقط على الشركة نفسها بل على الأطراف ذوى العلاقة والاقتصاد الوطني بشكل عام إن نتائج التنبؤ سواء كانت إيجابية أو سلبية تعتبر أداة مهمة للكشف المبكر عن الخلل ليتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتجنب الشركة الوصول إلى مرحلة الإفلاس .

كما إن المعايير المحاسبية الدولية ما تزال تعطي المرونة الواسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي تستغل من قبل المديرين في الشركة لتحقيق بعض الأغراض والأهداف الشخصية والتي من شأنها إن تنعكس على مستوى دخل الفترة المحاسبية، والتي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة

الأرباح (أبو عجيبة وحمدان، 2009)، وتحدث إدارة الأرباح كذلك عندما تستخدم الإدارة لتقديرات والأحكام الشخصية، إلى جانب قدرتها على التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة والمعاملات عند إعداد القوائم المالية بغرض تعديل مضمون هذه القوائم بحيث تعكس الأداء المرغوب للإدارة (مطر، 2003)، وبالتالي فإن وجود ممارسة إدارة الأرباح قد تحدث نوعاً من التضليل والتأثير السلبي على متخذي القرارات وعليه يمكن القول إن ممارسة إدارة الشركات لظاهرة إدارة الأرباح يمكن أن يؤثر على استمرارية تلك الشركات.

ويعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني حيث يساهم بربع الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر، وخدماته العديدة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، واستيعابه لجزء مهم من العمالة الأردنية وأيضاً لأهمية الدور الذي قد تلعبه ممارسات إدارة الأرباح في مدى استمرارية الشركة، جاءت هذه الدراسة للبحث عن أثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة الإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية:

1. هل هناك أثر لإدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟
2. هل يختلف أثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف عمر الشركة؟
3. هل يختلف أثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف حجم الشركة؟

4. هل يختلف اثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

باختلاف درجة الرفع المالي للشركة؟

5. هل يختلف اثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

باختلاف حجم التدفقات النقدية التشغيلية للشركة؟

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهميتها لأصحاب المصلحة حيث تخدم هذه الدراسة الكثير من الأطراف الداخلية والخارجية التي تعتمد على القوائم المالية مثل المستثمرون الحاليون والمرتقبون والدائنون ومصلحة الضرائب والقائمون على التحليل في الأسواق المالية في بيان اثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات وبالتالي مدى تأثيرها في قراراتهم. كما تهتم القطاع الصناعي لمعرفة ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على الاستمرارية في القطاعات الفرعية المنافسة ليتم التقييم بين هذه القطاعات على أسس سليمة.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى ما يلي:

1. قياس اثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
2. قياس اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تبعا لاختلاف عمر الشركة.
3. قياس اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تبعا لاختلاف حجم الشركة.

4. قياس اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تبعا لاختلاف الرفع المالي للشركة.

5. قياس اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تبعا لاختلاف التدفقات النقدية التشغيلية للشركة.

4- الإطار النظري:

1-4 تعريف إدارة الأرباح:

يعود الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح إلي منتصف القرن الماضي ومن الدراسات التي بحثت بالموضوع دراسة كل من (Healy, 1985) ودراسة (Schipeer, 1989) والتي تبنت إن عملية إدارة الأرباح هي "تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية، لغايات تحقيق بعض المكاسب الخاصة". و عرف (Scott, 2003, 369) إدارة الأرباح على أنها "اختيار المديرين للسياسات المحاسبية التي تحقق لهم الهدف المحدد وهذا ما يعرف بانتهازية الإدارة".

كما أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في إدارة الأرباح منها عمر الشركة، وحجم الشركة، ونسبة المديونية، وربحية الشركة، وانتشار الملكية، والتدفقات النقدية التشغيلية، وتقرير المدقق (المومني، 2006).

ولإدارة الأرباح دوافع وحوافز عدة تتسبب في ممارستها، حيث يرى (Beneish, 2001) في دراسته انه يوجد دافعان لإدارة الأرباح هما الدافع الأول الانتهازي (Opportunist) وذلك عند تحقيق منافع ذاتية للإدارة، وهذا الدافع غير أخلاقي يكون لإدارة الأرباح تأثير جوهري على المركز الحقيقي للشركة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية والتاني كفاءة الشركة (Efficiency) وذلك عن طريق إظهار

دخل الشركة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وذلك بهدف ضمان بقاء استمرار الشركة في سوق المنافسة (عيسى، 2008، 14)، ويمكن تصنيف دوافع إدارة الأرباح إلى عقود مكافآت الإدارة و عقود الديون والاجراءات الحكومية و الوفورات الضريبية ومقابلة توقعات المحللين الماليين و إصدار أوراق مالية جديدة.

4-2 مفهوم الاستمرارية:

وتتبع اهمية فرض الاستمرارية في معايير التدقيق الدولية بقيام المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد (IAASB) بإصدار المعيار الدولي للتدقيق (ISA 570) الخاص بفرض الاستمرارية والذي يهدف الي توفير ارشادات حول مسؤولية المدقق عند تدقيق البيانات المالية المتعلقة بملائمة الاستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية، وحدد مجموعة من المؤشرات التي تساعد مدقق الحسابات في اكتشاف حالات الشك باستمرارية الشركة وصنفت الي مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية ومؤشرات اخرى ووجود واحد او اكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائما ان فرض الاستمرارية موضع تساؤل، وقد حدد المعيار مجموعة من الإجراءات التي يجب على المدقق القيام بها عندما تثار الشكوك حول استمرارية الشركة، او تبين ان الشركة لديها نية للتصفية وعدم الاستمرار في اعمالها، فإنه يجب على المنشأة الافصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية والقيام بأعداد القوائم المالية على اساس التصفية على سبيل المثال دون اعدادها على اساس ان الشركة مستمرة في عملها.

وتمثل قدرة الشركة على الاستمرار في اعمالها أحد المؤشرات الجيدة التي تطمئن المستثمرين الي

(ابو عرقوب، 2016):

1- سداد الالتزامات المستحقة على الشركة في مواعيدها، والقدرة على تمويل العمليات الرأسمالية.

2- قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلا.

3- تقادي عمليات التصفية، وما يترتب عليها من آثار ضارة بالأطراف كافة.

4- تقييم السيولة والمرونة المالية ومخاطر الاستثمار في الشركة.

إن فرض الاستمرارية يعني إن الشركة سوف تستمر في عملياتها، ولن تخرج من النشاط الذي تعمل فيه، أو تتم تصفيتها وحتى لا يحدث ذلك يجب عليها إن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل كافي، بمقتضى فرض الاستمرارية يرى المحاسبون إن الشركة وجدت لتبقى وتستمر وان لها شخصية معنوية مستقلة وإنها وحدة متصلة ومستمرة في النشاط، ودون النظر إلى شخصية وعمر مالكيها، لذلك فإن النظرة الطبيعية إلى الشركة هي استمرارها في مزاولة نشاطها على المدى البعيد، إلى إن تظهر شكوك حول مدى قدرتها على الاستمرارية.

وبناء على ما تقدم يرى الباحثان إن الاستمرارية في المحاسبة تعني إن الشركة باقية إلى فترة غير محددة من الزمن، وان عمرها يفترض إن يفوق العمر الإنتاجي للأصول التي سيتم استخدامها.

3-4 علاقة إدارة الأرباح باستمرارية الشركات:

إن إدارة الأرباح ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى استمرارية الشركات، فأساس الشركة هم المستثمرون فكلما كانت ممارسة ادارة الارباح عالية فكلما كان ذلك له آثار سلبية على العملاء وتقتهم في الشركة هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فإن قدرة الشركة على الوفاء بديونها ودفع كامل مستحقاتها والموازنة بين التدفقات والديون والذمم المدينة المترتبة عليها وعدم مواجهة إي مشاكل في سيولتها المالية يؤدي الي عدم لجوء الشركة الى الطرق الملتوية لتضمن استمرارها بشكل او بآخر فينعكس إيجابيا على مصدقيتها في التقارير المالية والافصاح المحاسبي ومصادقيتها مع العملاء (أبو عجيبة ، 2012)، إضافة الى ذلك فإن هناك بعض الدراسات توصلت الي ان انهيار الشركات وإفلاسها يعود إلى القوائم المالية المضللة والإدارة

هي السبب في انهيار تلك الشركات ففي دراسة قام بها (Rosner, 2003, 370) وجد إن جميع الشركات المنهارة قامت بإدارة أرباحها ببراعة، حيث إن القوائم المالية للشركات المنهارة بسبب المغالاة في إدارة أرباحها فإنها تعكس أرقاماً للدخل مغايرة للواقع، وإن الشركات تحاول التحوط والتغطية على أزماتها من خلال المبالغة بإدارة أرباحها، في حين توصلت الدراسة التي قام بها (Abdoli et al., 2012,) إلى عدم وجود علاقة تربط بين إدارة الأرباح التي تمارسها الشركات وتعثرت تلك الشركات وفشلها. (401) وباختصار في اعتقاد الباحثان إن ادارة الارباح قد يكون لها أثر على استمرارية الشركة في مزاوله اعمالها فكلما زادت عملية ممارسة إدارة الأرباح في الشركة تقل فرصة الشركة في الاستمرار والبقاء بغض النظر عن نوع الممارسة من الناحية الاخلاقية والتي قد تؤدي إلى إفلاس الشركة وانهارها.

5-الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (أبو عرقوب، 2016) في معرفة اثر جودة الارباح المحاسبية على استمرارية الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، وقد توصلت إليه الدراسة من نتائج ان هناك دالة تمييزية لمتغير جودة الارباح لاستمرارية الشركات بأن الشركات الفاشلة لديها جودة أرباح أفضل من الشركات ذات القدرة على الاستمرارية، وكما أظهرت أن المديونية في حالة الشركات الفاشلة يكون ايجابية وفي الشركات الناجحة سالبة. و توصلت دراسة (Ababneh,Musab, 2015) إلى عدة نتائج من أهمها أن الشركات التي تهتم بآراء المدققون عن الاستمرارية قد تحصلت على تدفقات نقدية منخفضة بشكل كبير من العمليات التشغيلية وزيادة تكاليف الإنتاج بشكل أكبر ،كذلك توصلت الى أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الادارة ووجود مدير واحد في لجان التدقيق يقلل من إدارة الارباح وكبير حجم لجان التدقيق يساهم في زيادة معدل بقاء الشركات واستمراريتها. في حين دراسة (حرب، 2015) خلصت إلى وجود أثر لإدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين. بينما دراسة (رمضان، 2013) هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير

حجم الشركة في نزعة الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى إن حجم الشركة يؤثر بنزعة الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح بنسبة 99.92% في الشركات الصناعية الأردنية، وكذلك خلصت الدراسة إلى أن الشركات الكبيرة الحجم أكثر نزعة نحو ممارسة إدارة الأرباح من الشركات الصغيرة الحجم. في حين خلصت دراسة (Abdoli et al., 2012) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وتعثر الشركات، وان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض مكونات الحاكمية المؤسسية للشركات وتعثر الشركات. بينما توصلت دراسة Li, Abeysekera & (Ma, 2011) أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح وبصورة انتهازية تؤثر بشكل سلبي على جودة الأرباح، بحيث تزداد الضغوطات المالية التي تواجه الشركة، كما يزداد خطر الإفلاس، وأظهرت النتائج أن الشركات التي تمارس إدارة أرباح جيدة احتمالية التعرض للضغوطات المالية أو التهديد الإفلاس. بالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي إدارة الأرباح والاستمرارية في الشركات غير إن جميع تلك الدراسات على حد علم الباحثان تناولت كل موضوع على حدة ولم تجرى أية دراسة في البيئة الأردنية لمعرفة اثر إدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عليه فإن هذه الدراسة ستضيف إلى البحث العلمي إسهماً جديداً يمكن الاستفادة منه.

6- الطريقة و الإجراءات:

6-1 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات اللازمة لقياس كل من استمرارية الشركات وممارسة إدارة الأرباح.

6-2 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وذلك حسب دليل الشركات من الموقع الرسمي لبورصة عمان والبالغ عددها 70 شركة صناعية موزعة على 11 قطاع فرعي. في حين تمثلت عينة الدراسة بعدد شركات بلغت 52 شركة وذلك بعد استبعاد 18 شركة إما لعدم تداولها او كونها قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة أو لم تتوفر للشركة جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة.

6-3 طرق قياس المتغير المستقل والتابع.

أولاً: المتغير التابع (استمرارية الشركة)

أن أكثر مؤشر مستخدم لقياس استمرارية الشركات هو مؤشر Z-Score وفقاً لنموذج Altman (1968) والذي يعتبر أفضل نموذج يتماشى مع الشركات الصناعية ويعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية مرجح كل منها بنسبة معينة وفق المعادلة التالية:

$$Z\text{-score} = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 1.0X_5$$

حيث أن متغيرات النموذج هي:

X_1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X_2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضريبة / إجمالي الأصول

X_4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لأجمالي الالتزامات

X_5 = المبيعات / إجمالي الأصول

ومن خلال نتيجة Z-Score المحتسبة سوف يتم التمييز بين الشركات كالاتي:

- الشركات التي يقل لديها (Z) عن (1.81) تعد شركات فاشلة لكون أدائها كان منخفضا.
- الشركات التي تزيد لديها (Z) عن (2.99) تعد شركات غير فاشلة (ناجحة) على المدى القريب لأن أدائها كان عاليا.
- الشركات التي يكون لديها (Z) بين معامل (1.81) و(2.99) يكون أدائها متوسطا، ويصعب التنبؤ الحاسم بشأن فشلها.

ثانيا: المتغير المستقل (إدارة الأرباح)

تقاس إدارة الأرباح باستخدام (Modified Jones Model, 1995) حيث أشارت دراسة (Jean et al., 2004) إلى أنه الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح وكذلك هناك العديد من الدراسات التي استخدمت هذا النموذج (التل، 2015؛ البستجي، 2014) (Lobo & Zhou, 2001)، وتدعى بطريقة المستحقات الاختيارية ولقياس المستحقات الاختيارية تقوم بالخطوات التالية:

1. قياس المستحقات الكلية وذلك من خلال النموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث أن:

$TACC_{i,t}$: تمثل المستحقات الكلية للشركة (i) للفترة (t).

$ONI_{i,t}$: تمثل صافي الربح التشغيلي للشركة (i) للفترة (t).

$OCF_{i,t}$: تمثل التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة (i) للفترة (t).

2. نموذج الانحدار الذي يقدر معامل النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير

الاختيارية ($NDACC_{i,t}$)

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{(i,t-1)}} = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{(i,t-1)}} \right) + \alpha_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{(i,t-1)}} \right] + \alpha_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{(i,t-1)}} \right) + e_{i,t}$$

حيث:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) للفترة (t).

$A_{(i,t-1)}$: اجمالي الأصول للشركة (i) للفترة (t).

$\Delta REV_{i,t}$: التغيير في إيرادات الشركة (i) للفترة (t).

$\Delta REC_{i,t}$: التغيير في الذمم المدينة للشركة (i) للفترة (t).

$PPE_{i,t}$: (Property, plant and Equipment) قيمة العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) للفترة (t).

$E_{i,t}$: الخطأ العشوائي (البواقي)، وتمثل الجزء من إجمالي المستحقات الذي لم يتم تفسيره من خلال متغيرات نموذج الانحدار، ويستخدم كمؤشر على المستحقات الاختيارية.

تقدير معالم النموذج (α_1 ، α_2 ، α_3) التي يتم من خلالها احتساب قيم المستحقات غير الاختيارية.

3. تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي

تنم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة.

$$NDACC_{i,t} = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{(i,t-1)}} \right) + \alpha_2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{(i,t-1)}} \right] + \alpha_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{(i,t-1)}} \right) + e_{i,t-1}$$

4. يتم احتساب المستحقات الاختيارية ($DACC_{i,t}$) لكل شركة بالفارق بين المستحقات الكلية

والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t} \dots \dots (4)$$

5. حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل شركة من شركات العينة خلال سنوات الدراسة وذلك

لغرض تصنيفها إلى شركات ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.

6. إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة خلال فترة الدراسة أكبر من متوسط

مستحقاتها الاختيارية فإن الشركة تمارس إدارة الأرباح، وإذا كانت أقل من متوسط مستحقاتها

الاختيارية فإن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح.

ثالثاً: المتغيرات المعدلة

1. حجم الشركة (Firm Size)

يقاس حجم الشركة بمجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t). ولإزالة اثر تباين الشركات في

حجمها تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural log) لأصول الشركة وذلك طبقاً لدراسة

(رمضان، 2013).

2. الرفع المالي (Leverage)

إن نسبة الرفع المالي هي تلك النسبة التي تقيس إجمالي الديون والالتزامات مقارناً بأجمالي

الأصول، وتبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية الممولة بالاقتراض إلى إجمالي أصول

الشركة وفقاً إلى ما أشارت إليه دراسة (المومني، 2006).

3. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (Operating Cash Flow)

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشراً هاماً لبيان مدى قدرة الشركات على

توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد القروض وتوزيع أرباح نقدية على

المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية (الشيخ، 2008).

4. عمر الشركة (Firm Age)

تمشيا مع دراسة (Cole, 2008) تم التعبير عن عمر الشركة لغايات هذه الدراسة باللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات التي مضت منذ تأسيس الشركة. وتأتي أهمية عمر الشركة في أنه يعتبر المقياس الأساسي لسمعة الشركة كما انه يعطي فكرة على قدرة الشركة على الاستمرار (Esperanca et al., 2003).

4-6 فرضيات الدراسة

استناد إلى مشكلة الدراسة وأهدافها تمت صياغة الفرضيات الرئيسية التالية التي سيجرى اختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات

H01: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

H02: "لا يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف عمر الشركة".

H03: "لا يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف حجم الشركة".

H04: "لا يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف الرفع المالي للشركة".

H05: "لا يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف التدفقات النقدية التشغيلية للشركة".

5-6 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-5-6 اختبار ملائمة البيانات للتحليل الاحصائي

• اختبار الارتباط الخطي المتعدد **Multicollinearity Test**

تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير المستقل للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة والمعدلة.

جدول (3): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	إدارة الأرباح	عمر الشركة	حجم الشركة	الرفع المالي	التدفقات النقدية التشغيلية
إدارة الأرباح	1.00				
عمر الشركة	.009	1.00			
حجم الشركة	.137*	.062	1.00		
الرفع المالي	.042	.074	.033	1.00	
التدفقات النقدية التشغيلية	.005	.076	.225*	.072	1.00

(*) عند مستوى دلالة 0.05

يبين الجدول (3) عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث أنها كلها جاءت أقل من (0.80)، وعليه فإن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati, 2004, 359).

• الارتباط الذاتي AUTOCORRELATION

الجدول التالي يبين نتائج اختبار (Durbin-Watson Test) لفرضيات الدراسة، كما يلي:

جدول (4): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

النتيجة	قيمة D-W المحسوبة	الفرضية
لا يوجد ارتباط ذاتي	2.013	H03
لا يوجد ارتباط ذاتي	1.881	H04
لا يوجد ارتباط ذاتي	2.017	H05
لا يوجد ارتباط ذاتي	1.863	H06
لا يوجد ارتباط ذاتي	1.863	H07

نلاحظ ان قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها تقترب من العدد 2، مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

• اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي:

وقد تم تطبيق اختبار Hausman (H) لاختيار النموذج الملائم لبيانات الدراسة سواء كان

نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية حيث يعتمد هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

H₁: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

الجدول رقم (5) يبين نتائج اختبار هاوسمان لكل فرضية من فرضيات الدراسة.

الفرضية	قيمة χ^2 المحسوبة	الاحتمالية P-Value	النتيجة
H03	2.438	0.118	التأثير العشوائي
H04	3.626	0.163	التأثير العشوائي
H05	3.544	0.170	التأثير العشوائي
H06	1.962	0.375	التأثير العشوائي
H07	4.944	0.084	التأثير العشوائي

2-5-6 التحليل الاحصائي

يتطرق هذا الجزء من الى التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة، حيث تم عرض وصف لمتغيرات

الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

1-2-5-6 وصف متغيرات الدراسة

أولاً: المتغير التابع: استمرارية الشركة: وقد تم عرض المتغير التابع بالاعتماد على نتائج نموذج

(Altman 1968)، على النحو التالي:

جدول (6): توزيع الشركات الصناعية حسب استمرارية الشركة للفترة (2009 - 2015)

الشركات الصناعية		استمرارية الشركة
النسبة المئوية %	التكرار	
40.7	148	مشاهدات الشركات غير قادرة على الاستمرارية
36.3	132	مشاهدات الشركات قادرة على الاستمرارية
23.0	84	مشاهدات يصعب التنبؤ بها
100	364	المجموع

نلاحظ من الجدول (6) اعلاه أن نسبة مشاهدات الشركات الصناعية المهتدة بالفشل المالي (عدم الاستمرارية) و الشركات غير المهتدة بالفشل المالي (القادرة على الاستمرارية) كانت متقاربة نسبية بين حالات الاستمرارية وعدم الاستمرارية بين الشركات الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت نتائج النموذج الي صعوبة التنبؤ الحاسم بشأن فشلها من عدمه بشكل دقيق بـ (84) مشاهدة، وهو ما يشكل (23.0%) من اجمالي المشاهدات.

ثانياً: المتغير المستقل إدارة الأرباح

وقد تم عرض المتغير المستقل من خلال القيمة المطلقة لإجمالي المستحقات الاختيارية خلال الفترة (2009 - 2015)، على النحو التالي:

جدول (7): الإحصاء الوصفي للمستحقات الاختيارية في الشركات الصناعية للفترة (2009 - 2015)

المقياس	الكلية
الوسط الحسابي	6,949,992
الانحراف المعياري	22,570,159
القيمة العظمى	233,581,568
القيمة الدنيا	7,772

تشير في الجدول أعلاه قيمة الانحراف المعياري، والقيم القصوى إلى وجود تباين بين الشركات من حيث ممارستها لإدارة الأرباح، ومن حيث اختلاف قيم المستحقات الاختيارية. كما يؤكد وجود ممارسة لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية.

ثالثاً: المتغيرات المعدلة

جدول (9): الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المعدلة

المتغيرات المعدلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أصغر قيمة
عمر الشركة (باللوغاريتم الطبيعي)	3.251	0.574	4.190	0.693
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	16.694	1.418	20.925	13.222
نسبة الرفع المالي %	34.13	21.78	95.17	0.4

8.345	19.555	1.851	14.211	التدفقات النقدية التشغيلية الموجبة (اللوغاريتم الطبيعي)
-------	--------	-------	--------	--

6-5-2 اختبار الفرضيات

تتكون عينة الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2009 - 2015)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الشركات للفترة المذكورة من تقاريرها السنوية والمواقع الالكترونية، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL TIME SERIES)، وتسمى أيضاً ببيانات مجمعة (Pooled Data) او بيانات طولية (Panel Data)، ويعتبر نموذج التأثير الثابت والعشوائي (Fixed and Random Effect) هو النموذج المناسب لمثل هذه البيانات.

H01: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية

المدرجة في بورصة عمان.

جدول (16): نتائج اختبار الفرضية الثالثة H03

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
مستوى الدلالة	المحسوبة				
0.000	-5.874	0.503	-2.955	إدارة الأرباح	استمرارية الشركة

0.000	6.443	0.072	0.465	ثابت الانحدار	
0.278					معامل التحديد R^2
0.275					معامل التصحيح $AdjR^2$
130.398					قيمة F المحسوبة
0.000					Sig. F*
2.013					D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير نتائج الجدول (16) أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.279$)، وهذا يعني أن ممارسة إدارة الأرباح قد فسرت ما مقداره (27.9%) من التباين في (استمرارية الشركة)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (130.398) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الثالثة، ونقبل البديلة التي نصها: "يوجد اثر ذو دلالة

إحصائية الإدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"

H02: لا يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف عمر الشركة.

جدول (17): * نتائج اختبار الفرضية الرابعة H04

جدول المعاملات					المتغير التابع
Coefficients					
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
مستوى الدلالة	المحسوبة				
0.000	-8.202	0.438	-3.594	إدارة الارباح	استمرارية الشركة
0.035	2.115	0.041	0.086	عمر الشركة	
0.014	2.473	0.112	0.277	ثابت الانحدار	
0.353					معامل التحديد R ²
0.349					معامل التصحيح AdjR ²
92.288					قيمة F المحسوبة
0.000					Sig. F*
1.881					D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (17) أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.353$)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسرت ما مقداره (35.3%) من التباين في (استمرارية الشركة)، مع بقاء العوامل الأخرى

ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (92.288) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرابعة، ونقبل البديلة التي نصها: "يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف عمر الشركة"

H03: لا يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف حجم الشركة.

جدول (18): * نتائج اختبار الفرضية الخامسة H05

جدول المعاملات					المتغير التابع
Coefficients					
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
مستوى الدلالة	المحسوبة				
0.000	-5.811	0.508	-2.950	إدارة الأرباح	استمرارية الشركة
0.926	0.093	0.033	0.003	حجم الشركة	
0.468	0.726	0.569	0.413	ثابت الانحدار	
0.277					معامل التحديد R ²
0.272					معامل التصحيح AdjR ²
64.778					قيمة F المحسوبة

0.000	Sig. F*
2.017	D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

من ق، نقبل الفرضية العدمية الخامسة التي نصها: "لا يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات

الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف حجم الشركة"

H04: لا يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

باختلاف الرفع المالي للشركة.

جدول (19) * نتائج اختبار الفرضية السادسة H06

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
مستوى الدلالة	المحسوبة				
0.000	-7.889	0.438	-3.452	إدارة الأرباح	استمرارية الشركة
0.040	-2.063	0.138	-0.285	الرفع المالي	
0.000	9.210	0.071	0.651	ثابت الانحدار	
0.360					معامل التحديد R ²

0.356	معامل التصحيح AdjR ²
95.206	قيمة F المحسوبة
0.000	Sig. F*
1.863	D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (19) أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.360$)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسرت ما مقداره (36.0%) من التباين في (استمرارية الشركة)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (92.206) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الخامسة، ونقبل البديلة التي نصها: "يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف الرفع المالي للشركة"
H05: لا يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف التدفقات النقدية التشغيلية للشركة.

جدول (20): نتائج اختبار الفرضية السابعة H07

جدول المعاملات					المتغير التابع
Coefficients					
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
مستوى الدلالة	المحسوبة				
0.000	-4.350	0.671	-2.920	إدارة الأرباح	استمرارية الشركة
0.355	-0.925	0.429	-0.397	التدفقات النقدية التشغيلية	
0.000	5.102	0.095	0.484	ثابت الانحدار	
0.282					معامل التحديد R ²
0.278					معامل التصحيح AdjR ²
66.654					قيمة F المحسوبة
0.000					Sig. F*
1.999					D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يبين جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (ممارسة إدارة الأرباح) قد بلغت (-2.920) وأن قيمة t عنده هي (-4.350)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد

معنوي. وكانت قيمة B عند (التدفقات النقدية التشغيلية) قد بلغت (-0.397) وأن قيمة t عنده هي (-0.925)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.355)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية السابعة التي نصها: "لا يختلف اثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف التدفقات النقدية التشغيلية للشركة".

7- النتائج والتوصيات:

1-7 النتائج:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي سلبي لإدارة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ويرى الباحثان ان هذا الاستنتاج منطقي ويرجع ذلك الى أن قيام الإدارة بالتلاعب بالبيانات المالية وممارسة إدارة الأرباح يساهم في إعطاء صورة غير عادلة أو غير حقيقية عن البنود المالية في الشركة مما قد يؤثر على القرارات داخل الشركة بالفترة الحالية والفترات اللاحقة، وهذا بدوره قد يعرض الشركة لعدم الاستمرارية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (حرب، 2015) والتي توصلت إلى ان ممارسة ادارة الارباح تؤدي الي عدم الاستمرارية وكذلك ودراسة (Li, Abeysekera & Ma, 2011) والتي توصلت إلى أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح وبصورة انتهازية تؤثر بشكل سلبي على جودة الأرباح، بحيث تزداد الضغوطات المالية التي تواجه الشركة، مما يزيد خطر الإفلاس في حين اختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Abdoli et al., 2012) والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وتعثر الشركات.

2. أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف سلبي لأثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف عمر الشركة حيث أن عمر الشركات الصناعية خلال الفترة (2009 - 2015) كان بمعدل (30) سنة وتراوح معدل عمر الشركات الصناعية بحوالي 66 سنة، مما يشير إلى اختلاف الفترة الزمنية لممارسة الشركات لأعمالها التشغيلية وهذا الاستنتاج منطقي حيث تأتي أهمية عمر الشركة في أنه يعتبر المقياس الأساسي لسمعة الشركة وقدرتها على الاستمرارية وفي قدرتها الحصول على القروض وان عمر الشركة له أثراً إيجابياً وهذا يعني أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح والتي لها فترة زمنية أطول بالنشاط الصناعي ستقل احتمالية تعرضها للفشل عند ممارسة إدارة الأرباح وبمعنى آخر أن زيادة عمر الشركة سيققل من تعرض الشركة لعدم الاستمرارية بسبب ممارسة إدارة الأرباح حيث اتفقت مع دراسة (AL - Momani & Al - Shboul, 2013) التي توصلت إلى أن عمر الشركة يساعد على التنبؤ بالتعثر المالي للشركات قبل حدوثه.

3. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف سلبي لأثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان باختلاف حجم الشركة والمقاس بإجمالي الأصول، وهذا قد يكون ناتجا عن الاختلاف في عمليات الشركات الداخلية وطبيعة الصناعة واختلاف المنتجات فكلما زاد حجم الشركة أصبحت أكثر تنوعا وأقل تذبذبا في عوائدها السنوية مما يؤدي الي انخفاض المخاطر المالية المرتبطة بها وبالتالي زيادة قدرتها على تحمل نسبة مديونية في هيكل رأسمالها أكثر من الشركات ذات الحجم الاقل وهذا الاستنتاج منطقي أيضا حيث يشير إلى أن احتمال عدم قدرة الشركة على الاستمرارية بسبب ممارسة إدارة الأرباح لن يتأثر بحجم الشركة وكبير موجوداتها، وهذا قد يعود إلى أن تقييم استمرارية الشركات أو احتمال تعرضها لعدم

الاستمرارية يتم من خلال مقاييس نسبية تأخذ حجم الشركة بعين الاعتبار حيث اختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (رمضان، 2012) و(الفار، 2006) التي توصلتا إلى أن الشركات الكبيرة الحجم أكثر نزعة نحو ممارسة إدارة الأرباح من الشركات الصغيرة الحجم، ودراسة (AL - Momani & Shboul, 2013) والتي توصلت إلى أن حجم الشركة يساعد على التنبؤ بالتعثر المالي للشركات قبل حدوثه.

4. أظهرت النتائج وجود اختلاف لأثر إدارة الأرباح في استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باختلاف الرفع المالي للشركة، وقد كان أثر الرفع المالي أثراً سلبياً ، مما يشير إلى أن الشركات التي تزيد نسبة اعتمادها على الاقتراض في تمويل أصولها وذلك من أجل اخفاء المشاكل المالية التي تعترضها وبالتالي ستزيد احتمالية تعرضها لعدم الاستمرارية، ومن جهة أخرى أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح ستعتمد علي الدين في الحصول على التمويل وستزيد احتمالية تعرضها لعدم الاستمرارية وهذا قد يعود للتلاعب في البيانات المالية والتي في حال اكتشافه سيزيد من تكلفة الحصول على التمويل (زيادة المخاطر الائتمانية للشركة).

5. من تحليل أثر ادارة الأرباح على استمرارية الشركات باختلاف التدفقات النقدية التشغيلية تبين عدم وجود أثر وهذا الاستنتاج منطقي جدا وذلك يرجع الى أن عملية ممارسة إدارة الأرباح ترتبط بالدرجة الأولى بالمستحقات الاختيارية والناجئة عن تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي وبالتالي لن يختلف أثر هذه المستحقات على استمرارية الشركة باختلاف التدفق النقدي التشغيلي وذلك باختلاف طرق القياس.

7-2 التوصيات:

في ضوء نتائج هذه الدراسة فيما يلي أهم التوصيات.

- 1- العمل على الحد من ممارسة إدارة الأرباح وذلك من قبل الجهات المختصة من خلال تفعيل ووضع قوانين وتعليمات وفرض عقوبات، لأن إدارة الأرباح تضلل مستخدمي القوائم المالية وتعطي صورة مغايرة للحقيقة وبناء عليها يتم اتخاذ قرارات قد تكون خاطئة أو مدمرة للاستثمار في تلك القطاعات. وزيادة كفاءة ومهارة المحللين الماليين في الكشف عن أساليب وسياسات إدارة الأرباح، لما يترتب عليها اتخاذ قرارات تؤثر سلباً على أنشطة وعمليات الشركة.
- 2- إخضاع الشركات طويلة العمر لبيئة تدقيق قوية وذلك لوجود خبرة كافية لهذه الشركات في ممارسة إدارة الأرباح.
- 3- ألزام الشركات كبيرة الحجم بالتدقيق من قبل شركات تدقيق عالمية وذلك من أجل تقليل ممارسة إدارة الأرباح.
- 4- ضرورة توعية الإداريين والعاملين في الشركات المساهمة في القطاع الصناعي بالمنظور الغير أخلاقي لإدارة الأرباح وذلك للحد من عدم استمرارية الشركة وبقائها في السوق.
- 5- ضرورة اتباع الشركات الصناعية كافة الأساليب الهادفة إلى توليد التدفق التشغيلي، مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، واستقرار وضعها المالي، وبالتالي ضمان استمراريتها.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

- أبو عجيلة، عماد وحمدان، علام (2009). أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح "دليل من الأردن". **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، جامعة فرحات عباس، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر.
- مطر، محمد (2003). **الاتجاهات الحديثة لتحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**. ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- عيسى، سمير كامل محمد (2008). اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، 45 (2)، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- أبو عرقوب، بلقيس علي (2016). **أثر جودة الأرباح على استمرارية الشركات الصناعية الأردنية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن.
- أبو عجيلة (2012). هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟. **مجلة البحوث الاقتصادية العربية**، بيروت، لبنان (59-60)، ص 152-174.
- حرب، ايمن (2015). اثر ادارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الاردنية. **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية**، (1)، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن، ص 50-78.
- رمضان، عماد زياد (2013). تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية من واقع السوق الأردنية. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، 20 (3)، ص 523-545.
- التل، هبة عمر محمد (2015). اثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم، دراسة اختيارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- البستنجي، إياد عبد الله علي (2014). استمرارية الأرباح الحالية ومقدرتها على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظاهرة إدارة الأرباح. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن.
- رمضان، عماد زياد (2013). تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية من واقع السوق الأردنية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 20 (3)، ص ص 523-545.
- الشيخ، فهمي مصطفى. (2008). مقدمة في التحليل المالي. متاح على الرابط sme@palnet.com.
- المومني، محمد عبد الله (2006). تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها، دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- الفار، عبد المجيد الطيب (2006). إدارة الأرباح واثار الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة) دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Shepherd, D.A. (2003). Learning from Business Failure: Propositions of Brief Recovery for the Self – Employed. **Academy of Management Review**, 28(2), pp.318-328.
- Schipper, K. (1989). Commentary on Earnings Management. **Accounting Horizons**, pp.91-102. Available: [http:// www. Web 16. epnet. Com / external frame, asp?](http://www.Web16.epnet.Com/external/frame.asp?)

- Beneish, M.D. (2001). Earnings Management. **A perspective Managerial Finance**, 27(12), pp.3-17.
- Esperans, J.P.; Ana, P.M.G. & Mohamed, A.G. (2003). Coporate Debt Policy of Small Firms: An Empirical. **Examination Journal of Small Firms: an Empirical Business and Enterprise Development**, 10 (1), pp.62-80.
- Cole, Rebel A. (2008). **What Do We Know about the Capital Structure of Privately Held Firms? Evidence from the Surveys of small Finances**. <http://papers.ssrn.com/so13/papers.cfm?>
- Rosner, Rebecca L. (2003). Earnings Manipulation in Failing Firms. **Contemporary Accounting Research**, (20), pp.361-408.
- Abdoli, Mohamadreza; Mirazami, Ali & Bakhtiarnejad, Sanam (2012). The Effect of Aggressive Financial Reporting and Corporate Governance on the Company's Financial Dictress. **World Applied Sciences Journal**, pp.401-406.
- Ababneh, Musab, (2015) The association between going concern audit opinion, corporate governance and real earnings management **Morgan State University**, (108), pp56-88
- Li, F., Abeysekera, I. & Ma, S. (2011). Earnings management and the effect of earnings quality in relation to stress level and bankruptcy level of Chinese listed firms. ***Corporate Ownership and Control***, 9 (1), 366-391
- Altman, Edoward & McGough, Thoms (2004). Evaluation of Accompany as Going Concer. **Journal of Accountancy**, USA, pp50-57.

- Lobo j. Gerald & Zhou, Jian (2001). **Disclosure Quality and Earnings Management.**
- Jean B., Sonda M. C., & Lucic C. (2004). The Effect of Audit Committee Expertise, Aggressive Earnings Management, Auditing. **A Journal of Practice and Theory**, 23(4): 481-488.
- Meek, K.J.; Roa, P.R. & Skousen, J.C. (2007). Evidence on Factors Affecting the Relationship between CEO Stok Option Compensation and Earnings Management. **Review of Accounting and Finance**, 6(3), pp.304-323.
- Gujarati, D.N. (2004). **Basic Econometrics**. 4th Edition, McGraw Hill, UNA, New York.
- Healy. P.M. (1985). The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decision. *Journal of Accounting and Economies*. 7(1- 3): 85- 107.
- AL-Momani, Salam & Al - Shboul, Mohammad (2013). Non - Financial Indicators and Corporate Annual Reports. **American Academic & Scholarly Research Center**, (5), pp.34-41.
- Scott,W.S.,(2003). **Financial Accounting Theory**. Third Edition, Toronto,Prentice Hall.

قراءة في المسؤولية المحدودة للشركات و الازمات المصرفية

د. عبدالفتاح علي بلقاسم حسين

أستاذ مساعد بقسم التمويل، كلية المحاسبة، جامعة غريان

المستخلص:

هذه الورقة تُعد محاولة لتفسير خلفية الازمات المالية ذات الجذور المصرفية، و ذلك في محاولة لتشخيص الازمة و علاجها الأمر الذي يتطلب قراءة الاعراض قراءة صحيحة موضوعية لمعرفة الاسباب و تحليلها، وذلك من أجل إقتراح العلاجات و الوقاية من مثل هذا النوع من الازمات. في سبيل ذلك عملت الورقة في منهجها العلمي على الاحاطة بالإطار النظري للظاهرة و ما يدعمها من امثلة من واقع الازمات المصرفية و العالمية في شكل سرد مفاهيمي و تاريخي فيما يُعرف بالمنهج الوصفي القائم على تفسير التركيب الداخلي للظاهرة بالاستناد الى المعلومات المتاحة من مصادرها المختلفة. بمعنى، كورقة استقرائية (Review Paper) تم الجمع بين طريقة الاستنباط النظري القائم على متابعة التطور التاريخي و الفكري للظاهرة محل الدراسة، و الاستقراء القائم على الشرح التحليلي المدعم بالنظريات و الاراء و الوقائع ذات العلاقة و الخروج باستنتاجات و توصيات نظرية في الاساس تُفيد عملياً في ترشيد اتخاذ القرار، كما تُثير العديد من الاسئلة المهمة. و تم الاعتماد في هذا على الاسترشاد بإسهامات الكتاب و الباحثين التي تم جمعها من المصادر المختلفة و المتمثلة في المراجع العلمية من الكتب و المجلات و الدوريات العلمية و الابحاث و الدراسات ذات العلاقة باللغتين العربية و الانجليزية. خرجت الورقة باستنتاجات و توصيات يغلب عليها الترشيح في المدى المتوسط والبعيد كونها تركز على الاسباب اكثر من الاعراض و على الاستراتيجي اكثر من الاجرائي، بحيث كان التركيز على المسؤولية المحدودة كسبب

من اسباب الازمات المصرفية و المالية - و هذا الامر ذو بعد قانوني لا يمكن علاجه في المدى القصير الامر الذي يُثير العديد من الاسئلة لنقاشات و بحوث جديدة - ثم الاشارة في التوصيات الى ما هو ابعد من البعد القانوني و هو البعد القيمي الاخلاقي في الممارسات المالية و الذي بدوره هو ايضاً يتطلب وقت اطول من حيث القبول و صياغة المنهجية للعمل على ادماجه ضمن سياسات و إجراءات الوقاية و العلاج المؤسسي.

Abstract:

This paper is an attempt to explain the background of financial crises with banking roots, in an attempt to diagnose and treat the crisis, which requires a correct and objective reading of the symptoms to know the causes and analyze them, in order to suggest treatments and prevent this type of crisis. To this end, the paper worked in its scientific method to take note of the theoretical framework of the phenomenon and the examples that support it from the reality of banking and global crises in the form of a conceptual and historical narrative in what is known as the descriptive approach based on the interpretation of the internal structure of the phenomenon based on the information available from its various sources. In other words, as an inductive paper (Review Paper), the method of theoretical deduction based on the follow-up of the historical and intellectual development of the phenomenon under study, and induction based on analytical explanation supported by theories, opinions and relevant facts, were combined, and came out with theoretical conclusions and recommendations in the basis that are practically useful in Rationalizing decision-making, as it raises many important questions. This was based on being guided by the contributions of writers and researchers collected from various

sources, represented in scientific references from books, journals, scientific periodicals, research and related studies in both Arabic and English. The paper came out with conclusions and recommendations dominated by rationalization in the medium and long term as it focuses on causes more than symptoms and on strategic more than procedural, so that the focus was on limited liability as a cause of banking and financial crises - and this matter has a legal dimension that cannot be cured in The short term, which raises many questions for new discussions and research - and then reference in the recommendations to what is beyond the legal dimension, which is the ethical and moral dimension in financial practices, which in turn also requires a longer time in terms of acceptance and formulation of the methodology to work on its integration within Institutional prevention and treatment policies and procedures.

مسألة البحث:

بالنظر الى نوع و حجم الدراسات المتعلقة بتحليل الازمات المؤسسية و المصرفية خاصةً، نجد أن تداعيات تلك الازمات تتطلب طرح أسئلة و إعادة النظر في الاطر التنظيمية و التعاقدية و الرقابية التي تعمل على حماية حقوق جميع الاطراف ذات العلاقة - لا سيّما المساهمين و الدائنين ثم المجتمع ككل. فالمسئولية المحدودة و دورها في تحصين المالك من خسائر المصارف يتطلب تسليط الضوء عل البعدين التنظيمي و الاخلاقي للموضوع. لهذا جاءت فكرة هذه الدراسة كمحاولة لتفسير أصل بعض الازمات المالية ذات الاصول المصرفية، و ذلك في محاولة للتشخيص و اقتراح التوصيات اللازمة، عليه أمكن تلخيص موضوع البحث في السؤال الآتي:

ما هو دور و ابعاد حق المسؤولية المحدودة في الازمات المالية ذات الجذور المصرفية؟

أهداف الدراسة:

لكي تخدم مسألة البحث تتلخص أهداف الورقة في الآتي:

- 1- تسليط الضوء حساسية دور المصارف في الازمات المالية.
- 2- محاولة كشف دور و ابعاد المسؤولية المحدودة في الازمات المصرفية.
- 3- الخروج بتوصيات للوقاية من انهيارات المصارف و الازمات المالية.

أهمية الدراسة:

جاءت فكرة الدراسة من ندرة الدراسات التي تسلط الضوء تحليل أعمق للآزمات من حيث الاسباب أكثر من الاعراض - لاسيما في المصارف، و تأثير حق المسؤولية المحدودة على سلامة المصارف و من ثم الاقتصاد. لهذا يمكن إجمال أهمية الورقة في الآتي:

- 1- بيان أصل فكرة محدودية المسؤولية و اتفاقها من عدمه مع يجري من ممارسات مصرفية.
- 2- تسليط الضوء على خطورة نسب الاقتراض العالية في المصارف و التساهل في الاقراض و علاقة انفصال الملكية عن الادارة بتبتي المخاطر ودور المسؤولية المحدودة في هذه العملية المترابطة المبطنة.
- 3- إظهار خطورة ضخامة حجم المصارف و تأثير انهيارها على الاقتصاد، ذلك في ظل عامل الأمان الإضافي المتمثل في إنقاص الدولة للمصارف في حالة انهيارها.
- 4- تفسير و تشخيص الازمات ذات الاصول المصرفية و إقتراح سبل الوقاية منها الامر الذي يُفيد عملياً في ترشيد اتخاذ القرار.

5- إثارة أسئلة للنقاش و البحث حول البعد القيمي الاخلاقي للمسؤولية المحدودة و الممارسات المصرفية المعاصرة.

الدراسات السابقة:

1- سعود و القصير (2012) دور حوكمة الشركات في دعم ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية: تناولت الدراسة آليات الحوكمة و مفهومها في الشركات و دورها في دعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية، و توصلت الدراسة الى ان التعارض في المصالح بين حملة الاسهم و وذوي المصالح في الشركة من جهة و بين الادارة من جهة اخرى يؤدي الى التآكل في ثقة المستخدمين للمعلومات المحاسبية، كما ان ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في المعلومات المحاسبية في البيئة اللببية ضعيفة في ضوء ما تشهده البلاد من فساد مالي و اداري و افتقار هذه البيئة لإطار شامل و متكامل لحوكمة الشركات.

2- بوعشة (2009) الازمة المالية: الجذور، الاسباب، الافاق:

عملت الدراسة على تفسير خلفيات ما يُعرف بالأزمة المالية في 2008 أو أزمة الرهن العقاري، و طرح اسباب الازمة و أثارها للنقاش و من ثم إقتراح التوصيات للمعالجات و الحلول. و خرجت الدراسة بالعديد من النتائج و التوصيات كان أهمها أن الازمة لا تقتصر على الاقتصاد المالي بل تشمل الاقتصاد الحقيقي، و أن أثارها ليست على الحكومات فقط بل تمتد لتشمل الشركات و الافراد و امتدت جغرافياً الى خارج الولايات المتحدة ولكن بنسب متفاوتة. و كان من أهم نتائج الدراسة التي تعيننا في هذه الورقة هو أن التفسيرات الاقتصادية و السياسية تظل ناقصة ما لم توضع في إطارها الثقافي، كذلك و أن لازمة اسباب بنيوية و اسباب أنية لها علاقة بسياسات خاطئة.

3- منظور الحق (2009) الازمات المالية العالمية - اسبابها و علاجها من منظور اقتصاد اسلامي:

استهدفت الدراسة أسباب الازمات المالية العالمية و علاجها و لكن من وجهة نظر قيمية اسلامية. و توصلت الى أن أسباب الازمة المالية الاقتصادية لسنة 2008 ناتجة عن أساليب و ممارسات محرمة

من وجهة نظر المعايير الاسلامية للأعمال و الاستثمار، و أن الاقتصاد المالي نشأ لخدمة الاقتصاد الحقيقي و لكن المبالغة في تجارة النقد و استثمار المداينات و بأضعاف حجم الاقتصاد الحقيقي حدث الانفصال و الخلل في التوازن بين الاقتصاديين الحقيقي و المالي. كما أن من أهم أسباب الازمات هو السلوكيات غير السوية للمتعاملين في المؤسسات المالية تلك السلوكيات المرتبطة بالمعلومات المضللة و الارباح على حساب الاخرين. و ترى الدراسة أن جزء من العلاج يكمن في تسليط الضوء على القيم و الاخلاق الحاكمة للمعاملات المالية و الاقتصاد الاسلامي.

4- الرقيبى (2010) حوكمة العلاقة بين اطراف التعاقد في الصيغ الاسلامية:

تحاول الورقة تقديم نموذج يحقق علاقة عادلة بين الملاك و المودعين و المصرف و الزبون بحيث يمكن الحد من استغلال طرف لطرف آخر. و تثير الورقة تساؤلات أخرى حول عدالة تكلفة التمويل في عقد المرابحة. و لعل أهم التساؤلات المتعلقة بهذه الورقة هو: هل فعلاً ودائع العملاء غير معرضة للمخاطر في ظل المسؤولية المحدودة للمساهمين؟ و تخلص الورقة في النهاية الى ان العلاقة العادلة بين الملاك و المودعين المستثمرين هي علاقة مشاركة و ليست علاقة مضاربة، كما ان عقود المرابحة لكي تحقق شرط العدالة يجب ان يمارس فيها المصرف البائع الشروط المرتبطة بالبائع و ان يتحمل المخاطر التي يتحملها البائع و لا يكون و سيط عملية ظاهرها بيع و باطنها الربا.

5- Ryan Bob (2010). Who robbed the bank?

هدفت دراسة "بوب رايان" الى معرفة الاسباب العميقة أكثر من التعليق على الاعراض الظاهرة في ما يتعلّق بالأزمات المالية المرتبطة بانهيارات مصرفية. و استنتجت أن انهيارات المصارف يمكن أن تتكرر كنتيجة للعديد من الاسباب لعل أهمها النسبة العالية للخصوم الإيداعية قصير الاجل بالنسبة للحجم المحدود لأموال الملكية في تركيبة الهيكل المالي للمصارف التجارية مقابل المحافظ الائتمانية طويلة

الأجل، و أن السبب و الدافع لقبول إدارات المصارف للمخاطر العالية هو رغبة حملة الاسهم في تعظيم الارباح و في نفس الوقت يدركون ان المسؤولية المحدودة تدعمهم في هذا الاتجاه.

مقدمة:

واجه الاقتصاد العالمي ازمة اقتصادية الآن أصبحت قديمة نسبياً لكن اثرها كان اكثر وضوحاً على المصارف و المؤسسات المالية و استمر لأكثر من عقد من الزمن. ظهرت نتائجها الاولية بشكل واضح في العام 2008، وعُرفت بأزمة الرهن العقاري او ازمة القروض المتدنية التصنيف ذات الفوائد المتغيرة Sub-prime Mortgages. فعندما انخفضت اسعار الفائدة في السوق الامريكي زاد الطلب على القروض العقارية منازل و عقارات اخرى بشكل مضطرد، في سوق تنافسي عريض جعل المصارف و مؤسسات تمويلية اخرى تتوسع في منح القروض بمعايير " تنافسية " شجعت ملايين من الاسر محدودة الدخل على شراء منازل و التركيز على اقتناء الاصل اكثر من التركيز على الالتزامات المترتبة على العقد. استمرت العملية حتى فاقت الاصول الائتمانية للمؤسسات المالية المانحة العشرة مليار دولار. ما زاد من المخاطرة الى درجات غير مسبوقة كان سلسلة إجراءات قامت بها المؤسسات المانحة كان بدايتها ان قامت ببيع تلك القروض الى شركات اخرى منها ما عُرف " بالمركبات ذات الغرض الخاص " SPV عُرفت بالتوريق Securitization - أي تقوم باصدار اوراق مالية على قوة القروض المشتراة و طرحا في السوق المالي بأكثر من قيمتها الاصلية. و في نفس الوقت قامت المصارف الاولى المانحة للقروض بإعادة إقراض ما تحصلت عليه من بيع تلك القروض. و في نفس الوقت تمكن بعض المقترضين من تقييم منازلهم بقيم مبالغ فيها و اعادة رهنها و الحصول على قروض جديدة من ممولين آخرين. و الاخيرين قاموا بدورهم ببيع القروض الى شركات التوريق التي طرحت سندات في السوق المالي بموجب هذه القروض.

توالى عمليات بيع الديون و التحصيل النقدي و التوريق على اساس الديون المشتراة، و المؤسسات التي حاولت التحوط قامت بالتأمين على سداد القروض و على سداد السندات لدى شركات التأمين، بالإضافة الى تزامن تلك الفترة مع استخدام المشتقات للمضاربة على فروق اسعار تلك السندات. و صل سوق المنازل و العقار عامةً الى مرحلة التشبع بزيادة العرض، و مع ارتفاع سعر الفائدة انخفض الطلب، عندها انخفضت اسعار العقارات بدورها و اصبح من الصعب على اصحاب المنازل سداد الاقساط و تكاليفها مع تزايد التزام الفوائد عليهم و تعذر البيع و اعادة الرهن. فبدأت بطبيعة الحال اسعار السندات في الانحدار تبعاً للعقار. و العنصر الاهم هنا هو ان القروض التي هي المحرك لكل هذه العمليات كانت ممولة من الودائع لعملاء في الغالب غير هؤلاء المدينين.

بطبيعة الحال و بتأثير الدُعر الذي ينتاب صاحب المال Panic Theory تعرضت مصارف الودائع و المؤسسات المالية الاخرى لموجة سحبيات لم تتمكن من التجاوب معها فاعلنت افلاسها، و كذلك شركات التأمين عجزت عن دفع التعويضات التي تتطلب حجم من السيولة ليس من السهل توفره في مثل هذه الظروف فشملمها التعثر و العسر المالي و عمّت حالة من التحفظ المالي حتى في المؤسسات المالية الأقل حجماً و الأقل تضرراً و هكذا انتشرت و امتدت حالة التعثر و الافلاس.

الحوكمة و انفصال الملكية عن الادارة :

بالنظر الى ما شهدته العديد من الشركات من افلاس و ما ارتبط بذلك من ازمات في مختلف مناطق العالم كان التركيز في التشخيص و العلاج يتمحور حول الالتزام بضوابط العمل و ادوات الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية و الافصاح و ما تعلق بذلك - أي ان معظم التطبيقات و الدراسات كانت في إطار معايير الحوكمة. و للتقريب اكثر كان البحث حول تعارض المصالح، لا سيما بين الملاك و الادارة، و بين الشركة من جهة و اصحاب المصلحة من خارج الشركة من جهة اخرى.

فمن ضمن ما تراه نظرية الوكالة في مساوئ انفصال الملكية عن الادارة هو مشكلة الكفاءة و النزاهة المعروفة في بعض المراجع بمشكلتنا الاختيار العكسي و المخاطر الادبية. حيث ترتبط الاولى بالشك في "قدرة الموكل" على القيام بالتزاماته، و الثانية لها علاقة بالثقة في "صدق الموكل" تجاه تحقيق اهداف المنظمة و عدم تقديم مصالحه الخاصة على اهداف المنظمة. حيث ظهرت الحوكمة كألية يمكن من خلالها معالجة هذه الاشكالات و غيرها من اشكالات ضعف الرقابة و الانحراف عن اهداف المنظمات و عن مصالح الاطراف ذات العلاقة. لكن التجربة تثبت انه حتى مع الالتزام بالحوكمة الجيدة لا زالت هناك انحرافات كبيرة عن الاهداف و خروقات تؤدي الى عدم تحقيق اهداف المنظمات بالشكل المتفق عليه و الى عدم التخصيص الكفاء للموارد و حتى الى مشاكل مجتمعية وسياسية (الرقابي: 2010 & سعود و القصير: 2012). فتداعيات الازمات أدت بالمتخصصين و اصحاب المصلحة بطرح تساؤلات عديدة حول أهمية إعادة النظر في الاطر التنظيمية و التعاقدية و الرقابية التي تعمل على حماية حقوق جميع الاطراف ذات العلاقة، و تمكين الدائنين و العاملين من المشاركة في الدور الرقابي على أداء الشركات شأنهم في ذلك شأن حملة الاسهم.

هذا ما قد يُشير ايضاً الى ان علاج ما تعاني منه المنظمات و الشركات المساهمة و خاصة المصارف لن يكون بالاليات القانونية و الضوابط الادارية المختلفة فقط، وانما بالعلاقة التكاملية بين الجانب القانوني و الجانب القيمي، او على الاقل بإدماج قدر من القيم النبيلة في دوافع سلوك جميع المستويات الوظيفية و حتى في العلاقة بين المدراء و الملاك، و لو بتدرج في مستوى التطبيق على ان تكون الاخلاقيات عالية في مستوى التشريع.

مضاربات السوق و دور المصارف:

في معظم الازمات المالية تتم الاشارة الى انهيار سوق "وول ستريت" في الولايات المتحدة الامريكية؛ ماذا يعني انهيار سوق المال الامريكي في "وول ستريت"؟ و ما هي علاقته و ما شابهه من انهيارات بالمصارف و الازمات المصرفية؟

الانهيار جاء بعد ارتفاع ارباح فروق الاسعار في سوق "وول ستريت"، هذا النوع من ربحية المضاربة بدأ يزدهر في اواخر العشرينات من القرن العشرين مما ادى الى دخول مئات الالاف من الامريكيين للاستثمار و بقوة في سوق الاوراق المالية.

ارتفاع الاسعار المضطرب للاوراق المالية شجع افراد كثر لدخول هذا المجال و دفع المزيد كمستثمرين، هؤلاء المستثمرين بنوا الامل على زيادات اكثر في الاسعار، فالمضاربة إذاً دعمت الزيادات في الاسعار و خلقت فقاعة اقتصادية.

مؤشرات السوق في سبتمبر 1929 تجاوزت المستويات الطبيعية، في 24 اكتوبر 1929 زاد المعروض من الاوراق المالية في السوق بشكل كبير وصل تقريباً الى ما يزيد عن 13 مليون سهم، بهذا ارتفع العرض عن الطلب بشكل كبير و انحدرت الاسعار بشكل قوي و سريع الى ادنى مستوياتها مما ادى الى حالة من البيع المدفوع بحالة الدُعر. انتشر الخوف في اسواق المال و مكونات الاقتصاد و شعر الناس ان البلاد مقبلة على حالة ركود او حتى انهيار اقتصادي. استمرت تداعيات هذه الازمة لعقود من الزمن حتى عاد الاقتصاد الامريكي الى حالته الطبيعية، مؤشر داو جونز على سبيل المثال انخفض الى النصف ولم يعاود مستواه الطبيعي الا بعد ما يقارب الخمسة و عشرون عام.

النقطة المهمة في هذا السياق هي ان عدد ضخم من اولئك المستثمرين في المضاربات المالية كانوا قد اقترضوا من المصارف من اجل تمويل مشترياتهم من الاصول المالية ثم اعادة بيعها. خلال اغسطس 1929 وسطاء تجارة الاوراق المالية كانوا ببساطة يقرضون صغار المستثمرين اكثر من 60% من القيمة الاسمية للاوراق التي كانوا يشترون. نتيجة لهذا النوع من الاقتراض و أملاً في تحقيق المكاسب كان هناك ما يقارب من 8 مليار دولار امريكي في شكل ديون لتمويل معاملات من هذا النوع، وهو ما يعادل اكثر من كمية النقود المتداولة في الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

إذا سبب الازمة في سوق الاوراق المالية اساساً هو ضخ مبالغ ضخمة في السوق مما ادى الى ارتفاع الاسعار الى مستويات غير طبيعية و هذا الارتفاع أغرى مستثمرين آخرين و ناس من خلفيات و طبقات مختلفة لاستثمار اموالهم في الاوراق المالية. ارتبطت المصارف ارتباطاً عضوياً بالازمة عندما اشتركت في الاستثمار بتمويل المستثمرين عن طريق قروض بشروط اغرت الكثيرين الامر الذي ضاعف الاستثمارات و رفع الاسعار مرة اخرى، اثر الازمة هذا بدوره نتج عنه عدم السداد و تلاشي اموال المستثمرين، أي ديون ثقيلة افقدت المصارف سيولتها للودائع و حتى المصروفات، فاعلنت افلاسها.

المسؤولية المحدودة:

المسؤولية المحدودة مفهوم يقصد به ان الالتزامات المالية على شخص ما محدودة بقيمة معينة، متعارف عليها الى حد كبير بقيمة استثمارات الشخص في شراكة ذات مسؤولية محدودة. إذا تمت مقاضاة شركة ذات مسؤولية محدودة فإن المدّعون يقاضون الشركة و ليس ملاكها او المستثمرين فيها. بمعنى ان حامل السهم في هذا النوع من الشركات غير ملتزم شخصياً بسداد الديون المترتبة على الشركة. كذلك الامر في بعض شركات التضامن التي تنص في تأسيسها على المسؤولية المحدودة لبعض الشركاء كما هو الحال في شركات التوصية البسيطة على سبيل المثال، فالمسؤولية محدودة لذلك الشريك الموصي

فقط. اما في شركات التضامن فجميع الشركاء مسئولون مسئولية غير محدودة فيما يتعلق بجميع ديون الشركة و التزاماتها الاخرى. بالرغم من ان التزامات حامل السهم تجاه اعمال الشركة محدودة إلا انه مازال مسئولاً عن تصرفاته الشخصية، فمثلاً إذا قام احد المدراء المساهمين بتقديم ضمانه شخصية لدائني الشركة فإن هذه المسئولية قائمة و لا يلغيتها شرط المسئولية المحدودة للشركات، و هذا المساهم يترتب عليه الالتزام بديون الشركة بالرغم من ان بقية المساهمين لا يشملهم ذلك.

ظهور المسئولية المحدودة سهّل دخول الاموال في المشاريع الصناعية الضخمة لأنه بإزالة الخوف من ان تلحق التزامات المشروع الاموال الخاصة عند التصفية ازدادت رغبة كبار المستثمرين لدخول مجالات كانوا متحفظين تجاهها من قبل. كميات ضخمة من رؤوس الاموال الخاصة اصبحت متوفرة، و امكانية التداول للاسهم وفرت درجة من استمرارية تمويل المشروعات لم تكن متوفرة من قبل.

بفضل هذا "الحق" إن صحّ التعبير- هذه الميزة القانونية - اصبح دخول المساهمين الملاك في الادارة امراً متزايداً و شائعاً منذ نهاية القرن التاسع عشر. في سنة 1989 اشترط الاتحاد الاوروبي على جميع الدول الاعضاء ان يتم السماح للأفراد بالاتجار في شكل منظمات قانونية على اساس المسئولية المحدودة، و بناءً عليه في سنة 1992 سُمح بتكوين شركات ذات مسئولية محدودة بملكية فرد واحد.

من الاساس كانت هناك وجهات نظر غير متقبلة لفكرة المسئولية المحدودة بشكل تام لهذا رغم المزايا المعروفة للمسئولية المحدودة فقد وُجّهت لها العديد من الانتقادات كان أهمها: (D.P. & D.T; 2012)

1. هناك من رأى انها ستؤثر سلباً على معايير المصادقية و النزاهة.
2. بعض النقاد يرون ان المسئولية المحدودة متحيزة للديون المضمونة بضمانات شخصية او عينية، بينما صغار الدائنين تركوا يواجهون المخاطرة.

3. كذلك يرى البعض الآخر انه حتى و ان كانت المسؤولية المحدودة توفر مزايا للاعمال و

الاستثمار يفترض أن لا تمتد للاعفاء من الالتزامات تجاه البيئة و الاصابات الشخصية.

أصل فكرة المسؤولية المحدودة و "الكوليجانزا":

كان القرن الثاني عشر و الثالث عشر للميلاد من اكثر الفترات التي شهدت حركة غير عادية في ما يتعلق بتكوين المؤسسات و شكلها القانوني. مع بداية القرن الرابع عشر ظهرت عدة تطورات مالية من اهم ما تضمنت كان؛ حق او فرصة المسؤولية المحدودة في المشروعات المشتركة، ادوات راس المال و الدين، سوق الدين، قوانين الافلاس التي ميزت بين الافلاس و اللأسيولة، محاسبة القيد المزدوج، مصارف الودائع، و تعليم العلوم المالية. و اغلب هذه الاختراعات يمكن ان تُعزى الى الطلب على التجارة بعيدة المدى التي ازدهرت في المدن الايطالية - تحديداً من و إلى فينيسيا و بقية اوربا في ذلك الوقت - و المؤسسات في شكلها الاولي ساهمت في تسهيل و تشجيع التجارة بعيدة المدى. هذا بدوره يقودنا الى اهم منظمات الاعمال في تلك الحقبة و التي تطورت عبر العقود الموالية إلى ان وصلت الينا في شكلها الحالي كشركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة، وطنية و متعددة الاجنسية - بدأت فكرة المسؤولية المحدودة من هنا بما يسمى "الكوليجانزا" (Colleganza) ...

الكوليجانزا هي عبارة عن عقد شراكة تجارية بعيدة المدى عُرف في فينيسيا الايطالية في القرون الوسطى. هذا العقد يوضح اسماء الشريكين - التاجر المقيم و التاجر المسافر، رأس المال المدفوع من قبل التاجر المقيم، خط سير الرحلة و المواني التي ستعبر، ثم اساس توزيع الارباح. بمجرد ما يعود التاجر المسافر الى فينيسيا تسوى حسابات هذه الشراكة و ينتهي المشروع - و الجدير بالذكر ان هذا العقد هو تماماً عقد صيغة المضاربة في الصيرفة الاسلامية.

في الشكل الاولي للكوليجانزا كان التاجر المقيم يقدم كل رأس المال و له 75% من الارباح، و التاجر المسافر لا يقدم شيئ من رأس المال و له 25% من الارباح. و لكن إذا واجهت الرحلة او الشراكة بالكامل خسائر فهي على عاتق التاجر المقيم، و إذا تجاوزت الخسائر رأس المال عندها المقيم لا علاقة له بذلك و تنحصر التزاماته فيما استثمر - هذا طبعاً يشير الى ان التاجر المسافر قد تداين خلال الرحلة. بهذا الشكل هذا النوع من الشراكة و فر محدودية للالتزامات الاعمال و فصلها عن التزامات مالكيها بشكل قانوني فريد من نوعه. هذا النوع من العقود عبر القانون الروماني أُعتبر اصل فكرة الشركات الكبيرة ذات المساهمة الواسعة في الفترات اللاحقة. (D.P. & D.T; 2012)

مصرف ليمان برذرز: Lehman Brothers Bank

عندما انهارت شركة إنرون Enron عملاق الطاقة الامريكي في 2002 أُعتبرت اكبر كارثة اضررت بالمستثمرين منذ ازمة وول ستريت Wall Street سنة 1929. ولكن عجز مصرف ليمان برذرز عن مقابلة التزاماته في سبتمبر 2008 أُعتبر من اكبر الافلاسات في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، و أُعتبر المحرك لأزمة اسواق الائتمان التي تطورت إلى ازمة اقتصادية عالمية عميقة. حيث قُدرت المستحقات على المصرف بحوالي 450 مليار دولار و الموجود منها لمقابلة طلبات الدائنين حسب ما اقرّ القضاء هو فقط 65 مليار (Wolff: 2011).

إفلاس ليمان برذرز كشف عن العديد من اعمال الفساد في المصارف العالمية في الولايات المتحدة و في اماكن اخرى.

في هذه الاعمال و التصرفات غير العادلة و التي منها ما يُعرف بإدارة الارباح Earnings Management تم استخدام اساليب "مقبولة و شبه مقبولة قانوناً"، اي انه تم خرق روح القانون و نص القانون احياناً. كما هو الحال في شركة إنرون Enron و غير إنرون المدراء التنفيذيون كافئوا انفسهم

جيداً بينما الشركات كانت في طريقها للانهييار، ففي اكتوبر 2008 المدير التنفيذي لليمان بردرز Richard Fuld أكد على انه كان قد اخذ "فقط" 310 مليون دولار مكافآت خلال السبع سنوات الاخيرة. الى حد كبير ليمان بردرز سقط بسبب استثمارات الضخمة في اوراق مالية تعتمد على عقارات منخفضة التصنيف sub-prime mortgages، هذه الاوراق المالية تم تقييمها و اعتبارها مضمونة من قبل شركات كبيرة معروفة مثل مودز Moody's و ستاندر اند بورز S&P (Kwabena Boamah: 2011).

بالنظر الى انهيارات سابقة و الى ليمان بردرز على وجه الخصوص من حيث الحجم و الخبرة و التوقيت سقوط مؤسسة بهذه الخصائص يُشير الى طبيعة نظامية systematic للانهيارات المالية. مما يُثير التساؤلات حول دور إدارات المخاطر و الالتزام بأسس و اليات الحوكمة عندما نجد أن غالبية أصول ليمان بردرز ذات طبيعة طويلة الاجل، هذه الاصول تقابل التزامات في معظمها قصيرة الاجل، هذا في ظل رأس مال يُقدر تقريباً بـ 25 مليار دولار!

ما دامت إدارة المخاطر من مسؤوليات إدارة الشركة إذاً بإمكانها ان تضع قيود على حرية الاستثمار و درجة المخاطر المقبولة. هذا ما لم يحدث في مثل هذه المصارف، لأن الارتباط بين درجة المخاطر و الربحية ذو علاقة طردية الامر الذي يعني ان انخفاض المخاطر يعني انخفاض الارباح، و الاله هنا هو انخفاض مكافآت الادارة المرتبطة بارباح المصرف السنوية Bonuses. فالسؤال الذي يطرح نفسه هو؛ من أين لإدارة مؤسسة بمثل هذا الحجم، ويمثل هذه العلاقة الحساسة بين الاصول و الخصوم، مؤسسة ترتبط بعلاقة عريضة مع طبقات المجتمع المختلفة - أن تستهين بقواعد الرقابة و مؤشرات المخاطرة و معايير الحوكمة و الضوابط المصرفية؟ بحيث تتبنى هذه السياسة الهجومية في الاستثمار، و تعتمد التركيز بدلاً

من التنوع في تشكيلة الاصول، مع أن الخطر اكثر من واضح للادارة و احتمال حدوث الخطر عالي جداً.

خصوصية المصارف:

عندما نرى ميزانية لاحدى الشركات بطبيعة الحال يقابلنا في الجانب الايمن ما بحوزة الشركة من اصول مختلفة، كما نجد في الجانب الاخر الاموال من مصادرها المختلفة معرّفة في شكل الخصوم و حقوق الملكية، و عندما نرى حقوق الملكية تحظى بالنسبة الاعظم بالنسبة للاجمالي نعرف ان هذه الشركة ذات رفع مالي منخفض Low Geared Firm، عندما يحدث العكس حيث نرى الخصوم تحظى بالنسبة الاعظم إذا الشركة ذات رفع مالي عال High Geared Firm.

حتى نقرب من المصارف و دور الرفع المالي نفترض ان لدى مستثمر معين منزلاً اشتره بأمواله الخاصة 500 الف دينار مثلاً. بعد فترة، إذا ارتفعت قيمة المنزل بنسبة 10% فإن قيمة حقوق الملكية المقابلة لهذا الاصل سترتفع بنسبة 10% ايضاً، كذلك الامر إذا انخفضت قيمة المنزل تتبعها حقوق الملكية بنفس القيمة و نفس الاتجاه. ماذا لو عدنا من البداية و كان على نفس المستثمر الاقتراض بنسبة 90% من قيمة العقار و يستطيع ان يمول هو نسبة الـ 10% من امواله الخاصة - أي انه سيقترض 450 الف دينار كقرض عقاري. في هذه الحالة إذا ارتفعت قيمة العقار بنسبة 10% فإن رأس المال أي اموال الملكية قد ارتفعت بنسبة 100% - من 50 الف الى 100 الف - . ماذا يحدث إذا انخفضت قيمة العقار بنسبة 10%، عندها يخسر المستثمر رأسماله بنسبة 100%. هذه الخاصية - التقلب العالي Extra Variability تعزى الى الاقتراض، أو ما يعرف في وسط التمويل بالرفع المالي الذي يؤثر في اموال الملكية و هو ما يسمى تحديداً الخطر المالي او الاضطراب الإضافي Financial Risk or

Additional Volatility. إذاً المؤشر الاول في تشخيص المشكلة يتمثل في التمويل الخارجي - في

استعمال اموال الغير في استثمارات عالية المخاطرة.

حتى تقترب من الدافع وراء استعمال اموال الغير في استثمارات عالية المخاطر و بنسب عالية مقارنةً

باموال الملكية نفترض ان امام مستثمر فرصة شراء منزل إضافي كاستثمار عن طريق المصرف. تم

تقديم المستندات و وافق المصرف بعد ان رأى في العقار ضمان عالي الجودة يغطي القرض و عوائده،

مع توفر الشروط الاخرى. المهم هنا هو انه عند اختيار المستثمر للمنزل الذي هو العقار اداة الضمان

انه كان حريصاً على "نوعية العقار و مكانه و جودته و كل ما يتعلق بالحفاظ على قيمته" و ذلك حتى

يمكن ان يستفيد من عوائده و يسدد الالتزامات التي عليه للمصرف، و يتصرف بعدها بحرية. هذا الالتزام

التمثل في الحذر و الحفاظ على قيمة الاصل الذي يمثل الاستثمار هو التزام طبيعي لان الالتزام بالسداد

الالتزام قوي، فهو التزام منطقي و قانوني يفرض مسؤولية كاملة تجاه المصرف، و يطال اي قيمة مالية

تخص المستثمر يمكن ان يصل اليها القانون و العقد المبرم بينه و بين المصرف. لكن لو عدنا الى اول

الافتراض عند تقديم المستندات للمصرف و وُجِدَ خيار قانوني ينص على إبراء ذمة المقترض إذا فشل

المشروع. إذا انهارت قيمة العقارات مثلاً على المقترض فقط تسليم المفتاح و غير مُطالب بشيء. ففي

هذه الحالة الموقف الاول للمستثمر قبل اختيار المنزل سيكون مختلف - كيف و لماذا؟

كيف؛ عندها سيختار اكثر العقارات قيمةً "دون التركيز على جدواه المستقبلية" لأن المصرف قدم له ميزة

قانونية تسمح له بالاستفادة دون التزام يُعادلها. هذه الميزة هي "المسؤولية المحدودة" التي تجعل

المستثمرين يتبنون اعلى المخاطر باقبالهم على استثمارات عالية العائد عالية التذبذب- لماذا؛ لأنه في

حالة النجاح المكاسب ستكون ضخمة و في حالة الفشل الخسارة ستكون محدودة.

في علم التمويل الحديث يحاول الباحثين تقييم هذا الخيار القانوني المعروف باسم "حق" المسؤولية المحدودة تماماً كما يتم تقييم الخيارات في سوق المشتقات المالية، و تقريباً توصلوا الى ذلك. هذا على اعتبار ان المسؤولية المحدودة هي خيار تأجيل الخروج او العذول عن الاستثمار لكنه مؤجل، ما دام مؤجل فيبحثون في ما هي قيمته الآن او عند اي تاريخ قبل تنفيذه؟ للمزيد حول هذا الموضوع و تقييم المستقبلات يمكن الرجوع الى Ryan 2010 و Reilly & Brown 2003.

في ما يتعلق بالمصارف، تحديداً المصارف التجارية التي تعمل بالفائدة يمكن ان يُنظر اليها على انها مؤسسات تتبع المال بسعر اعلى نسبياً من السعر الذي اشترته به. فهذه المصارف بحكم اختلافها عن المصارف الاخرى حيث تعتمد في تمويل استثماراتها على الودائع فهي تعمل في ظل حساسية عالية في ما يتعلق بمتناقضات السيولة و الربحية و الامان. لهذا فهي مطالبة بنسب ملاءة معينة لرأس المال بالنسبة للاستثمارات، هذه النسب تحدها المصارف المركزية و ضوابط العمل المصرفي الاخرى. لكن في الواقع العملي عملت الكثير من المصارف في العقود الماضية في ظل نسب تصل الى اكثر من 80% تمويل خارجي و اقل من 20% حقوق ملكية، و هذا حتى في دول متقدمة و في مصارف عملاقة. تحاول هذه المصارف تحقيق توازن ما بحيث تغطي الاستثمارات الاكثر مخاطرة نسبياً بدرجة اكبر بأموال الملكية و الاستثمارات الاقل مخاطرة تغطي بنسبة اقل من اموال الملكية. لكن تبقى هناك خصوصية لمصارف دول اقتصاد السوق حيث ملاك رأس المال المستثمرين الذين هم حملة الاسهم - ليسوا قطاع عام كما هو الحال في معظم مصارف العالم الثالث - حملة الاسهم يحفزون الادارة على ركوب المخاطر، و الادارة في معظم الحالات المشاهدة من ازمات تُقدّم على ذلك. و الدوافع تقريباً معروفة لعل اهمها نشوة النجاح - و إن كان غير حقيقياً، و الاستمرار في الادارة، و الالم في هذا بالتبعية هو المكافآت و المزايا العالية المرتبطة بنتائج اعمال المصرف السنوية (Ryan; 2010).

إذاً أساسيات المشكلة تكمن في وجود تضارب للمصالح و عدم وضوح للمصداقية ترجح فيه كفة مصلحة مجموعة صغيرة على حساب مصلحة المصرف و المودعين و الاطراف الاخرى، و الضوابط الوضعية المحاسبية و المصرفية تكاد لا تكفي لمنع الانحراف عن الاهداف.

وجهة نظر أخلاقية:

النظر في الازمات من وجهة قيميّة اخلاقية يتطلب معايير في شكل نصوص تدعمها حالات و احداث تشكّل امثلة عملية تشرح النصوص و تبين مدى الالتزام بتلك المعايير و الانحراف عنها، هذه الخصائص نجدها و اكثر منها في الشريعة الاسلامية. فإذا اخدنا اسباب الازمات من وجهة نظر اسلامية نجد الاسباب ترجع الى ممارسات محرمة اسلامياً في الاغلب و غير مقبولة اخلاقياً بشكل عام - أي حتى بالمعايير غير الاسلامية. حيث نجد من ضمن ما اشتملت عليه تلك العقود و الممارسات من شبهات و مخالفات صريحة ما هو تقليدي و معروف كقوائد القروض و التأمين، إلى ما هو مُبتكر و غير تقليدي كالتوريق و بيع الدين و المشتقات و ما تتضمن هذه المعاملات من غرر و من مخالفات لنصوص صريحة.

هذا بالإضافة الى كون التوسع في مثل هذه العقود و المعاملات ادى الى اتّساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي، فالأول يقوم على الانتاج و القيمة المضافة و الثاني يعتمد على فروق الاسعار و البناء على التوقعات، و الاقتصاد المالي الغربي على الاقل في معظمه يتعارض في شكله و مضمونه مع معايير و اهداف الاقتصاد الاسلامي. فالاصل ان الاقتصاد المالي نشأ لدعم الاقتصاد الحقيقي و لكن نظراً للتوسع في المديونية و المضاربة و الاشتقاق حدث الانفصال بينهما تقريباً. حيث ان الاستثمار المالي يعتمد على الديون و البناء عليها في شكل ديون مركّبة و خلق ما يبدو و كأنه توازن و لكنه تركيب هش يعتمد في بناءه على قوة العقود القانونية و ليس على انتاجية المشروعات الممولة.

فخلقَ تصورات تبدو تمويلية استثمارية و ما هي في الغالب إلا ما عُرف بالفقاعات. حيث أن ظهور أي خلل في أي من بناءات الديون المركبة كما حدث في أزمة التمويل العقاري - بدايةً بارتفاع اسعار الفائدة و زيادة العرض في سوق العقار ثم عجز المدينين عن السداد فاهتز البناء و لم تتمكن العقود القانونية من منع الافلاس و لا الحد من تبعات الانهيار، و حدثت الازمة.

العلاج من وجهة نظر قيمية اسلامية يتطلب التعامل مع الاسباب مع عدم إغفال الاعراض، و هنا رغم توفر أغلب الضوابط و الشروط القانونية تقريباً في اغلب الممارسات المشار اليها إلا انها لم تعد تفي بالغرض لان الاضرار حدثت و لم يطل القانون كل المسؤولين عن ما حدث. هذا العجز او القصور القانوني في تأدية دور الزجر او الوقاية من عمليات الاحتيال و الغرر تطلب الدعوة الى المكمل القيمي الاخلاقي في المعاملات المالية. بمعنى ان الامر يتطلب ربط العقود و الممارسات التمويلية و الاستثمارية بالقيم النبيلة فكر وسلوك - مبادئ و عمل - و التي هي موجودة و مصنفة و مفصلة في شكل عقود و قواعد و امثلة لممارسات مشابهة، جميعها نجدها في التشريع الاسلامي. و التي تبدأ من التحذير من القيم و الاخلاق المذمومة و التي في هذا المجال تدور في إطار النفعية البحثية، ثم تعمل على ترسيخ القيم العليا و الاخلاق الحسنة التي اقلها العدل و ترقى الى الاحسان و الايثار.

و في نفس السياق و في إطار البحث عن النصوص ذات العلاقة في ما يجري؛ نجد الموضوع يثير تساؤلاً حول موقع القاعدة الشرعية "الخارج بالضمان" من الميزة قانونية "المسئولية المحدودة"، فهذا الحديث الشريف المختصر في كلمتين يشكل أساس من أسس المعاملات في الاقتصاد الاسلامي و له علاقة باحكام العديد من الفروع و الجزئيات في المسائل المالية لاسيما المستجدة. فالخارج كما جاء في منظور الحق (2009) هو كل ما يعطيه الاصل و ما يحصل منه من اعيان و نماء في شكل غلة و فائدة و منفعة. و الضمان في هذه القاعدة هو الضمان الخاص أي الناشئ عن السبب المشروع، و معناه

الذي يعنينا هنا هو تحمل التبعة و الالتزام بتحملها. و الاصل ان الربح - الخراج، انما يُستحق في الشرع بالمال و اما بالعمل و اما بالضمان. و هكذا في قواعد اخرى ذات صلة كالغنم بالغرم و نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يُضمن، و نجد عند الفقهاء استعمال هذه القواعد بمعنى ان من ينال نفع الشيء يجب ان يتحمل ضرره (بن حيدر: 2020). عليه نجد هذه القاعدة تتعارض مع محدودية المسؤولية في شركات الاموال و المصارف تحديداً.

وللمصارف خصوصية طبعاً كما تمت الاشارة من حيث اعتمادها على التمويل الخارجي المتمثل في الودائع و هي المكون الاكثر حساسية في هيكلها التمويلي. ولكن بالرغم من كون المصارف الاسلامية تعمل في ظل مبدأ المشاركة في عقودها في المجل و "الشراكات اقرب للعدل منها للمؤاجرات " لكن اشكالية المسؤولية المحدودة لازالت قائمة ايضاً، فمثلاً عندما يكون المصرف مضارباً وحدثت خسارة سببها المصرف؛ فكيف يمكن محاسبته كمضارب مقصر و هو محمي بالميزة القانونية التي تحدد مسؤوليته في قيمة رأس مال المصرف فقط؟ و هل سيمارس المودعين المستثمرين الرقابة على الملاك بحكم عقد المضاربة و يبقى الملاك مسؤولون عن التقصير و خيانة الامانة التي قد تقع فيها الادارة؟ هذا عملياً غير ممكن لأن الملاك مسؤوليتهم محدودة، مما يجعل هذه العلاقة غير مُجدية الا اذا اصبحت مسؤولية الملاك غير محدودة و تطالهم الخسارة الى اموالهم الخاصة. و تمتد الاشكالية حتى الى توزيع الارباح بين اصحاب الحسابات الاستثمارية و الملاك الامر الذي يثبت ان هناك تفاوت بين العائد الذي يحصل عليه الملاك و العائد الذي يحصل عليه المستثمرين، لذلك يُشير بعض الكتاب (الرقبي: 2010) الى ان العلاقة الاكثر عدالة و التي قد تتجاوز عدد من الصعوبات هي علاقة المشاركة بين المودعين و الملاك و تكون الادارة وكيلاً لهم و تخضع لرقابتهم جميعاً.

اما من جهة ضمان الودائع، فعندما بدأت المصارف الاسلامية نشاطها توقع المودعين اصحاب الحسابات الجارية و الحسابات الاستثمارية معاملة تختلف فيما يتعلق بالعائد و استرجاع اصل الودائع، معاملة اكثر عدالة لأن المصارف الاسلامية يُقترض انها مبنية على مبدأ المشاركة خاصةً في نتيجة الاعمال. هذا بطبيعة الحال مقارنةً بما عليه الحال في المصارف التقليدية حيث لا تعطي هذه المصارف عائد على الودائع - على الاقل كما كان في ليبيا قبل القانون رقم (1) لسنة 2013. فالمصارف الاسلامية تقوم باستثمار هذه الاموال لصالحها على اعتبار انها ضامنة لها اي ستقوم بردها جميعها عند الطلب عملاً بقاعدة "الخارج بالضمان".

لعل المطالبة بعائد على هذه الاموال لاسيما الودائع تحت الطلب تأتي نتيجة لاستخدامها في الاستثمار، فبعض المصارف الاسلامية تعترف ببعض الحقوق لأصحاب الحسابات الجارية ولو مبدئياً بعد ان رأى بعض المفكرين جواز مشاركة هذه الاموال في العوائد تشجيعاً لاصحابها على الاستمرار في حفظ اموالهم لدى المصرف. إلا ان البعض الاخر من المفكرين رأى ان دفع عائد على هذه الحسابات يتعارض مع القاعدة الشرعية التي مفادها ان الوديعة المضمونة الرد غير المعرضة لمخاطر الخسارة لا تستحق عائداً محدداً مسبقاً و لا نسبة من الربح. فيبقى السؤال كما أشار الرقيبي (2010) هل هذه الودائع غير معرضة للمخاطر و مضمونة بشكل تام بالوضع القانوني الحالي للمصارف - تحديداً المسؤولية المحدودة للمالك؟ الاجابة حتى الان هي لا، لانه يبدو ان الخطر على الودائع قائم أي انه إذا حدثت مشكلة لن تسترد الودائع كاملةً في ظل حماية القانون للمساهمين بالمسؤولية المحدودة.

التحليل و الاستنتاج:

كما أشار بوعشة (2009) في الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية يبدو ان الفارق المهم في الازمات المالية للقرن الواحد و العشرون عن الازمات الاقدم خاصة ازمة 1929 هو

دور وسائل الاتصال الحديثة التي تميز هذه الفترة. فالامكانيات الواسعة و سرعة وصول المعلومة للمحللين و لمتخذي القرار و سرعة المعالجة و اتخاذ القرار جميعها تساعد في تشكيل تصورات متعددة و قابلة للمعالجة و النقد، و من ثم ربما ايجاد الحل السريع او التخفيف من الصدمة في الغالب. هذا بالإضافة الى ظهور الحوكمة كمصطلح مالي في نهاية التسعينات و انتشر مع بداية الالفية الثانية. جاءت الحوكمة كنتيجة لقصور في نظم المعلومات المالية و لتكملة ادوار كل من المحاسبة و المراجعة و الافصاح المالي عموماً، و بعد افلاس و انهيار شركات كبرى معروفة منها Zerox, WorldCom, Enron. من ضمن ما جاء في اهداف الحوكمة كنتيجة لدراسات و احداث متعددة هو تعزيز الفصل في المهام و المسؤوليات بين الادارة التنفيذية و مجلس الادارة في الشركات المساهمة، و كذلك لتمكين المساهمين و الدائنين و حتى الموظفين في الرقابة على عمل الشركات. فالتعارض في المصالح بين حملة الاسهم و الادارة و بين الشركة كوحدة واحدة و الدائنين و العملاء و المجتمع من ناحية اخرى يؤدي بالشركات و المنظمات عموماً الى الانحراف عن اهدافها و ما أنشأت من اجله، سواءً الاهداف التي تتعلق بتعظيم ثروة الملاك او التي تتعلق بخدمة المجتمع و الاستقرار في السوق المالي. فبالنظر الى و اقننا اليوم نجد نظم المعلومات الحديثة و الحوكمة و كل ما صاحبها من معالجات - و حتى مقررات لجنة بازل في ما يتعلق بالمصارف - و كذلك المثال التطبيقي الاكثر شهرةً في أمريكا وهو اعتماد الكونجرس لقانون سارباينس اوكتلي (SOX or SOA) Sarbanes-Oxley Act في يوليو 2002، جميع هذه الافكار و الممارسات لضبط الشركات و من ضمنها المصارف نحو تحقيق اهدافها بعدالة لم تكتمل في معظمها تقريباً، أي حتى و إن استطاعت ان تخفف من أثار الازمات لا زالت الازمات موجودة. ولعل انهيار مصرف ليمان برذرز Lehman Brothers شاهد على هذا. هذا مع ضرورة الاشارة الى ان الاسباب من وراء الافلاسات و الانهيارات ثم الازمات منها ما هو تقليدي و منها ما هو

إدعي فريد. كنيجه لذلك ظهرت اصوات في الاوساط العلمية كما في اوساط الاعمال تدعو الى دور اخلاقيات الاعمال و نزاهة الافصاح المالي في الشركات (ICAEW, 2007) كداعم و مكمل على الاقل لنظم المعلومات الحديثة و لمقررات الحوكمة.

من ناحية اخرى ما تجدر الاشارة اليه في هذه الازمات هو تدخّل الدولة! لأن الكثير من الدول ترى ان المصارف الضخمة التي تعاني من ازمات هي مصارف اكبر من ان تقع – Too big to fail. أشار Ryan (2010) انه في اكتوبر 2008 عقّد اجتماع في وزارة الخزانة البريطانية بحضور وزير المالية و سلطة الخدمات المالية و كل من محافظ مصرف انجلترا و كذلك مدراء المصارف البريطانية الكبرى – Lloyds Banking Group, Halifax Hbos, Royal Bank of Scotland. و كان ممثلو الحكومة من المالية و مصرف انجلترا يخاطبون مدراء المصارف لكونهم مصارف خاصة بأسلوب تحذيري غريب جاء فيه: انه "إذا لم توافق مصارفكم على تدخّل الدولة فلن تستطيعوا ان تفتحوا ابوابكم للجمهور غداً الاثنين"، بمعنى ان كل الحسابات ستجمد، الات السحب لن تعمل، الودائع لن تكون متاحة للسحب. يقول Bob Ryan إننا كنا على بُعد ساعات من انهيار مالي، لحسن الحظ ان الاتفاقية تمت و نحن اينما نحن الآن، لكنه كان قريباً الى ذلك الحد، على حافة انهيار للنظام المالي البريطاني.

إذاً الخشية من انهيار المصارف العملاقة و ضرورة تدخّل الدولة تأتي من دور المصارف النقدي المالي المجتمعي الذي تأثيره يصل حتى الى المستوى الفكري السياسي. فبعض الامثلة تشير الى ان في انهيار المصارف مأخذ على الرأسمالية كنظام اقتصادي، بحيث اصبح تدخل الدولة لانقاذ مثل هذه المصارف امر طبيعي رغم تكاليفه الضخمة و أدى في بعض الدول الى اقبال كاهل الدولة. و لعل ما هو اهم من التكاليف هو بعض التساؤلات حول مدى صلاحية النظام الرأسمالي و قدرته على الاستمرار، فالتدخّل

الحكومي الذي أُعتبر في الغالب مشكلة قد أصبح هو الحل، و ان حوكمة الدولة للمؤسسات الخاسرة قد يصبح هو السبيل الوحيد لإعادة تشغيل اهم دواليب الاقتصاد الرأسمالي الا وهو المصارف.

عليه .. الدرس المستفاد كما أشار Wolff (2011) هو انه لا يمكن الإطمئنان الى ان تكون المصارف العملاقة Large Scale Banking مصارف خاصة. لان ممارسات هذه المصارف تؤدي الى تكاليف غير مقبولة اقتصادياً و اجتماعياً. و وصل الامر الى ان أهتزت ثقة الافراد و المجتمع بالمصارف كمؤسسات مالية تعاقدية.

لمعرفة كيف حدث هذا الوضع نعود من جديد الى فكرة و أصل المسؤولية المحدودة حتى نستطيع ان نربط مفهوم المسؤولية المحدودة و انهيار المصارف. حتى نخرج باستنتاج مُبرر علينا ان نتذكر انه في بعض الشركات المساهمة لا سيما المصارف في الغرب لم تعد متحفظة تجاه المخاطر بل اصبحت من مُحبّي المخاطر، وقيمة الاسهم تزداد بزيادة الاصول الخطيرة. و من خلال دور الديون في المصارف المشار اليه اعلاه يمكن ان نرى ان السبب في نهاية الامر يدور حول دور و نشاط " الملاك و ليس الادارة ". رغم ان الملايين تُدفع للمدراء بناءً على الارياح السنوية إلا انها ليست السبب في الانهيار المتكرر للمصارف. فالمكافآت و المزايا تبقى اعراضاً و ليست سبباً.

هذه الرؤية تتم من خلال الربط بين النسبة العالية للديون في شكل خصوم ايداعية و تحفيز الادارة على ركوب المخاطر العالية ثم تحصن الملاك بحق المسؤولية المحدودة. هذا بالاضافة الى الشعور بالامان الذي يعطيه الامل بتدخل الدولة إذا حدث مكروه في المستقبل.

فالمسؤولية المحدودة إذاً، عندما أُخترت كفكرة لم تكن للمصارف، و لكنها جاءت كحاجة للشركات التجارية الاولية في الاساس. تلك الشركات الى وقتنا الحاضر تعتمد على رأسمال اموال الملاك بشكل اساسي و تقترض بنسب مقبولة من حقوق الملكية التي تُديرها. و هذا عكس ما هو عليه الحال في

المصارف بالذات - و الى حد ما شركات التأمين، التي تعتمد بشكل اساسي على اموال الغير من ودائع و بشكل ثانوي على اموال الملكية.

النتائج:

1. يمكن اعتبار أن المسؤولية المحدودة من أشهر الابداعات القانونية التي دعمت حركة رأس المال و تخصيص الموارد، كذلك سمحت لمحدودي الدخل و الذين لا يملكون الضمانات بالدخول في استثمارات جريئة نسبياً.

2. في ما يتعلق بالمصارف على وجه الخصوص خلفيات الازمات ترجع الى طبيعة تركيبة مصادر الاموال في المصارف التي تعتمد على الرفع المالي المرتفع بالنسبة لأموال الملكية، فكلما زادت نسبة الرفع زاد الخطر.

3. المزايا الربحية للرفع المالي هي الحافز للمصارف نحو استثمارات عالية المخاطرة، و المسؤولية المحدودة - كحصن منيع - تساهم بشكل أساسي في تحديد نوع الاستثمار و درجة خطورته المقبولة عند اتخاذ قرار الاستثمار، أي ما جعل المستثمر هجومي هما الربحية و الامان دون تعارض.

4. المكافآت العالية المرتبطة بالربح هي الاعراض و ليست السبب، نستطيع القول ان المتهم الحقيقي هم الملاك - حملة الاسهم لانهم هم الطرف الذي يقود العملية - هم من يختار المدراء و يضع الشروط و السياسات.

5. الملاك بهذا الشكل القانوني و في ظل المخاطرة العالية للاستثمارات لديهم الفرصة لكسب الكثير و خسران القليل في حالة الفشل و هذا ما توفره المسؤولية المحدودة، - و هذا ما يتعارض مع العديد من

القواعد المنطقية التي تُقرن العائد بالمخاطرة، و كذلك المبادئ القيمة كقاعدة الخراج بالضمان التي تعني أن استحقاق العائد مشروط بتحمل المسؤولية المرتبطة به.

6. حسب النتائج اعلاه انهيارات المصارف يمكن ان تتكرر، ما لم تتغير الاسباب.

7. أن المسؤولية المحدودة طُبقت و لم تفسر للأطراف ذات العلاقة خصوصاً اصحاب الودائع و صغار المستثمرين.

8. تدخل الدولة لانقاذ المصارف يبدو انه يعطي الكثير من الشعور بالأمان لحملة الاسهم و لإدارات المصارف و هذا ما يُضيف درجة أخرى من الامان الذي بدوره قد يعمل كمحفز جديد نحو تبني مخاطر اكبر.

9. من الدروس المستفادة أنه لا يمكن الارتياح بأن تكون المصارف العملاقة مصارف خاصة. سلوكيات المصارف في الغرب تشير الى تكاليف غير مقبولة اقتصادياً و اجتماعياً، و اهتزت ثقة الافراد و المنظمات في المصارف بهذا الشكل كمؤسسات تعاقدية، كما أثرت تساؤلات حتى حول صلاحية النظام الرأسمالي.

10. المسؤولية المحدودة كفكرة أصلاً لم تكن للمصارف، ولكن كانت حاجة لشركات تجارية تعتمد في استثماراتها على اموال الملكية بشكل اساسي.

التوصيات:

1. على المصارف أن تعلن و تفسر بوضوح و بشكل كاف للدائنين و المستثمرين الحاليين و المتوقعين معنى و أبعاد المسؤولية المحدودة حتى يصبح القرار بيدهم، و إذا وافقوا عليها فقد وافقوا على قبول المخاطرة بإرادتهم. لأن عدم بيان معنى و آثار المسؤولية المحدودة لهذه الاطراف يُعتبر نوع من الغرر لا يُستهان بآثار الجهل به.

2. على المصارف الالتزام بأن لا تقتصر في المدى القصير و تقرض للمدى الطويل، أي التأكيد على الالتزام مبدأ تقليدي معروف هو الموازنة الزمنية بين الاصول و الخصوم.
3. لحل إشكالية المسؤولية المحدودة و الاحتياط للمستقبل نحتاج الى ان ننظر الى تأثير ميزة المسؤولية المحدودة على نظرية الوكالة.
4. في حال كانت هناك ضرورة لمحدودية المسؤولية يقترض بحث جدوى و ابعاد الضمانات الاخرى الممكن الحصول عليها من المالك والادارة، لاسيما الضمانات الشخصية.
5. طبيعة عمل المصارف تقرض حجم عالي من الودائع و الخصوم الاخرى بالنسبة لأموال الملكية، إذاً يبقى الالتزام بقواعد الحوكمة و بمعايير الملائمة عنصر مهم لتخفيض المخاطر.
6. الالتزام بتخصصات المصارف و طبيعة النشاط بحيث لا يتم الخلط بين المصارف التجارية و مصارف الاستثمار، لأنه يقترض في الاولى التحفظ تجاه الاستثمارات عالية المخاطرة.
7. على المصارف إزالة كل ما من شأنه ان يسبب غرر أو غموض في نصوص العقود بين المصرف و عملائه، لاسيما التعديلات المستقبلية في الالتزامات من عمولات و نسب العوائد.
8. يقترض ان لا تعتمد الدول على مصارف القطاع الخاص الضخمة كداعم للاقتصاد، فهي لم تعتمد في التعليم و الصحة و الجيش على منظمات خاصة وذلك لحساسية العلاقة بين هذه القطاعات و المجتمع، فكذا الامر بالنسبة للمصارف.
9. تحديد حجم المصارف حتى تتحرك في حدود امكانياتها، و تعي انها يمكن ان تخسر و ان الدولة لن تكون سنداً لها في جميع الاحوال، ثم إذا ما خسرت فإن تأثيرها على النظام المالي سيكون محدوداً.
10. مراقبة نشاط و حجم المصارف الخاصة في ليبيا في ظل النتائج و التوصيات أعلاه.

11. الاثار الواقعة للمسئولية المحدودة تتطلب نقاش و دراسات على المستوى العام و الاكاديمي حول البعد الاخلاقي لهذه الميزة القانونية.

المراجع

- الرقيبي، جمعة محمد (2010). حوكمة العلاقة بين اطراف التعاقد في الصيغ الاسلامية (المرابحة و المضاربة)، مؤتمر الخدمات المالية والاسلامية الثاني. طرابلس.
- بن حيدر، عيسى (2020). <https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-08-05-1.3929342#:~:text=>
- بوعشة، مبارك (2009). الازمة المالية: الجذور، الاسباب، الافاق. الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية. جامعة فرحات عباس. الجزائر.
- سعود، المكي معتوق و القصير، ابتسام محمود (2012). دور حوكمة الشركات في دعم ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية. مجلة الاقتصاد و التجارة - كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، العدد (1).
- منظور الحق، أنيس الرحمن (2009). الازمات المالية العالمية - اسبابها و علاجها من منظور اقتصاد اسلامي. كلية العلوم الاسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.
- منظور الحق، أنيس الرحمن (1430هـ:2009م). قاعدة الخراج بالضمان و تطبيقاتها في المعاملات المالية. رسالة دكتوراه - دار ابن الجوزي. الطبعة الاولى.

- Diego Puga & Daniel Trefler (2012). International Trade and institutional change: Medieval Venice's Response to Globalization, Discussion paper. Centre of Economic Policy Research.
- ICAEW, (2007). Reporting With Integrity: An initiative from the Institute of Chartered Accountants in England and Wales, *Information for Better Markets*
- Kwabena Boamah (2011). The collapse of Lehman Brothers – How it happened. Swiss Management Center (SMC) University.
- Reilly F. & Brown K. (2003). Investment Analysis and Portfolio Management. Australia, Thomson South Western. 7th edition.
- Ryan Bob (2010). Who robbed the bank? Inaugural Lecture. University of Gloucestershire, Cheltenham, UK.
- Wolff R. (2011). Lehman Brothers: financially and morally bankrupt. The Guardian, UK.
<https://www.theguardian.com/commentisfree/cifamerica/2011/dec/12/lehman-brothers-bankrupt>

التحوط (Hedging) : دراسة وصفية من منظور المنهج المالي الإسلامي

الدكتور/ هشام كامل قشوط

أستاذ مشارك (قسم التمويل والمصارف - كلية المحاسبة - جامعة غريان)

Hesham.gashoot@gu.edu.ly

المستخلص:

سلطت الدراسة الضوء على التحوط المالي كعاملات مستحدثة لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، وذلك في إطار القرارات الجمعية الصادرة بالخصوص. وقسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية بما فيها الخاتمة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: (أ) التحوط يتضمن الوقاية والحماية للمال من المخاطر. (ب) عقود التحوط تستخدم لحماية الاستثمار من المخاطر. (ج) يتوقف الحكم الشرعي في التطبيقات العملية لصيغ التحوط في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية على مدى التزامها بالضوابط.

الكلمات الرئيسية الدالة: التحوط، المعاملات المالية، الفقه المالي الإسلامي.

Abstract:

The study sheds light on financial hedging as innovative risk management transactions in Islamic financial and banking institutions, within the framework of the collective decisions issued in particular. The study was divided into three main axes, including the conclusion.

The study reached several results, the most important of which are: (A) Hedging includes prevention and protection of money from risks. (b) Hedging contracts are used to protect an investment from risk. (C) The Shariah ruling on the practical applications of hedging formulas in Islamic financial and banking .institutions depends on the extent of their compliance with the controls

Key words: hedging, financial transactions, Islamic financial jurisprudence

أولاً : الإطار العام للدراسة

1 - 1 المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد μ . وبعد؛ فإن مما لا شك فيه إن ظهور التحوط ومعاملاته في الصناعة المالية -عموماً- وبخاصة في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية له دور كبير في حماية العمليات والأصول سواء أكانت على حده أو ضمن تشكيلة محفظة مالية. وهذه الحماية من الخسارة أو النقص مطلب شرعي داخل ضمن مقصد حفظ المال وهو أحد المقاصد الضرورية التي جاءت الشريعة الإسلامية برعايتها وحفظها.

1 - 2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ستحاول الدراسة، صياغة الرؤية الخاصة بالمنهج المالي الإسلامي اتجاه موضوع التحوط وآلياته المطبقة في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، وذلك من خلال صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات الأساسية الآتية:

(أ) ما طبيعة التحوط المالي، وما هي أنواعه؟

(ب) ما هي الصور العملية المعاصرة لمعاملات التحوط المالي؟

(ج) ما هي الضوابط الشرعية المستخلصة من القرارات الجمعية بخصوص معاملات التحوط المالي؟

1 - 3 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى محاولة تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

(أ) التعرف على ماهية التحوط المالي وأنواعه وضوابطه العامة.

(ب) بيان الآليات العملية لمعاملات التحوط المالي في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.

(ج) تحديد الضوابط المستخلصة من القرارات الجمعية بشأن معاملات التحوط المالي.

1 - 4 أهمية الدراسة :

تبدو أهمية الدراسة من أنها تعرض الأحكام الشرعية العامة المتصلة بالتحوط المالي كعقود

مستحدثة يتم من خلالها إدارة المخاطر، وأيضا توضيح معاملات التحوط المشروعة سواء الأصلية

والبدلية وكذلك معاملات التحوط الغير مشروعة.

1 - 5 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على ما يلي:

(أ) المنهج الوصفي، وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية ذات العلاقة بموضوع التحوط المالي.

(ب) المنهج الاستدلالي، ويتمثل في استقراء الواقع العملي لتجربة المؤسسات المالية والمصرفية

الإسلامية بشأن معاملات التحوط، وبيان مدى مشروعيتها في ظل القرارات الجمعية.

1 - 6 الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات متخصصة تناولت موضوع التحوط المالي بشكل عام من حيث التعريف به

وأنواعه وآثاره وبيان أحكام آلياته المنفذة، ومنها الأوراق البحثية المقدمة للندوة العلمية الثانية التي بعنوان:

التحوط في المعاملات المالية الضوابط والأحكام، والمنعقدة 26 - 27 إبريل 2016م بإشراف منظمة التعاون الإسلامي (مجمع الفقه الإسلامي الدولي).

وكذلك القرار 238 (24/9) الخاص بعمليات التحوط في المؤسسات المالية الإسلامية، والصادر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي (منظمة التعاون الإسلامي) الدورة 24 في دبي لسنة 2019م.

وما يميز هذه الدراسة في كونها جامعة لما هو متفرق عن عمليات التحوط، وتوضح ايضاً أهم التطبيقات المختارة في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية. هذا مع استخدام الأمثلة العملية ما أمكن.

1 - 7 هيكلة الدراسة: اشتملت الدراسة إلى التالي:

(أ) الإطار العام للدراسة، ويمثل الخطة البحثية بمكوناتها الرئيسية.

(ب) الإطار النظري للدراسة، ويشتمل على ستة جزئيات متصلة بطبيعة التحوط المالي وعقوده.

(ج) الخاتمة، وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم ذيلت بقائمة تضم المراجع والهوامش.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

2 - 1 تعريف التحوط :

(أ) التحوط في اللغة:⁽¹⁾ جاء في القاموس المحيط « حاطه حوطاً وحيطه وحياطة : حفظه، وصانه،

وتعهده، كحوطه، وتحوطه ... والتحوط، والتحيط، ويحيط بالمتنائة تحت :السنة المجدبة تحيط بالأموال» .

(ب) التحوط اصطلاحاً: عُرف التحوط بتعريفات بالمعنى العام⁽²⁾ والخاص، ومن تعريفات التحوط

بالمعنى العام ما يلي:

" الوقاية والاحتماء وتجنب المخاطر قدر الإمكان".⁽³⁾

أو هو " الإجراءات التي تتخذ لحماية المال من التقلب غير المتوقع، وغير المرغوب".⁽⁴⁾
ومن تعريفات التحوط -بالمعنى الخاص- ما بينه البيان الختامي لمنتدى التحوط في المعاملات المالية،
دبي، 1437 هـ: " إجراءات منظمة لإدارة المخاطر بتحييدها أو الحد منها أو إلغائها، من خلال نقلها إلى
طرف آخر".⁽⁵⁾

فمصطلح التحوط (Hedging) في الأسواق المالية المعاصرة يعني تجنب المخاطر قدر الإمكان، ويتم
ذلك من خلال عقود التحوط .

والتعريفات السابقة - بالمعنى العام - متقاربة، وهي تدل على أن التحوط في المعاملات المالية يعني
تجنب المخاطر قدر الإمكان باختيار صيغ عقود التحوط مع المحافظة على عائد الاستثمار، ويمكن
تعريفه بأنه: وقاية رأس مال المستثمر بعقود تجنبه الوقوع في المخاطر أو تقليلها قدر الإمكان.
وعليه فإن التحوط ليس ضمانًا بالمعنى الخاص ولا العام، وإنما يكون ببذل الوسع في تجنب المخاطر،
والوقاية منها.⁽⁶⁾

2 - 2 أنواع التحوط: التحوط أنواع باعتبارات متعددة، وفيما يأتي أهم تلك الأنواع:

(أ) التحوط باعتبار محله: التحوط يكون من المخاطر على نوعين رئيسيين، هما:

- المخاطر في مجال الاستثمار، وتشمل المخاطر على رأس المال، والعائد، ومخاطر السوق
والسيولة، وتذبذب أسعار العملات.

- المخاطر الائتمانية، والمقصود بها المخاطر من تعثر السداد بسبب إفلاس العميل أو مماطلته.

(ب) التحوط باعتبار طريقته: والتحوط بهذا الاعتبار أنواع، منها:⁽⁷⁾

- التحوط الاقتصادي (العادي): ويقصد به أساليب التحوط التي لا تتطلب الدخول في تعاقدات مع

أطراف أخرى لغرض التحوط، مثل: تنويع الأصول الاستثمارية.

- **التحوط التعاوني:** وهو قائم على علاقة تبادلية لا تهدف إلى الربح، مثل: الصناديق التعاونية لغرض التحوط.

- **التحوط التعاقدى:** والمقصود به أدوات التحوط القائمة على عقود المعاوضة والمشاركة، مثل: البيع الآجل، والسلم، والمضاربة.

(ج) **التحوط باعتبار شموله وتغطيته:** ينقسم التحوط من حيث شموله إلى: **التحوط التام:** الذي يتخلص به من المخاطر كلياً، و**التحوط الناقص:** الذي يتخلص به من المخاطر جزئياً.

(د) **كما ينقسم التحوط من حيث المخاطر التي يغطيها إلى:** **التحوط الكلي:** تحوط المنشأة لكافة المخاطر التي تتعرض لها، و**التحوط الجزئي** يكون عندما تختار المنشأة التحوط لبعض أنشطتها، وأصولها.⁽⁸⁾

2 - 3 **الضوابط العامة للتحوط:** توجد مجموعة من الضوابط (قرار 224 (23/8) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2018م) المتعلقة بالتحوط المالي، وأهما ما يلي:

(أ) أن لا تتطوي صيغة التحوط على الربا أو تكون ذريعة إليه، وألا تشتمل على الغرر الفاحش، لما في ذلك من أكل أموال الناس بالباطل.

(ب) أن تكون الصيغة في حد ذاتها مشروعة.

(ج) أن لا تؤدي صيغة التحوط إلى بيع الديون بغير قيمتها الاسمية، وتبادل الممنوع شرعاً، كما هو مشاهد في الأسواق المالية التقليدية.

(د) أن لا تؤدي صيغة التحوط إلى بيع الحقوق المجردة، مثل بيوع الاختيارات [قرار رقم 63 (7/1) فقرة 2 (ب)]، وكذلك ألا تؤدي إلى المعاوضة على الالتزام مثل الأجر على الضمان [قرار رقم 12 (2/12)].

(هـ) مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية، عند صياغة عقود التحوط، وكذلك مراعاة مآلات تلك العقود وآثارها في الجوانب المختلفة، لأن مراعاة المآلات أصل معتبر شرعاً.

(و) أن لا تؤدي عقود التحوط إلى ضمان رأس المال أو الربح المتوقع، سواء أكان الضمان من المدير أم المضارب أم الوكيل، وذلك في حالات عدم التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط.

(ز) لا يجوز أن يكون الخطر في حد ذاته محلاً للمعاوضة.

(ح) أن يكون المقصد من أدوات التحوط المحافظة على سلامة المال، وليس لأجل المقامرة (Speculation) على فروقات الأسعار.

2 - 4 معاملات التحوط الجائزة (بالمعنى العام):⁽⁹⁾

1. التحوط الاقتصادي: الذي يقوم على التنوع في الأصول ومحافظ الاستثمار وتنوع الصيغ. والقيام به مطلوب شرعاً من أجل حسن إدارة الموارد. حيث يساهم التنوع في تقليل نسبة الارتباط بين الأصول الاستثمارية مما يعني انخفاض المخاطر إلى أقل حد ممكن.

2. التحوط التعاوني: القائم على صيغ التكافل من خلال الدخول في عقود تأمين تكافلي بغية التعويض عن الأضرار والخسائر التي قد تعترض المؤسسة المالية الإسلامية.

وهذه الصيغة لا إشكال فيها شرعاً لجواز التأمين التعاوني على المشروعات والأصول العينية والمالية.⁽¹⁰⁾

وذلك شريطة تحقق الضوابط التالية:⁽¹¹⁾

(أ) أن يكون اشتراك المستثمرين في الصندوق التكافلي على سبيل التعاون فيما بينهم، بحيث يختص هؤلاء بما في الصندوق من اشتراكات وعوائد، وما يتم تكوينه من مخصصات واحتياطيات متعلقة بالتأمين والفائض التأميني، وفي المقابل يتحملون جميع المصروفات المتعلقة بإدارة عمليات التأمين.

(ب) أن يكون الالتزام بالتعويض في حال وقوع الضرر صادراً من الصندوق التكافلي الذي يختص به المستثمرون وفق الوثائق واللوائح المنفق عليها، وليس من شركة إدارة التأمين.

3. التحوط التعاقدى الموازي: التوازي في العقود عبارة عن عقدين متفقين من الناحية النوعية ويثبتان في

الذمة ويتحقق الربح فيهما عن طريق اختلاف الثمن بين العقدين، ويتم إجراء التحوط في عقد مواز للعقد الأصلي بنفس الشروط والمواصفات التي تحتاط له المؤسسة عن مخاطر العقد الأصلي.

ومثال ذلك: السلم والسلم الموازي [المعيار الشرعي(10)]، والاستصناع والاستصناع الموازي [المعيار

الشرعي(11)]. وبذلك يكون الهدف الأساسي من العقود الموازية هو مرونة تحريك الأصول (السلع أو

المنتجات) التي هي محصلة العقود الأصلية.⁽¹²⁾

ومن أهم الضوابط الشرعية لجواز العقود الموازية عدم ربط العقد الأول بالعقد الآخر، بل يجب أن يكون

كل واحد منهما مستقلاً عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته.

4. العقود المركبة: هي العقود المتعددة التي تجتمع في عقد على سبيل الاشتراط أو الاجتماع بحيث

تعتبر جميع الآثار المترتبة عليها بمثابة آثار العقد الواحد. وهي متنوعة:

العقود المتقابلة: وهي العقود التي يكون العقد فيها مقابلاً للآخر على سبيل الاشتراط.

والعقود المجتمعة: وهي العقود المجتمعة في عقد واحد لكن ليس على سبيل الاشتراط.

والعقود المتناقضة أو المتنافية: وهي العقود التي لا يجوز اجتماعها في عقد واحد كالجمع بين بيع

وصرف.

والعقود المختلفة: وهي أعم من المتضادة مثل الجمع بين البيع والإجارة في عقد واحد وبعوض واحد على

محل واحد.

كما توجد ضوابط خاصة لهذه العقود، وهي:⁽¹³⁾

(أ) ألا يكون الجمع بين العقود المالية محل نهي شرعي؛ كاشتراط الجمع بين القرض والبيع⁽¹⁴⁾.

(ب) ألا يكون الجمع بين العقود وسيلة للمحرم؛ كالاتفاق على العينة، أو التوصل إلى الربا.

(ج) ألا يكون الجمع بين عقدين مختلفين في الأحكام، وذلك في حالة توارد عقدين على محل واحد في

وقت واحد؛ كما في الجمع بين هبة عين وبيعها، أو الجمع بين المضاربة وإقراض رأس المال للمضارب.

ويتم التحوط من خلال الجمع بين العقود بغرض التحوط للمخاطر على سبيل الاقتران، وليس على سبيل

الشرط، ولا على سبيل عقد في عقد. مثل: الجمع بين البيع والوعد الملزم، والوكالة والمرابحة، ومن أهم

تلك الصيغ [المعيار الشرعي(45)] ما يلي:

أ- الجمع بين المرابحة والمشاركة: من خلال تقسيم المحفظة الاستثمارية إلى جزأين: الجزء الأول

يخصص لمراجحات مع جهات ذات ملاءة ائتمانية بربح محدد، والجزء الثاني يستثمر في عقد مشاركة،

كالمشاركة في الأسهم، أو في حصص عقارية، ونحوها، وبهذا يتحقق التحوط لرأس المال بعقد المرابحة،

مع احتمال الخسارة في الجزء الثاني.⁽¹⁵⁾

فمثلاً: تقسم المحفظة الاستثمارية إلى جزأين: الجزء الأول (95 %) في مراجحات مع جهات ذات ملاءة

ائتمانية بربح جيد، والجزء الثاني (5 %) في عقد مشاركة.⁽¹⁶⁾

ب- الجمع بين الإجارة والمشاركة: وطريقة التحوط في هذه الأداة كسابقها، لكن يتم التحوط بعقد الإجارة

بدل المرابحة، مثل استثمار جزء من المحفظة الاستثمارية في شراء صكوك إجارة ذات عائد يغطي رأس

المال، والباقي يستثمر في عقود مشاركة.

ج- الجمع بين المرابحة وبيع العربون: من خلال تقسيم رأس المال إلى جزأين: الجزء الأول يكون في

مراجحات مع جهات ذات ملاءة ائتمانية ويربح معين، والجزء الثاني يجعله عربوناً في شراء أسهم، فإذا

ارتفعت قيمة الأسهم أمضى عقد الشراء وقبض الأسهم ثم باعها فدفع الثمن إلى البائع وتحقق للصندوق

ربح، وإذا لم يحصل الارتفاع المتوقع فيعدل عن المضي في العقد ويخسر العربون، ويبقى رأس المال محميا بعقد المربحة. ويجب في هذه الطريقة مراعاة الضوابط الشرعية لبيع العربون [قرار 72(8/3)، مجمع الفقه الإسلامي، 1993م]، ومنها: الاحتفاظ بمحل العربون منذ إبرام العقد إلى التسوية، وعدم تداول العربون⁽¹⁷⁾.

فمثلاً:⁽¹⁸⁾ يقسم مدير الاستثمار رأس المال -100 مثلاً- إلى جزأين: الجزء الأكبر 93 في مرابحات مع جهات ذات ملاءة ائتمانية وبربح محدد 7 ، وبذا تتحقق الحماية لرأس المال، والجزء الثاني 7 يجعله عربوناً في شراء أسهم بقيمة 700 فإذا ارتفعت قيمة الأسهم 800 أمضى عقد الشراء وقبض الأسهم ثم باعها فدفع الثمن إلى البائع وتحقق ربح 100 أي بما يعادل رأس المال، وإذا لم يحصل الارتفاع المتوقع فغاية ما في الأمر أن يعدل عن المضي في العقد ويخسر 7 الذي دفعه عربوناً، ولكن تحقق له السلامة لرأس المال.

5. التحوط باستعمال خيار الشرط [يشترط أحد العاقدين أو كلاهما حق الخيار لهما أو للغير في الفسخ والاجازة لفترة زمنية]⁽¹⁹⁾ حماية من نكول العميل: مثل المربحة⁽²⁰⁾، والإجازة المنتهية بالتمليك⁽²¹⁾. فقد أكدت قرارات المجمع في موضوع المواعدة⁽²²⁾ بأنها تجوز بشرط الخيار للمتواعدين، كليهما أو أحدهما، فإذا لم يكن هناك خيار فإنها لا تجوز.⁽²³⁾

6. التحوط باستعمال الضمان لوقاية رأس المال في الاستثمار: هناك آليات متنوعة تندرج ضمن صيغ الضمان للتحوط من مخاطر الخسارة أو عدم الربح في المشروعات الاستثمارية، وهي جائزة. ومن تلك الصيغ:

(أ) **ضمان الطرف الثالث:** وهو الشخص الطبيعي او الاعتباري المنفصل عن طرفي العقد إذا أُلزم نفسه بالتبرع بالضمان في مشروع معين.⁽²⁴⁾ إلا أنه لا يصح ضمان الطرف الثالث في كل من الصور الآتية:⁽²⁵⁾

- (1) ضمان الشركة القابضة إحدى الشركات التابعة لها، أو العكس.
- (2) ضمان شركة ذات غرض خاص يقوم بإنشائها المصدر لغرض ضمان الإصدار، بغض النظر عن التسجيل القانوني لاسم مالك هذه الشركة ذات الغرض الخاص.
- (3) ضمان دولة أو مصرفها المركزي إصداراً أصدرته إحدى الوزارات أو المؤسسات الحكومية في ذلك البلد، أو العكس؛ لأنه وإن كان المصدر وزارة ما والضامن وزارة أخرى أو البنك المركزي، فالنتيجة أنها كلها جهات ممثلة للدولة.

كذلك المتأمل في التطبيقات العملية لضمان الطرف الثالث في بعض المؤسسات المالية الإسلامية يلحظ عدم إعمال هذه القيود والضوابط بدقة بحيث يتضح عدم استقلال الطرف الثالث وانفصال شخصيته ودمته المالية عن ذمة جهة الإصدار. ومن ذلك:

(أ) توصيات الندوة الفقهيّة الاقتصادية المنعقدة بين مجمع الفقه الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية في 1411هـ: جواز ضمان البنك لما يبيعه لصندوق الاستثمار التابع له، والذي يتولى إدارته على أساس المضاربة.. مع أن البنك قد يكون من أكبر المساهمين في الصندوق.

(ب) توصيات ندوة البركة السادسة للاقتصاد الإسلامي: جواز ضمان فرع بنك البركة في جدة لأموال المستثمرين في بنك البركة بلندن، إذا اقتضت قوانين بلد البنك المضمون (لندن) ضمان أموال المستثمرين.

(ج) الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني ضمان الدولة لأموال الأوقاف المستثمرة (وزارة الأوقاف).

(د) المعايير الشرعية (AAOIFI) تحديد المقصود باستقلال الطرف الثالث، المتعهد بالضمان في كونه

جهة مالكة أو مملوكة بما لا يزيد عن النصف للجهة المتعهد لها.⁽²⁶⁾

(ب) تحميل المضارب عبء إثبات دعوى الخسارة: ولكن بشرط وجود قرائن تخالف أصل دعواه بعدم

التعدي. وهنا يقصد بضمان المصرف هو تحمل المصرف تبعة الهلاك (الخسارة) الكلي/ الجزئي لأموال

المودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية [قرار 212 (8/22) نقل عبء الإثبات في دعوى الخسارة إلى

البنك (المضارب) خلافاً للأصل].

أما صفة وضع يد المصرف على الأموال المودعة لديه تدور بين:

- يد الضمان: وهي حيازة المال للتملك أو لمصلحة الحائز، مثل: يد المشتري والقابض على سوم الشراء

والمرتهن والغاصب والمالك والمقترض. ويندرج تحت يد الضمان من حسابات المصرف الودائع تحت

الطلب.⁽²⁷⁾

- يد الأمانة: وهي حيازة المال نيابة لا تملكاً، بإذن من رب المال، كيد المودع، والمستعير، والمستأجر،

والشريك، والمضارب وناظر الوقف، والوصي، ونحوهم. ويندرج تحت أنواع يد الأمانة من حسابات

المصرف الإسلامي: الحسابات الاستثمارية.⁽²⁸⁾

كما لا يجوز للمصرف المضارب أن يضمن الهلاك (الخسارة) الكلي/ الجزئي في حسابات الاستثمار، إلا

إذا تعدى أو قصر أو خالف الشروط وفق ما تقتضيه القواعد العامة الشريعة.

ومن حالات التعدي:

(أ) عدم التزام المصرف بالضوابط الشرعية التي تنص عليها العقود أو الاتفاقيات الخاصة بفتح حسابات

الاستثمار بأنواعها المختلفة.

(ب) مخالفة الأنظمة والقوانين والأعراف المصرفية والتجارية الصادرة من الهيئات الإشرافية المسؤولة عن تنظيم شؤون العمل المصرفي ما لم تكن متعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(ج) عدم إجراء دراسات الجدوى التمويلية الكافية للمتعاملين.

(د) اختيار الصيغ والآليات غير المناسبة للعمليات.

(هـ) عدم إتباع التعليمات والإجراءات المنصوص عليها في المصرف.

(و) عدم أخذ الضمانات الكافية وفق ما تقتضيه الأعراف المعمول بها في هذا الخصوص.

ولا يجوز تضمين المصرف بصفته مضارباً بالشرط؛ لمخالفته لمقتضى عقد المضاربة.⁽²⁹⁾

كما أنه ينتقل عبء الإثبات في دعوى الخسارة إلى المصرف خلافاً للأصل، بشرط وجود قرائن تخالف أصل دعواه بعدم التعدي. ومما يقوي العمل بهذا الأصل:

(أ) إذا جرى عرف الناس بعدم قبول قول المضارب (المصرف) حتى يقيم البينة على صدق ادعائه بعدم التعدي أو التقصير.

(ب) ثبوت التهمة على الأمين: والمراد بها رجحان الظن بعدم صدقه (المضارب) في ادعائه عدم التعدي أو التقصير. إذ إن من المتوقع من المضارب حفظ رؤوس الأموال المستثمرة من الخسارة، وتحقيق الأرباح والمكاسب.

(ت) ثبوت المصلحة لنقل عبء الإثبات إلى المضارب (المصرف)، حماية لأموال المستثمرين من الخسارة عند ادعاء المضارب أو هلاك أموال المستثمرين .

ويجوز تبرع المصرف المضارب بجزء من حصته بالريح دون شرط في عقد المضاربة.

أما الجهات المنوط بها تحديد مسؤولية إساءة المصرف في استثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار هي جهات متعددة، منها:

(1) الجهات الإشرافية مثل المصارف المركزية، سواء أكانت مؤسسة مالية إسلامية أو مؤسسة تقليدية لديها لجان متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.

(2) مراكز المصالحة والتحكيم وفض المنازعات مثل: المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم (دبي).

(3) مراقبو الحسابات وفق ما هو مستقر في مهنة المراجعة -مسؤولية المراجع الخارجي- [المعيار المحاسبي 5]، ويمكن أن يسند الأمر إلى هيئات الرقابة الشرعية.

كما يقتصر التعويض عن الخسائر في الحسابات الاستثمارية على الضرر الفعلي-سواء أكانت الخسارة كلية أو جزئية دون ضمان الربح الفائت (الفرصة البديلة) لأنه مجرد توقع غير قائم. [قرار 212 (22/8)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2015م].

2 - 5 معاملات التحوط الغير جائزة (بالمعنى العام):⁽³⁰⁾

أ. التحوط بالقروض المتبادلة بعمليتين مختلفتين بالشرط: تستخدم هذه الصيغة للتحوط من تغير أسعار الصرف وانكشاف حسابات المراسلين. فإذا كان لدى مؤسسة مالية فائض من عملة معينة تقوم بقرضها لمؤسسة أخرى مقابل أن تقوم تلك المؤسسة الأخرى بإقراضها عملة أخرى بحاجة إليها بشرط صريح أو ضمني أو عرفي. وهو من قبيل الإقراض بشرط الإقراض، وهو لا يجوز ويعدّ محل اتفاق بين المذاهب الفقهية بسبب الربط بين القرضين (أسلفني وأسلفك) اتفقت آجال القرضين أو اختلفت.⁽³¹⁾

ب. تحوطات لضمان رأس المال في الأسهم والصكوك: تشترك الصكوك مع الأسهم في خاصية أن كليهما يمثل حقاً مشاعاً في أصول (موجودات) متنوعة، اقتنيت بغرض الاستثمار، ومن ثم توزيع الأرباح على حاملها. كما أن الموجودات تدار من جانب جهة معينة تكون مسؤولة من قبل حملة الأسهم

والصكوك، وأن كلا من حاملي الأسهم والصكوك لهم الحق في بيع ما يملكون من الأسهم والصكوك إلى غيرهم متى أرادوا ذلك.

وأما بخصوص تداول الأوراق المالية (صكوك أو أسهم): [قرار 188 (20/3) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2012 م]

(1) إذا تمحضت موجودات الورقة المالية للنقود أو الديون، فيخضع تداولها لأحكام الصرف أو بيع الدين [قرار 89 (16/1)، المجمع الفقهي الإسلامي، 2002 م].

(2) إذا تمحضت موجودات الورقة المالية للأعيان أو المنافع أو الحقوق، فيجوز التداول بالسعر المتفق عليه.

(3) إذا كانت موجودات الورقة المالية خليطاً من النقود والديون والأعيان والمنافع والحقوق، فلها حالان:

(أ) أن تكون النقود والديون تابعة لما يصح أن يكون متبوعاً، وتكون الورقة المالية متضمنة لملكية المتبوع، فيجوز حينئذ تداول الورقة المالية دون مراعاة نسبة النقود والديون إلى الموجودات.

(ب) انتفاء تبعية النقود والديون أو عدم تضمن الورقة المالية لملكية المتبوع. فيخضع التداول حينئذ لأحكام الغلبة.

(4) إذا كانت الشركة أو المشروع الذي تمثله الورقة المالية لم يبدأ العمل الفعلي أو كان تحت التصفية، فيخضع التداول لأحكام الغلبة.

(5) أن التبعية قد تثبت من خلال ملكية المشغل، أو العمل، أو النشاط. كما ظهر اتساع معيار الغلبة.⁽³²⁾

أما التحوطات والاشتراطات والتعهدات التي تتضمنها إصدارات الصكوك تخالف الضوابط الشرعية [قرار 30 (4/3) - 1988 م، قرار 188 (20/3)] ومنها:

- (1) ضمان القيمة الاسمية من قبل المصدر (مضاربا، شريكا مديرا، وكيل بالاستثمار).
- (2) تعهد المضارب بإقراض محفظة الصكوك لضمان حد معين من توزيع الأرباح.
- (3) اشتراط عدم تمكن حملة الصكوك من التصرف مثل عدم التصرف في العين المؤجرة في حال العجز عن سداد الأقساط.
- (4) عدم نقل ملكية أصول الصكوك للمستثمرين أو حملة الصكوك مما يعني عدم دخولها في ضمانهم وعدم استحقاق العائد، لأنهم لم يتحملوا الغرم مقابل الغنم، ومما يدل على ذلك بقاء تلك الأصول في ميزانية المصدر غالبا.
- (5) اشتراط أن تتضمن نشرة الإصدار إقراض المدير حملة الصكوك في حال نقص الربح الفعلي عن نسبة معينة، وغالبا ما يربط هذا الشرط بأن الربح إذا تجاوز تلك النسبة فيعود الزائد كله للمدير في شكل حافز.

2 - 6 أدوات التحوط البديلة للمشتقات المالية: تعد المشتقات المالية بمثابة عقود معاوضة تهدف من حيث الأصل إلى تبادل المخاطر المالية، بحيث تنتقل إلى الطرف الأكثر جدارة وقدرة على تحملها، بينما الطرف الآخر يتفرغ للعملية الإنتاجية. فالشركة المصنعة التي تتخوف من تقلبات أسعار المواد التي تنوي تصنيعها بما قد يمنعها من زيادة كمية الإنتاج يمكنها التخلص من هذه المخاطر من خلال العقود المستقبلية، بنقل هذه المخاطر إلى غيرها، ومن ثم تتمكن من رفع مستوى الإنتاج.⁽³³⁾

ويمكن تقسيم أدوات التحوط البديلة للمشتقات المالية إلى أنواع رئيسة وهي:

2 - 6 - 1 التحوط من خطر تقلب أسعار الصرف المستقبلية: ومن أهم معاملاته:⁽³⁴⁾

1. المواعدة الملزمة بين طرفين على إجراء عقد صرف في المستقبل: أن يتواعد طرفان وعدا ملزما (مواعدة ملزمة) على إجراء عقد صرف في يوم مستقبلي محدد، بسعر صرف محدد.

أما الحكم فإنه:

(أ) لا يجوز استعمال المواعدة الملزمة صيغة للتحوط في عقود الصرف. إقرار 102 (5/11)، قرار 40 (2/5).

(ب) لا تتوافر في هذه الصورة الحالات الاستثنائية.⁽³⁵⁾

2. الوعدان المتقابلان:

2/ (أ) الوعد الملزم بشروط محددة يقابله وعد ملزم بشروط مختلفة على إجراء عقد صرف في

المستقبل: أن يعد الطرف الأول الطرف الثاني وعدا ملزما ببيع مبلغ من عملة ما بسعر محدد في وقت محدد في حال كان اتجاه سعر الصرف في غير مصلحته، أما إذا كان في مصلحته فلا يعد بشيء. كما يقوم الطرف الثاني بإصدار وعد ملزم بأن يشتري العملة نفسها بالسعر المحدد نفسه في الوقت المحدد نفسه في حال كان اتجاه سعر الصرف مخالفا لمصلحته، أما إذا كان متوافقا مع مصلحته فلا يعد بشيء. أما الحكم فإنه: لا تجوز الوعدان المتقابلان تحوطا للتغير في أسعار الصرف، لأن حقيقتها تشبه المواعدة الملزمة على الصرف الممنوعة.

2/ (ب) وعد ملزم بشروط محددة يقابله وعد ملزم بشروط مختلفة على إجراء عملية مرابحة/ وضعية

في المستقبل: أن يعد الطرف الأول الطرف الثاني وعدا ملزما بإجراء عملية مرابحة/ وضعية في وقت محدد في حال كان اتجاه مؤشر سعر الصرف في غير مصلحته، وأما إذا كان اتجاه مؤشر سعر الصرف موافقا لمصلحته فلا يعد بشيء. كما يقوم الطرف الثاني بإصدار وعد ملزم بإجراء عملية مرابحة/ وضعية في الوقت المحدد نفسه في حال كان اتجاه مؤشر سعر الصرف مخالفا لمصلحته، وأما إذا كان مؤشر سعر الصرف موافقا لمصلحته فلا يعد بشيء. ويحتسب ربح المرابحة أو خسارة الوضعية وفقا للمؤشر المتفق عليه.

أما الحكم فإنه: لا يجوز الوعدان المتقابلان، لأن حقيقتهما تشبه المواعدة الملزمة.

3. الإيجاب الممتد لمدة محددة الملزم للموجب بإجراء عقد صرف: أن يصدر الطرف الأول إيجاباً ممتداً

[هو الإيجاب الجازم الصادر من الموجب والممتد لما بعد مجلس العقد والمتعلق بمحل معين (عين أو منفعة) يملكه الموجب أو له حق التصرف فيه، والموجه إلى شخص محدد أو إلى مجموعة أشخاص بحيث ينعقد العقد على المحل بمجرد قبول من وجه له الإيجاب] إلى يوم محدد يجري فيه عقد الصرف، ببيع عملة، بسعر محدد، وبمبلغ محدد. ويعد الطرف الآخر وعداً ملزماً أو غير ملزم بإصدار القبول في حين الأجل المتفق عليه.

أما الحكم فإنه:

(أ) لا يجوز تطبيق مبدأ الإيجاب الممتد على عقد الصرف؛ لاشتراط التقابض في مجلس العقد، سواء

قابله وعد ملزم من الطرف الآخر أم لا. [قرار 52 (6/3) البند (4)]

(ب) إذا كان الإيجاب الممتد الملزم للموجب يقابله وعد ملزم من الطرف الآخر فهو بمثابة المواعدة الملزمة، بل هو أشد لوجود أحد ركني العقد وهو الإيجاب.

4. إجراء عمليتي تورق متقابل: إجراء معاملة تورق منظم يكون نتيجتها إثبات مديونية بمبلغ العملة

الأولى المطلوب دفعها، ثم يتم إجراء معاملة تورق عكسي [يقوم على ما يلي:

(أ) توكيل العميل (المودع) المصرف في شراء سلعة محددة، وتسليم العميل للمصرف الثمن حاضراً.

(ب) ثم شراء المصرف للسلعة من العميل بثمن مؤجل، وبهامش ربح يجري الاتفاق عليه] يكون نتيجتها

إثبات مديونية بمبلغ العملة الثانية المطلوب تسلمها. فينتج عن ذلك نشوء مديونيتين متقابلتين على طرفي

المعاملة، كل واحدة منهما بعملة أخرى.

أما الحكم فإنه: حيث إن هذه المعاملة تستند في هيكلتها على عمليات التورق فتكون ممنوعة.

5. المواعدة الملزمة على إجراء مرابحة أو ضيعة مستقبلاً يكون ربحها أو خسارتها وفقاً لمؤشر

متفق عليه: تتم هذه العملية من خلال المواعدة الملزمة من طرفين على إجراء معاملة، مرابحة/ وضيعة من الطرف الأول للطرف الثاني، أو من الطرف الثاني للطرف الأول في يوم مستقبلي ويكون ربحها أو خسارتها بمقدار الفرق إيجاباً / سلباً في اليوم المستقبلي المتفق على احتساب المؤشر فيه.

أما الحكم فإنه:

(أ) الأصل عدم جواز المواعدة الملزمة من طرفين.

(ب) لا تتوافر في هذه الصورة الحالات المستثناة الجائزة [قرار 179 (19/5)].

كما يمكننا عرض وسائل أخرى للتحوط من تذبذب أسعار العملات، وهي كالتالي:⁽³⁶⁾

(أ) **التحوط بالمرابحة:** وهي صيغة معروفة، وتم اقتراحها أيضاً لغرض التحوط وإدارة المخاطر من تذبذب

أسعار العملات⁽³⁷⁾؛ وذلك بأن يقوم المصرف بشراء السلعة التي يريدتها العميل بالعملة التي تباع بها، ثم يقوم ببيعها على العميل بالعملة التي تتفق مع عملة إيراداته.

ومثال ذلك: إذا رغبت مؤسسة تجارية في استيراد سلع بعملة معينة (اليورو) وهي تحصل على إيراداتها

بعملة مغايرة (الدولار) فستواجه هذه المؤسسة مخاطر اختلاف سعر الصرف بين الدولار واليورو بين

وقت التعاقد ووقت السداد، فقد يكون سعر الصرف وقت التعاقد على استيراد السلع المطلوبة 1.15 دولار

مقابل اليورو، وتحدد أسعارها وتسويقها على هذا الأساس، لكن إذا حل وقت سداد ثمن السلع بعد ستة

أشهر مثلاً، فقد يصبح سعر الصرف 1.4 دولار لليورو، وهو ما يجعل المستورد يتعرض لخسارة تتجاوز

21 %.

تقدم الصناعة التقليدية الحل من خلال عقود صرف آجلة مع مؤسسة مالية لديها الاستعداد لتحمل

مخاطر سعر الصرف، ومن المعلوم أن ضوابط الصرف تقتضي أن يكون تبادل العملات فورياً، مما

يجعل عقد الصرف الآجل لا يجوز شرعاً، **والبديل المقترح:** أن يشتري المصرف السلع من المصدر باليورو، ثم يبيعه للمستورد بالدولار، وبهذه الطريقة تتم المبادلة لكل من المصدر والمستورد بعملته المحلية، ويتخلصان من مخاطر تذبذب سعر العملة، ويتحمل المصرف الوسيط مخاطر الصرف بين العملتين.

(ب) **التحوط بالبيع الآجل:** صورة هذه الطريقة أن يقوم المتحوط من مخاطر ارتفاع سعر عملة ما - يحتاج إليها في وقت مستقبلي - ببيع سلعة إلى الأجل نفسه، وبنفس العملة التي يحتاجها في ذلك الأجل. **ومثال ذلك:**⁽³⁸⁾ إذا كان على تاجر التزام مالي مقداره مليون يورو بعد ستة أشهر، ويخشى من ارتفاع سعر اليورو مقابل الدينار، ولأجل التحوط من مخاطر ارتفاع سعر اليورو يقوم ببيع سلعة معينة بقيمة مليون يورو تسدد بعد ستة أشهر، وبهذه الطريقة يكون في مأمن من مخاطر تذبذب العملة.

(ج) **التحوط بالشراء الآجل:** صورة هذه الطريقة أن يقوم المتحوط من مخاطر انخفاض سعر عملة ما - سترد إليه في وقت مستقبلي - بشراء سلعة [يستطيع التاجر التصرف فيها مباشرة بالبيع الحال أو الآجل أو غير ذلك]، ويكون السداد إلى الأجل نفسه، وبنفس العملة التي سترد إليه في ذلك الأجل، فإذا ما تم تسلم العملة أداها إلى من اشترى منه السلعة.

ومثال ذلك:⁽³⁹⁾ إذا كان تاجر سيستلم مبلغاً مالياً مقداره مليون يورو بعد ستة أشهر، ويخشى من انخفاض سعر اليورو مقابل الدينار، ولأجل التحوط من مخاطر انخفاض سعر اليورو يقوم بشراء سلعة معينة بقيمة مليون يورو، على أن يكون السداد بعد ستة أشهر، فإذا حل الأجل تسلم المليون يورو وسلمها لمن اشترى منه السلعة.

وقد جاء ما يؤيده في المعايير الشرعية: يحق للمؤسسات لتوقي انخفاض العملة في المستقبل اللجوء إلى ما يأتي: شراء بضائع، أو إبرام عمليات مرابحة بنفس العملة.

2 - 6 - 2 التحوط من تغير مؤشرات سعر الفائدة المرتبطة بتحديد نسب الأرباح في

الصيغ الإسلامية: [قرار 238 (24/9)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2019م]

1. المواعدة الملزمة من الطرفين بإجراء عقد مربحة أو وضعية مستقبلا يكون ربحها أو خسارتها وفقا

لمؤشر متفق عليه: تتم هذه العملية من خلال المواعدة الملزمة من طرفين على إجراء سلسلة عمليات مربحة / وضعية من الطرف الأول للطرف الثاني، أو من الطرف الثاني للطرف الأول في سلسلة أيام مستقبلية، ويكون ربح كل عملية أو خسارتها بمقدار الفرق إيجابا / سلبا في كل يوم مستقبلي. متفق على احتساب المؤشر فيه.

أما الحكم فإنه:

(أ) لا يجوز استعمال المواعدة الملزمة صيغة للتحوط لمبادلة أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة [قرار 40 (2/5)].

(ب) لا تتوافر في هذه الصورة الحالات المستثناة الجائزة [قراره رقم 157 الفقرة رابعا، البند 1/1/أ].

2. الوعدان المتقابلان [الوعد الملزم بشروط محددة الذي يقابله وعد ملزم بشروط مختلفة على إجراء

عملية مربحة/ وضعية في المستقبل]: أن يعد الطرف الأول الطرف الثاني وعدا ملزما بإجراء سلسلة عمليات مربحة / وضعية في أوقات محدد في حال كان اتجاه مؤشر سعر الفائدة مخالفا لمصلحته، وأما إذا كان اتجاه مؤشر سعر الفائدة موافقا لمصلحته فلا يعد بشيء. كما يقوم الطرف الثاني بإصدار وعد ملزم بإجراء سلسلة عمليات مربحة / وضعية في الأوقات المحددة نفسها في حال كان اتجاه مؤشر سعر الفائدة مخالفا لمصلحته، وأما إذا كان اتجاه مؤشر سعر الفائدة موافقا لمصلحته فلا يعد بشيء. ويحتسب ربح المربحة أو خسارة الوضعية وفقا للمؤشر المتفق عليه.

أما الحكم فإنه: لا يجوز الوعدان المتقابلان، لأن حقيقتهما تشبه المواعدة الملزمة الممنوعة.

3. إجراء عمليات تورق متقابل: إجراء معاملة تورق منظم⁽⁴⁰⁾ [هو: قيام المصرف بعمل نمطي يتم فيه ترتيب بيع سلعة (ليست من الذهب أو الفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق بثمن آجل، على أن يلتزم المصرف - إما بشرط في العقد أو بحكم العرف والعادة - بأن ينوب عنه في بيعها على مشتر آخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق] يكون نتيجتها إثبات مديونية بسعر الفائدة الثابتة المطلوبة، ثم إجراء معاملة تورق عكسي يكون نتيجتها إثبات مديونية بسعر الفائدة المتغيرة. بحيث تتم المقاصة بين المديونيتين في كل يوم من أيام آجالهما. وتكون المقاصة في ذلك الحين بدفع الفرق فقط. ويتم التوصل إلى سعر الفائدة المتغيرة في معاملة التورق بإحدى طرق ثلاث:

(أ) التعاقد على التورق بسعر متغير.

(ب) التعاقد على التورق بسعر ثابت مع الوعد بحسم كل ما زاد عن مؤشر سعر الفائدة في كل يوم قسط مستقبلي.

(ج) التورق الدوار بإجراء سلسلة تورقات قصيرة الأجل؛ كل واحد منها بسعر ثابت لتشكل في النهاية مديونية بسعر متغير.

أما الحكم فإنه: عدم الجواز؛ لأن المعاملة تقوم على صيغة ممنوعة.

2 - 6 - 3 الوعد الملزم من طرف واحد بديلا عن معاملة الخيارات: إصدار وعد ملزم من

طرف واحد على إجراء معاملة مربحة للطرف الثاني بمقدار الفرق الإيجابي في يوم متفق عليه، أو خلال مدة متفق عليها متى ما طلب الطرف الثاني. وهذا الوعد الملزم يباع بقيمة محددة تدفع ابتداء. والطرف الأول الذي يصدر وعدا ملزما يساوي الطرف البائع للخيار، والطرف الثاني الذي يملك الإلزام بتنفيذ الوعد يساوي الطرف المشتري للخيار.

أما الحكم فإنه: لا يجوز الاعتياض عن الوعد الملزم. [قرار 238(24/9)، 2019م] إلا أنه يوجد إمكانية لتطبيق بيع العريون كبديل عن عقود الخيارات المالية المحرمة، وذلك في شراء الأسهم -مثلاً- بشرط تحقق التالي: (41)

(أ) أن تكون الأسهم محل العقد مملوكة للبائع.

(ب) أن تكون الأسهم محفوظة في محفظة خاصة مغلقة.

(ج) ألا يتصرف البائع فيها خلال مدة خيار العريون.

(د) أن يكون للمشتري ربحها وعليه ضمانها خلال مدة الخيار.

ولكن يجب الأخذ في الاعتبار الفروق الجوهرية بين العريون وعقود الخيارات المالية، وهي: (42)

العريون	الخيارات المالية
يعد العريون المقدم جزءاً من الثمن.	لا يخصم ثمن الخيار من الثمن عند إنجاز العقد.
العريون يدفعه المشتري.	ثمن الخيار قد يدفعه البائع أو المشتري .
العريون ليس عقداً، فلا يتصرف فيه البائع أو المشتري.	عقد الخيار منفصل عن عقد التنفيذ، إذ إن مشتري خيار الشراء أو خيار البيع يمكنه التصرف فيه بالبيع أو الهبة.
العريون ينتهي بتسليم السلعة محل العقد أو إلغاء العقد، فالدافع تحصيل السلعة.	قد تنتهي الصفقة في عقد الخيار بقبض فروق الأسعار بين سعر التنفيذ وسعر السوق، فالدافع تحصيل الربح لا السلعة .
العريون لا يستند إلى سعر الفائدة ولا إلى تذبذب الأسعار بل إلى العرف بين التجار.	ثمن الخيار يبنى على توقعات مستندة إلى سعر الفائدة، ومرتبطة بالأمد الذي إليه الخيار، ويتوقعات تذبذب الأسعار.
المقصود بها شراء السلع الحقيقية التي يراد الانتفاع بها.	المقصود بها ليس الانتفاع بالسلع، وإنما المجازفة على السعر .

ثالثاً: الخاتمة

خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- (1) عقود التحوط والضمانات من أهم الطرق للحماية من المخاطر التي تتعرض لها ادارة الاستثمار.
- (2) التحوط بمعناه العام، يقصد به الوقاية والحماية للمال من المخاطر، وهو بهذا المعنى يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال.
- (3) يتوقف الحكم الشرعي في التطبيقات العملية لصيغ التحوط وأساليبه في المؤسسات المالية الإسلامية على مدى التزامها بالضوابط الشرعية.
- (4) وجود جملة من المعاملات التي يمكن أن تكون أساساً لصيغ التحوط. وهي محل العمل في المؤسسات المالية الإسلامية، وهي دائرة في حكمها ما بين الجواز والمنع، ومنها ما يعد من المسائل المختلف فيها.

التوصيات : بعد هذه الدراسة وما توصلت إليه من نتائج فإنه نوصي بالتالي:

- (1) العمل على دراسة صيغ التحوط وآلياته في التطبيقات العملية للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من أجل التحقيق من التزامها بالضوابط والشروط الشرعية.
- (2) ضرورة صياغة عقود التحوط بما يتماشى مع الضوابط والأحكام الشرعية الواردة في قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، وغيرهما من المجمع المعتمدة.
- (3) إظهار أهمية الإرشادات المتصلة بإدارة المخاطر والصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية مثلاً، ومحاولة مزجها مع موجّهات (بازل) المناسبة للعمل المالي الإسلامي.

(4) فتح مساقات علمية في الكليات والمعاهد المتخصصة في العلوم المالية والاقتصادية لتغطية المجالات الهامة في المالية الإسلامية، والتي من ضمنها تصميم الهياكل المثلى للمنتجات الإسلامية ووضع أطر للتحوط.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الهوامش والمراجع:

- 1- القاموس المحيط للفيروز آبادي، ص: 865.
- 2- محمد عمر، التحوط في المعاملات المالية من المنظور الشرعي الاقتصادي (منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الندوة العلمية الثانية، 2016 م) ص: 3.
- 3- سامي السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ص: 14.
- 4- عبدالرحيم الساعاتي، المشتقات المالية الإسلامية وإدارة المخاطر، حولية البركة، العدد 7، ص: 57.
- 5- عبدالله العمراني، ضوابط التحوط في المعاملات المالية وآثاره وبدائله (منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الندوة العلمية الثانية، 2016م) ص: 4.
- 6- سامي السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص: 133.
- 7- للاستفادة أكثر: سمير رضوان، المشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2005م) ص: 329.
- 8- قرار 238 (24/9)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة 24، دبي، 2019م.
- 9- قرار 200 (21/6)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة 21، (السعودية)، 2013م.
- 10- يوسف الشبيلي، أبحاث في قضايا مالية معاصرة، ج 1 (حماية رأس المال في الفقه الإسلامي) (السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع، 2020 م) ص: 392.

- 11- عبد الكريم قندوز، التحوط في المالية الإسلامية (أبوظبي صندوق النقد العربي، 2020م) ص: 60.
- 12- مرضي العنزي، فقه الهندسة المالية الإسلامية: دراسة تأصيلية تطبيقية (السعودية: القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، رسالة دكتوراه، 2015 م) ص: 187 وما بعدها.
- 13- للاستفادة أكثر:
- نزيه حماد، العقود المركبة في الفقه الإسلامي (دمشق: دار القلم، 1432هـ) ص: 13
- عبدالله العمراني، العقود المالية المركبة (الرياض: دار كنوز إشبيليا، 1427هـ) ص: 179.
- 14- عجيل النشمي، التحوط في المعاملات المالية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة التعاون الإسلامي، الدورة 21، 2013 م) ص: 28.
- 15- يوسف الشبيلي، أبحاث في قضايا مالية معاصرة، ج 1 (حماية رأس المال في الفقه الإسلامي) (السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع، 2020 م) ص: 420.
- 16- للاستفادة أكثر: إسرائ موسى المومني، علي محمد موسى، التحوط بالجمع بين المربحة والعربون: حقيقته وحكمه (غزة: الجامعة الإسلامية، مجلة الدراسات الشرعية والقانونية، العدد 27، الأول، 2019م) ص: 294 وما بعدها.
- 17- للاستفادة أكثر:
- يوسف الشبيلي، التحوط في المعاملات المالية (منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الندوة العلمية الثانية، 2016 م) ص: 15.
- يوسف الشبيلي، أبحاث في قضايا مالية معاصرة، ج 1 (التحوط في المعاملات المالية) (السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع، 2020 م) ص: 445.

- 18- للاستفادة أكثر: (بدائع الصنائع (213/5) ، بداية المجتهد (210/2) المجموع للنووي (190/9) ، منتهى الارادات (357/1).
- 19- قرار 40-41 (5/2 و 5/3)، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة 5، الكويت، 1988م.
- 20- قرار 110 (12/4)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة 12، الرياض: 2000م).
- 21- قرار 157 (17/6)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة 17، الأردن، 2006م. -القرار 40 - 41 (5/2 و 5/3).
- 22- ينبغي التنبيه على أن المجمع في قرارته التي أشار فيها إلى جواز الوعد الملزم من أحد طرفي العقد باعتباره تحوطاً لنكول العميل، وحماية لتضرر المؤسسة، فإنه يعطي الخيار للطرف الآخر.
- 23- أكد قرار المجمع 30 (3/4) على جواز هذا الضمان بشرط أن يكون الضامن منفصلاً في شخصيته وذمته المالية عن طرفي العقد بالتبرع بدون مقابل لجبر الخسارة في مشروع معين، على أن يكون التزاماً مستقلاً.
- 24- عبدالله العمراني، ضوابط التحوط في المعاملات المالية وآثاره وبدائله، مرجع سابق ، ص: 19.
- 25- للاستفادة أكثر:
- يوسف الشبيلي، الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي (السعودية: دار ابن الجوزي، 1425 هـ) 145/2.
- عبد الحكيم الشعبي، الصكوك البديلة عن سندات الفائدة وتطبيقاتها المعاصرة في المؤسسات المالية (مصر: جامعة القاهرة، كلية الشريعة، قسم الفقه المقارن، 2010 م) ص: 285.
- عبدالله العمراني، ضوابط التحوط في المعاملات المالية وآثاره وبدائله، مرجع سابق ، ص: 20.

26- ويؤكد المجمع قراره 86 (3/9) بشأن ما ورد في الودائع، فقرة أولاً، من أن الودائع تحت الطلب، سواء أكانت لدى البنوك الإسلامية هي قروض بالمنظور الفقهي، حيث إن المصرف المتسلم لهذه الودائع يده يد ضمان لها وهو ملزم شرعاً بالرد عند الطلب.

27- ويؤكد المجمع ما ورد في قراره فقرة ثانياً - ب من أن: " الودائع التي تسلم للبنوك الملتزمة فعلياً بأحكام الشريعة الإسلامية بعقد استثمار على حصة من الربح هي رأس مال مضاربة، وتطبق عليها أحكام المضاربة (القراض) في الفقه الإسلامي التي منها عدم جواز ضمان المضارب (البنك) لرأس مال المضاربة".

28- يؤكد المجمع على ما ورد في قراره 86 وكذلك ما جاء في قراره 30 (5/4) في صكوك المقارضة من أنه "لا يجوز أن تشمل نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على نص بضمان عامل المضاربة رأس المال أو ضمان ربح مقطوع أو منسوب إلى رأس المال، فإن وقع النص على ذلك صراحةً أو ضمناً بطل شرط الضمان واستحق المضارب ربح مضاربة المثل.

29- قرار 238 (24/9)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة التعاون الإسلامي، الدورة 24، دبي، 2019م.

30- هذه المسألة المعاصرة وقع الخلاف فيها، وصورتها: أن تجرى قروض متبادلة بين المستثمر والمصرف بالعملتين المراد تثبيت سعر صرفهما. فالمستثمر الذي عليه التزام بمليون يورو يحل بعد سنة ويريد أن يثبت سعر صرف اليورو مقابل الدينار على (1 يورو / 5 دينار)؛ لتخوفه من ارتفاع سعر اليورو مقابل الدينار، فإنه يقرض المصرف مليون يورو على أن يستردها بعد سنة بنفس المقدار، وفي المقابل يقرضه المصرف خمسة ملايين دينار على أن يردها للمصرف بعد سنة بنفس المقدار، فإذا حل

- الأجل فإنه يكون على المستثمر دين قدره 5 ملايين دينار، يسدده من ثمن بيعه السلع التي سبق أن اشتراها باليورو، وله دين قدره مليون يورو يقضي به الالتزام الذي عليه باليورو.
- للاستفادة أكثر: عبدالله محمد العمراني، التحوط في المعاملات المالية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة التعاون الإسلامي، الدورة 21، 2013م) ص: 25.
- 31- للاستفادة أكثر: قرار 226 (23/10)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة التعاون الإسلامي، الدورة 23، المدينة المنورة، 2018م.
- 32- عبدالله العمراني، ضوابط التحوط في المعاملات المالية وآثاره وبدائله، مرجع سابق، ص: 7.
- 33- معايير سوق دبي المالي، التحوط من مخاطر الاستثمار والتمويل: المعيار رقم 3، ص: 5.
- 34- ذكرها قرار المجمع 157 (6/17)، وأجاز المواعدة الملزمة في حالات استثنائية، مع تأكيد القرار على أن لا تشمل المواعدة الملزمة - الحالات الاستثنائية - على الربا.
- 35- موسى عيسى، الإيجاب الممتد وإمكانية استخدامه بديلاً عن الوعد في التمويلات المصرفية الإسلامية (1)، 23 يناير 2018).
- 36- للاستفادة أكثر: عبدالله العمراني، التحوط في المعاملات المالية (الدورة 21، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي) 2013م .
- 37- سامي السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، ص: 152.
- 38- ذكر هذا (علي السالوس) (مجلة الفقه الإسلامي الدولي ع11، 592/1).
- 39- ذكر هذا (علي السالوس) (مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي ع11، 592/1).
- 40- قرار 98 (17/2)، مجمع الفقه الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، الدورة 17، مكة المكرمة، 2003م).

41- الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد (الأسهم والصكوك) (السعودية: دار

الميمان للنشر والتوزيع، 2013 م) ص: 157.

42- عبد المجيد دية، بدائل شرعية لعقود الاختيارات (الأردن: مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد9،

العدد 1/ أ، 2013 م) ص: 61.

Dynamic Forecasting and Relationship between Oil Exports and Economic Growth of Libya during (1973 –2018)

Dr: Elmashat Essdq Ali Aboud

Assistant Professor

Gharyan University Faculty of Accounting

Abstract:

This paper examined the dynamic Forecasting and the relationship between oil exports and economic Growth. Both long-run and short-run relationships between these variables are explored. The study uses yearly time series data for Libya from 1973 to 2018, the study uses the cointegration tests , the vector auto regression model (VAR) , and Granger causality test to examine the short and long-run relationship between oil exports and economic Growth , the results showed that there is no long-term relationship between oil exports and economic growth, and that there is a short-term relationship between oil exports and economic growth , Moreover There is uni-directional causality between economic Growth and oil exports extends from oil exports to economic growth. This discovery supports the arguments for export-led economic growth , also we can draw from the VAR model Forecast , that the model have ability to forecast according to the Root Mean Squared Error and the inequality coefficient Theil , Which that is meanin Libyan oil exports and economic growth in the economy have good predictive capacity in the future

Keywords: Economic Growth, oil exports, Cointegration , Granger Causality, Dynamic forecasting.

1. Introduction.

Most economists argue that expanding exports can have a significant positive impact on economic growth. In addition, some studies show that this positive effect appears to be particularly strong among the oil exporting countries and in some cases it can be minimal among the less oil-exporting countries. , and exports have emerged as an important factor, which makes significant contributions to economic growth, through the impact on economies

of scale, the adoption of advanced technology and the higher level of capacity utilization (Emery, 1967; Michaely, 1977; Balassa, 1978; Fosu, A. K. 1990 ; Al-Yousif, 1997; Mishra, P. K. (2011).; Abou-Stait, 2005). In particular, export growth increases the inflows of investment in those sectors where the country has comparative advantage and this could lead to the adoption of advanced technologies, increasing the national production and the rate of economic growth. Moreover, an increase in exports causes an increase in the inflows of foreign exchange, allowing the expansion of imports of services and capital goods, which are essential to improving productivity and economic growth (Gylfason, 1998; Sultan, Z. A., & Haque, M. I. 2018: Kalaitzi, A. S., & Cleeve, E. 2018.) , multivariate causality between primary exports, manufactured exports and economic growth. (Eurasian Business Review, 8(3), 341-365.) Libya is one of the largest Arab oil exporting countries, and exports have emerged as an important factor, which contributes significantly to economic growth . The analysis of relationship between oil exports and economic growth of Libyan is interesting for two reasons: firstly, Libya is one of the largest developing countries Oil exporter , and secondly, Libya has a variety of events that may have influenced macroeconomic . Such the two oil price shocks in the 1970s, and 1980s . Finally, political instability .

This research attempts to address the gap in this field with recent evidence of this relationship in Libya, by studying the relationship between oil exports and economic growth the dynamic forecasting. More specifically, this research contributes to knowledge on three levels, which are as follows:

Firstly: on the empirical level, although previous studies (Abosedra, S. 1984 Ahmad, J., & Kwan, A. C. 1991) (Elbeydi, K. R., Hamuda, A. M.,2017 ((Tuwajjri, A. 2001), Ahmouda, A. 2014) & (Khumkhem, M. 2019) have examined the relationship between oil exports and GDP, this study is the first of

the few studies which provide an up to date empirical examination to study the relationship between the oil exports and economic growth in Libya .

Secondly: on a practical level, this study provides additional empirical evidence on the on going debate about the type and direction of the relationship between oil exports and GDP in Libya in the short and long-run in Libya .

Thirdly: on the methodological level, to the best of the researcher's knowledge, this is the first study to employ forecasting techniques , using the VAR Forecasts in case there is short-run relationship between Study variable .

1.1 Problem of the study.

A few published studies have explored the relationship between oil exports and economic growth in developing countries, such as Libya, where oil exports predominate over Libya's total exports, by reviewing previous studies, it can be noted that there is a paucity of literature on relationship between oil exports and economic growth of the Libyan economic . This research attempts to address the gap in this field with recent evidence of this the relationship in Libya, by studying the relationship between oil exports and economic growth the dynamic forecasting ,Since there is no any study directly addressing the causality between oil exports and economic growth and dynamic relationship between them in Libya .

1.2 Objectives of study .

The overall aim of this research is to examine the relationship between oil exports and economic growth in Libya, In order to achieve this aim, the following three objectives have been formulated.

The detect both short and long–run relationships between oil exports and --- . economic growth in Libya.

The determine the direction of the relationship between oil exports and economic growth in Libya which of them affects the other or whether both affect each other in Libyan economic.

To examine whether or not the data of the oil exports and economic growth in the Libyan economic have good predictive ability for the future.

1.3 Hypotheses of the study .

In order to achieve the objectives of this study, the following three main hypotheses Formulated:

H₀₁:There is significant long-run relationship between oil exports and economic growth.

H₀₂: There is a short-term significant relationship between the oil exports and economic growth .

H₀₃: There is only a unidirectional causality relationship between the oil exports and economic growth.

H₀₄: The oil exports data and economic growth in the Libyan economy have a good predictive capacity in the future.

1.4 Importance of study .

This study is important because its results will contribute to increased knowledge and take further decisions on the future of the Libyan economy. In addition, this study provides further evidence of the debate over the type and direction of the relationship between oil exports and short and / or long-term economic growth in Libya. In addition, this study is not limited to previous

contributions but extends its application to forecasting, after estimating short or long relations in Libya. From the our point of view, this is the first study that uses predictions when examining the relationship between oil exports and economic growth in Libya , which helps to understand their relationship, especially in the short term.

In this study we will show the theoretical study and statistical methodologies we will apply throughout this study , the Augmented Dickey-Fuller and Phillip Peron unit root tests and the Engle–Granger and the Johansen’s cointegration test. Furthermore, we will use the Granger causality tests and how it can estimate the Granger causality tests under the Vector Auto Regression model (VAR) also includes how it can estimate the regression model , in case the time series data is at a stationary at level. The last part of this study presents how it can estimate forecasting with The VAR dynamic forecasting and the test of the Predictive Capability For the study variables .

The present paper has been discussed in 4 sections. In section 2 review of literature has been presented. Section 3 deals with database and research methodology. Major findings emerging from the study are presented in section 4

2. Literature Review .

There is a common view that economic growth cannot be realized without , exports and imports; and both of these components have firm relations with domestic economic growth, which was and is still being intensively investigated by scholars. Thus, there is a large amount of empirical literature on investigating the causal relation between exports and economic growth. in the literature, one can find some determinate number of empirical studies that try to analyze and reveal the causal relation between exports and economic growth . Although in theory, there may be four types of relation between exports and economic

growth (namely One - way causal relationship from economic growth to exports or from exports to economic growth, a bi-directional causal relation and finally no relation) , In the literature, there are a limited number of studies that investigate these four types of relations between economic growth and oil exports.

Nevertheless, should an economy promote oil exports in order to speed up the economic activity or should the economic growth trigger the oil exports is the question that should be resolved. In speaking about relationship of oil exports with economic growth , it has been argued that oil exports growth might affect output growth via a number of means some selected literature on this the issue , on some countries and especially on Libya are as follows :

The study of (Elbeydi, K. R., Hamuda, A. M., & Gazda, V. (2010) examined the relations between exports and economic growth in Libya. The econometric model was developed and estimated to determine the direction of causality in the short and long term. The annual time series was covered from 1980 to 2007). The results indicated that income, exports and relative prices were merged. The long-term, two-way causal relationship between exports and income growth has also been established. The results of the study indicated that exports promotion contributes to Libya's economic growth .

The study of Mahmoud, A. 2014), upon the role of oil export and it is effect on economic growth in Libya. Therefore, the research also studied to know the extent and importance of oil exports on trade, investment and budget financing government spending . And investigate the positive and negative effects of oil exports in Libya in terms of economic development sustainability. Thus, in light of this, it was concluded that the oil industry has the inevitability of an important

in Libya. and It has played an important role in the progress of the nation . also It is the main source of income for Libya .

Abbas, S. 2012) , examined the causal relationship between GDP and exports for the period 1975 to 2010. The study aimed to verify the effectiveness of the export promotion policy adopted by Pakistan during the 1990s. The Johansen test of co-integration and causation of Granger is used to determine short and long-term causality. The result of the causality test shows short-term and long-term between GDP to exports. that both oil and non-oil exports have been found to have a positive impact on Pakistan's s economic growth .

Mohsen, A. S. 2015) investigated the role of oil and non-oil exports in the Syrian economy during the period 1975-2010. The common integration test indicated that GDP is positively correlated with oil and non-oil exports. And that there is also a two-way causal relationship. Between non-oil exports and GDP, he found a long-term unidirectional causal relationship that extends from oil exports to GDP. The results of the study indicated that oil exports have a greater impact on GDP than non-oil exports.

Ranjan, R., & Chintu, A. K. 2013) found evidence supporting the hypothesis of export-based growth in LDCs. Contrary to these studies, (Sharma and Panagiotidis 2003) examined the relationship between exports and economic growth in India from 1971 to 2001, by employing a VAR model that included real GDP, , real exports . he could not support the argument that exports increased GDP; he also found no evidence of co-integration between the above-mentioned economic variables.

Metwally, M. M., & Tamaschke, H. U. 1980) investigated the role of oil exports in MENA's economic development. The findings indicated that There is

positive effect of oil exports on economic development; in all countries under investigation, except Libya and Kuwait.

Adedokun, A. J. 2012) in her study on Nigeria, was found The positive effect of oil exports on economic development.

Ajmi, A. N., Aye, G. C., Balcilar, M., & Gupta, R. 2015) they studied the dynamic causal link between exports and economic growth using Granger causality tests both linear and nonlinear. The study used annual South African data on real exports and real gross domestic product from 1911 to 2011. The result of Granger's linear causality showed no significant causality between exports and economic growth.

This study of (Shihab, R. A., & Others. 2014) examined the causal relationship between economic growth and exports in Jordan using the Granger methodology in order to determine the direction of the relationship between the two variables during the period 2000- 2012. The study found that there is a causal relationship going from the economic growth to Export, and not vice versa. Based on the outcome of causality tests, the changes in the economic growth help explain the changes that occur in the Export.

Study of (Utonga, D., & Dimoso, R. L. 2019) explorede the causal relationship between exports and economic growth (GDP) in Tanzania. It analysed time series data for the period of 1980 to 2015. This was analysed by testing for the presence of unit root, co-integration and causality. . Further, the Johansen co-integration and Granger causality tests were employed to examine the long-run relationship among variables. The results of co-integration indicate the existence of one co-integrating equation. The causality test results exhibited causality which runs from economic growth to exports. The results conclude that in the

long run, production alone can cause exports growth. This means that export is not an effective stimulus to the economic growth of Tanzania.

3. Data and Methodology .

3.1. Data:

In this study, we will employed time series techniques , because they are the most appropriate techniques for what the research aims to achieve in terms of answering each hypothes of the study hypotheses. The data used for this study are based on data on the Libyan economic time series in US dollars covering the period from 1973 to 2018. The two economic variables included in this study are oil exports and real GDP, a measure of economic growth. Data were obtained from the Libyan Central Bank and some local and internationa statistics. Both of these series are converted to a record format.. Changing the registry can reduce the problem of heterogeneity because it presses the scale at which variables are measured, reducing the decimal difference between two values to a two-level difference (Gujarati, D. N. (2009). The time series in this study analyzes the variables as follows:

LNGDP = Economic Growth .

LNEXPOT = Oil exports .

The "LN" prefix refers to the natural logarithm of the time series in question, and "D" refers to the relevant time difference. All economic estimates were made in this paper using observations , wearing soft (Eviews –V:12 , Stata –V:16).

3.2 The Dickey Fuller Unit Root Test .

The next step is to show how stationary can be tested. Many empirical papers concerning cointegration start with using either ADF test or (p.p) test

for stationarity of the economic data (Leybourne, S. J., McCabe, B. P., & Tremayne, A. R. 1996).

We will test whether there are one or more or no unit roots in the data . the performing such tests at the beginning of any analysis is necessary because of the possibility of getting misleading results if non-stationary variables are included. There are various ways to test for stationarity, but the most commonly used test is the Dickey-Fuller test ADF (Dickey and Fuller, 1979) .

3.3 The Phillips-Perron Unit Root Test .

The Phillips and Perron (1988) test is a generalisation of the ADF test procedure that allows for weak assumptions regarding the distribution of errors. This study employs the Phillips-Perron test to test for the existence of unit roots in the variables. The advantage of the Phillips-Perron test is that it allows for the effect of serial correlation and heteroskedasticity .There is evidence that the Phillips-Perron test Supports the augmented Dickey-Fuller test (Davidson, R., & MacKinnon, J. G. 1993) If the variables are found to be I(1) stationary.

3.4 Cointegration Tests .

Because this study uses time series data, the second step after applying unit root tests I use co-integration tests to test the first hypothesis which detects whether there is a long-term equilibrium relationship between study variables.

The analysis of the study will focus on one of the classical methods used to test the existence of the interrelationship between the variables, namely, the co-operation models of (Johansen 1988, 1991).

3.4.1 The Johansen's Cointegration Test .

After completion of unit root testing on our time series, assuming all our time series are integrated of the same order, we conduct a bivariate Johansen test between each of our 2 indices within our period of study.

Procedures uses two tests to determine the number of cointegration vectors: the Maximum Eigenvalue test and the Trace test. The Maximum Eigenvalue statistic tests the null hypothesis of r cointegrating relations against the alternative of $r+1$ cointegrating relations for $r = 0, 1, 2 \dots n-1$. This test statistics are computed as :

$$LR_{\max} (r/n + 1) = -T * \log(1 - \hat{\lambda})$$

Where is the Maximum Eigenvalue and T is the sample size. Trace statistics investigate the null hypothesis of r cointegrating relations against the alternative of n cointegrating relations, where n is the number of variables in the system for $r = 0, 1, 2 \dots n-1$. Its equation is computed according to the following formula:

$$LR_{\text{tr}} (r/n) = -T * \sum_{i=r+1}^n \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

In some cases Trace and Maximum Eigenvalue statistics may yield different results and $[\hat{\lambda}]$ indicates hat in this case the results of trace test should be preferred (Johansen, S., & Juselius, K. 1990).

Procedures uses two tests to determine the number of cointegration vectors: the maximum Eigenvalue test and the Trace test. The Maximum Eigenvalue statistic tests the null hypothesis of r cointegrating relations against the alternative of $r+1$ cointegrating relations for $r = 0, 1, 2 \dots n-1$. This test statistics

are computed as :

$$LR_{\max} (r/n + 1) = -T * \log(1 - \hat{\lambda})$$

Where is the Maximum Eigenvalue and T is the sample size. Trace statistics investigate the null hypothesis of r cointegrating relations against the alternative of n cointegrating relations, where n is the number of variables in the system for $r = 0, 1, 2 \dots n-1$. Its equation is computed according to the following formula:

$$LR_{\text{tr}} (r/n) = -T * \sum_{i=r+1}^n \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

In some cases Trace and Maximum Eigenvalue statistics may yield different results and $[\lambda]$ indicates that in this case the results of trace test should be preferred (Johansen, S., & Juselius, K. 1990).

According to the econometric analysis if there is no cointegration observed between the variables the Vector Auto Regression (VAR) model will be applied. However, if there is cointegration between the variables, the Vector Error Correction (VECM) will be used .

3.4 Setting the Appropriate Lag Length of the Model .

The next important step after knowing that the data is stationary at the first different is to determine the optimal lag length because the analyses need to be the standard normal error terms that do not suffer from non-normality autocorrelation. For this purpose, the researcher uses the (VAR) lag order selection method available in Eviews 10 package. This technique uses five different criteria, which are widely used in the literature to determine the lag lengths (Lütkepohl, 2005 and Enders, 2010) the sequential modified likelihood ratio (LR) test statistic. the final prediction error criteria (FPE) , the Akaike information criterion (AIC) the Schwarz information criterion (SIC) , the Hannan-Quinn information criterion (HQ) in general, one should choose the model that minimizes the AIC and SBC values (AIC), and select the one with the optimal lag length. The model chosen should pass all the diagnostic checks Asteriou & Hall, 2011, pp. 373-375).

3.5 Granger Causality Tests .

The next step after applying the cointegration tests is applying the causality tests in order to detect the direction of the relationship between variables and test the second hypothesis in this study.

There are two ways to conduct the causality test, depending on the results of the relationships. If there is a short-run relationship, the Granger causality tests will be under the (VAR) Model while if there is a long-run relationship, the Granger causality tests will be under the (VECM).

3.6 Forecasting with Auto Correlated Errors (Dynamic Forecasting).

Dynamic prediction is applied when the variables are correlated as follows:

$$\text{LNGDP}_t = \alpha_1 + \text{LNOLEXT}_t + \mathbf{u}_t \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$\mathbf{u}_t = \rho \mathbf{u}_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(2)$$

Where (ε_t) indicates the white noise error term

By replacing equation (1) and (2) you can obtain the following equation (3)

When the value (ut) is placed on the right side of the equation, the following :

The equation is obtained:

$$\text{LNGDP}_t = \alpha_1 + \beta_1 \text{LNOLEXT}_t + \rho \mathbf{u}_{t-1} + \mathbf{u}_t \quad \dots\dots\dots(3)$$

We can forecast (LNGDP) for the next time period ($t + 1$), as below:

$$\text{LNGDP}_{t+1} = \alpha_1 + \beta_1 \text{LNOLEXT}_{t+1} + \rho \mathbf{u}_{t-1} + \varepsilon_{t+1} \quad \dots\dots\dots(4)$$

Therefore, the outlook for the next period has three requirements: the first is the expected value ($\alpha_1 + \beta_1 \text{LNOLEXT}_{t+1}$); the second is (times) times before the error term.

The third is the term pure white noise, whose expected value is zero. Given the value (LNOLEXT_{t+1}), it can be estimated ($\alpha_1 + \beta_1 \text{LNOLEXT}_{t+1}$) where OLS capabilities are obtained from a given sample In addition, we can estimate ($\hat{\rho} \hat{u}_t$) the time ($t + 1$), if the value (ut) is

already known. Therefore the estimated value of (LNGDP $_{t+1}$) in (3) is:

$$\hat{\text{LNGDP}}_{t+1} = \hat{\alpha}_1 + \hat{\beta}_1 \text{LNOLEXT}_{t+1} + \hat{\rho} \hat{u}_t \quad \dots\dots\dots(5)$$

Following this logic:

$$\hat{\text{LNGDP}}_{t+2} = \hat{\alpha}_1 + \hat{\beta}_1 \text{LNOLEXT}_{t+2} + \hat{\rho}^2 \hat{u}_t \quad \dots\dots\dots(6)$$

For the second period, and so on

Equations (5) and (6) are called dynamic predictions; when applying these predictions, one must take into account the mistakes made in previous predictions (Gujarati and Porter, 2009, pp. 485-486).

3.7 Tests of Predictive Capability .

The main objective of this analyze is to provide details of the experimental results we will obtain by analyzing the time series data and applying the appropriate Methodology of prediction (apply the VAR Forecast). and The analysis will be linked to the third goal of The study, which is a study of whether oil exports and economic growth have a good Predictive ability of the future (Pindyck and Rubinfeld 1991, pp. 181-182) . Therefore, a sensible approach to model evaluation through an examination of forecast accuracy .There are many means to detect forecasting accuracy (Elsayed, K. M. T. (2015)., p. 746)) The Mean Absolute Deviation (MAD) The MAD is “the average of the absolute values of the forecast errors” (Blanchard, O. J., & Leigh, D. 2013.) The Root Mean Square Error (RMSE) the RMSE is “the square root of the average of the squared values of the forecast errors This criterion is also known as Mean Absolute Error (MAE) (The Mean Absolute Percentage Error (MAPE) The MAPE refers to “the average of the absolute values of the percentage errors (Kennedy, 2003, p. 334). Similarly, (Elsayed, K. M. T. 2015 p. 746) accuracy” (Kennedy, 2003, p. 334). This measure is advantageous; and It is more “appropriate when we use them to detect forecasting accuracy The Theil Inequality Coefficient The Theil inequality coefficient “measures the degree of differences in dynamic coefficient between two-time series . Moreover, the “Theil inequality coefficient always lies between zero and one” (Plasmans, 2006, p. 253). Based on this, if the value of the Theil inequality coefficient

equals zero, the model has perfect predictions, whereas if the value equals one, the model has poor

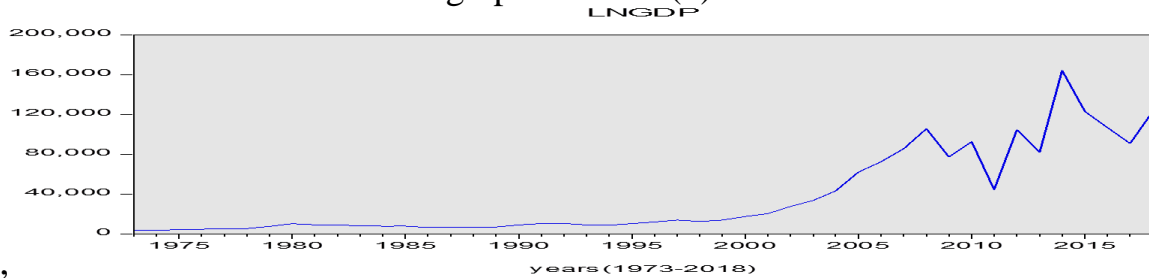
4. Empirical Analysis .

4.1 Test for ADF and PP unit roots .

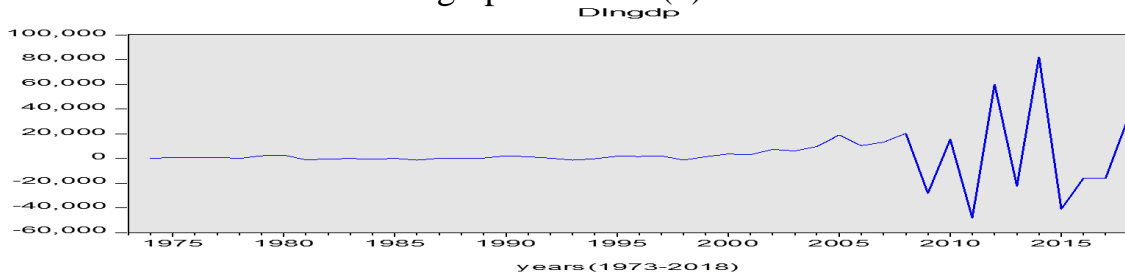
4.1.1 Graphical Analysis .

From the graphs number(1,3) below leads to the conclusions that the variables(LNEXP , Lgdp) are trended and therefore they are non-stationary. Including the trend line or the line of best fit to each of these series But from the graphs number (2,4) reveals some insights that the variables (DLNEXP, DLgdp) after first difference I(1) are stationary.

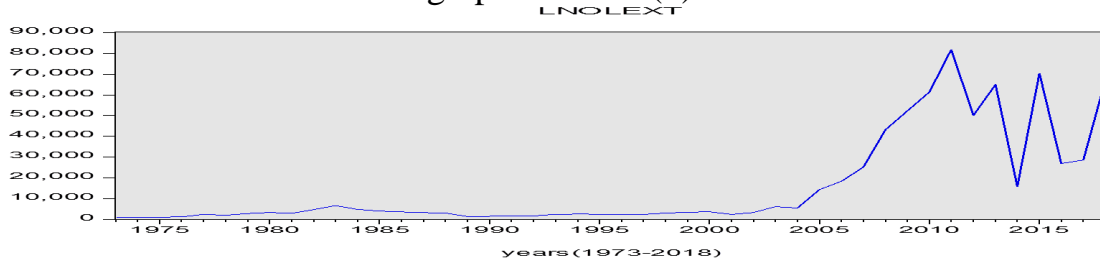
graphs number(1)



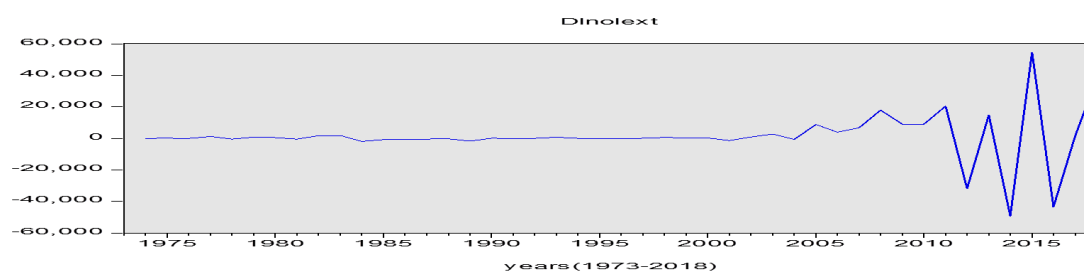
graphs number(2)



graphs number(3)



graphs number(4)



4.1.2 data analysis for unit roots

Table 1 . Results of (ADF) Phillips-Perron test for level and first differences* .

		LEVEL	1 ST DIFFRENECE	LEVE	CRITICAL VALUE		
		pp test	pp test	1%	5%	10%	
LNGDP	Intercept	-0.350045	-3.7044349	-3.588509	-2.929734	-2.605064	
	Constant and Trend	-2.247738	3.675867	-3.180911	-3.0515523	-3.188259	
	Non	-1.795729	-3.116146	-2.618578	-1.948495	-1.812135	
LNOLEXT	Intercept	-0.332826	-9.984679	-3.584743	-2.928142	-2.60225	
	Constant and Trend	-1.301162	-9.905168	-4.175640	-3.513075	-3.186854	
	Non	-1.887161	-9.485515	-2.617364	-1.948313	-1.912229	

Table 2 . Results of (PP) Phillips-Perron test for level and first differences* .

		level	1 st diffrence	Leve	critical value		
		pp test	pp test	1%	5%	10%	
LNGDP	Intercept	-0.273585	-9.520892	-3.581152	-2.926622	-2.601424	
	Constant and Trend	-2.194954	-9.438927	-3.170583	-3.510746	-3.185512	
	Non	-3.577409	-8.442387	-2.6162031	-1.948140	-1.612120	
LNOLEXT	Intercept	-0.691996	-9.458949	-3.581152	-2.926622	-2.601424	
	Constant and Trend	-2.089148	-9.394566	-4.170583	-3.510740	-3.185512	
	Non	-1.516043	-9.006490	-2.616203	-1.948146	-1.612320	

In order to evaluate the degree of integration of each variables (LNEXP , Lgdp) The results are shown in Table (1, 2) both ADF and PP unit root test , that all the variables are not stationary at all significance levels , at 1% 5% 10% , because the t-statistics of each series (LNEXP , Lgdp) are greater than the ADF and PP critical values , and become stationary after first difference I(1) , at all significance levels , at 1% 5% 10% level because the t-statistics of each series (LNEXP , Lgdp) are less than the ADF and PP critical values .

Based on results in the in Table (1, 2) ,This forces us to go directly from verifying if there is a co-integration of the variables or no .

4.2 Optimal Lag Lengths of the VAR Model.

The results of the VAR lag order selection criteria show in the table that the number of delay chosen is equal to four lags. Therefore, The chosen lag length will be used in the Johansen Cointegration test.

Table 3: Optimal Lag Lengths of the VAR Model.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-100.4754	NA	0.508173	4.998801	5.082390	5.029239
1	-21.76918	145.8945	0.013291	1.354594	1.605361	1.445909
2	-15.83815	10.41546	0.012120	1.260398	1.678342	1.412590
3	-9.228625	10.96215	0.010717	1.133104	1.718226	1.346173
4	9.855434	29.78975*	0.005175*	0.397296*	1.149596*	0.671242*
5	12.70802	4.174522	0.005541	0.453267	1.372745	0.788090
6	13.74379	1.414707	0.006522	0.597864	1.684519	0.993564

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

Table 4 . Johansen Co-integration Test Statistics Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace).

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.283440	13.99907	15.49471	0.0830
At most 1	1.75E-05	0.000736	3.841466	0.9793

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Table: 5 Unrestricted Cointegration RankTest (Maximum Eigenvalue) .

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.283440	13.99833	14.26460	0.0550
At most 1	1.75E-05	0.000736	3.841466	0.9793

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

The results of the Johanson test cointegration rank test (Trace) and the cointegration rank test (Maximum Eigenvalue in table 4 show that the tau-statistic, which is referred by the t-statistic and the normalized autocorrelation coefficient, denoted by the (trace) (max) statistic, both accept the null hypothesis of the Johanson test , which is no cointegration between oil exports and economic growth. at the 5% significance level because the probability value, referred by the prob* in table 4 ,5 are more than 5 percent of all the cases, therefore , we will use an estimate based on the VAR model and the Granger causality test . Therefore, this study refuse the first research hypothesis mean that There is no significant long-run relationship between oil exports and economic growth

According to above results, we will analysis estimated the short-run causality relationship , which requires for us to employ the Vector Auto Regression model as a first step, then we will estimate the Wald test under the VAR model and Pairwise Granger causality test to know the direction of causality relationship between oil exports and economic growth Therefore, this study refuse the first research hypothesis , we mean that There is no significant long-run relationship between oil exports and economic growth.

4.3 Estimation Vector Auto Regression (VAR) Model.

As the Johansen cointegration result indicates there was no cointegration (a long-run relationship between the oil and GDP). That means both variables do

not affect each other in the long-run . In this study we try to search for any possible short-run causal relationship between the above variables .

According to the VAR Lag Order Selection Criteria estimation in table 4 lag four lag should be used when employing the VAR model the period under examination spanned from 1973 to 2018 . Table 6 showed an estimate of the VAR model , which includes equation 7, LNGDP as a dependent variable to see if the Independent variables in the equation 7 is sufficiently significant to explain the LNGDP as a dependent variable .

The results of table 7 provides evidence that more than 50% of the probability values are not significant; more than 5%, to explain the dependent variable the LNGDP although, the F-statistic value is 134.68, which is significant; the probability value equals zero at the 5 % level series. This result is confirmed by the R-Squared which shows that 96.9 % of the changes which happen in the LNGDP can be explained by the changes which occur in LNOLEXT whereas the 3.1% is unexplained, which belongs to the variables not included in the current study.

Table .6 The Results of the Vector Auto Regression (VAR) Model (A) Equation (LNGDP) .

LNGDP = C(1)*LNGDP(-1) + C(2)*LNGDP(-2) + C(3)*LNGDP(-3) + C(4)*LNGDP(-4) + C(5)*LNOLEXT(-1) + C(6)*LNOLEXT(-2) + C(7)*LNOLEXT(-3) + C(8)*LNOLEXT(-4) + C(9)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.879099	0.153258	5.736057	0.0000
C(2)	0.470463	0.187132	2.514074	0.0168
C(3)	-0.786271	0.225019	-3.494241	0.0013
C(4)	0.627114	0.210849	2.974233	0.0054
C(5)	-0.206774	0.101362	-2.039959	0.0492
C(6)	0.210226	0.112237	1.873058	0.0697
C(7)	-0.076239	0.103230	-0.738537	0.4653
C(8)	-0.100063	0.080077	-1.249591	0.2200
C(9)	-0.253831	0.359819	-0.705441	0.4853
R-squared	0.969409	Mean dependent var		10.04999
Adjusted R-squared	0.962211	S.D. dependent var		1.131132
S.E. of regression	0.219885	Akaike info criterion		-0.007664
Sum squared resid	1.643873	Schwarz criterion		0.360960
Log likelihood	9.164767	Hannan-Quinn criter.		0.128273
F-statistic	134.6801	Durbin-Watson stat		2.229382
Prob(F-statistic)	0.000000			

Substituted Coefficients VAR Model

$$LNGDP = 0.879099458238*LNGDP(-1) + 0.470462701396*LNGDP(-2) - 0.786270935913*LNGDP(-3) + 0.627113818792*LNGDP(-4) - 0.20677426936*LNOLEXT(-1) + 0.210226375668*LNOLEXT(-2) - 0.0762391565463*LNOLEXT(-3) - 0.100063061269*LNOLEXT(-4) - 0.253831190329.....(7)$$

4.4 Granger-causality test Under the Vector Auto Regressive (VAR) Model.

There are two ways to conduct the causality test, depending on the results of the relationships. If there is a short-run relationship, the Granger causality tests will be under the Vector Auto Regressive (VAR) Mode . the concept of causality (the VAR Granger-Causality) in econometrics is quite different from the same concept that is in everyday use. It refers more to the ability of one variable to forecast and therefore cause the other (Asteriou & Hall, 2011, p. 320

4.4.1 The VAE Granger- Causality

The Vector Auto Regression model (VAR) is usually applied when the variables are non-cointegration. Therefore, her, we will apply the Standard Granger causality under the VAR model through estimating the Wald , the Block Exogeneity Wald and the Pairwise Granger causality tests to answer the second and the third research hypothesis which is: There is a short-term

significant relationship , and this a unidirectional causality relationship between the oil exports and economic growth .

In order to know the direction of the causality relationship between the oil exports and economic growth ,we applied the Wald test under the VAR model. we got results when applying the Wald test as in table 8 . , we also employed the Block Exogeneity Wald test to detect the direction of the relationship between two previous variables as in table 9.

Table:8 : Results of the VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests.

Dependent variable: LNGDP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNOLEXT	60.98392	4	0.0000
All	60.98392	4	0.0000
Dependent variable: LNOLEXT			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNGDP	7.463165	4	0.1133
All	7.463165	4	0.1133

The results are presented in Table 8 , that the economic growth is not a Cause the oil exports growth. based on the chi-squared test of 7.463165 with df 4 and the value of the probability is 0.0287 more .05%. On the other hand, the null hypothesis that the oil exports is a Granger-Cause of the economic growth. is rejected based on the chi-squared test of 60.98392, with df 4 and the value of the probability equals 0.000 is less than 5%. According to the Block Exogeneity Wald test , this result is confirmed by the Pairwise Granger causality test. we used the stationary time series data, which means that the oil exports and the economic growth are integrated of order one $I(1)$, when applying the Pairwise Granger causality test. In addition, we used four lag is according to

the lowest probability values and the highest F-statistic values , table 9 shows that there is a short-run Granger-causality relationship running from the oil exports to the economic growth, Because the probability value of null hypotheses is less than 5% ,while there is no a short-run Granger-causality relationship running from the economic growth to the oil exports. Because the probability value of null hypotheses is more than 5%.

Table 9 : Results of The Pairwise Granger Causality Test for.

Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LNOLEXT) does not Granger Cause D(LNGDP)	45	8.56557	0.0055
D(LNGDP) does not Granger Cause D(LNOLEXT)		0.04234	0.8380
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LNOLEXT) does not Granger Cause D(LNGDP)	44	4.44575	0.0182
D(LNGDP) does not Granger Cause D(LNOLEXT)		0.31390	0.7324
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LNOLEXT) does not Granger Cause D(LNGDP)	43	16.2137	8.E-07
D(LNGDP) does not Granger Cause D(LNOLEXT)		1.29799	0.2900
Lags: 4			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LNOLEXT) does not Granger Cause D(LNGDP)	42	12.9878	2.E-06
D(LNGDP) does not Granger Cause D(LNOLEXT)		0.99069	0.4263

It can be concluded that both the Block Exogeneity Wald and the Pairwise Granger causality tests report that there is short-run Granger-causality relationship running from the oil exports to the economic growth , therefore, this study accept the second and third research hypothesis , that there is a short-term significant , , and a significant causality relationship running from the oil exports to the economic growth , and that there is only a unidirectional

causality relationship between Study variables These results support the arguments of the export-led economic growth .

4.5 Forecasting Analysis .

The main objective of this analyze is to provide details of the experimental results we will obtain by analyzing the time series data and applying the appropriate Methodology of prediction (apply the VAR Forecast). and The analysis will be Check to the fourth hypothesis of the study, which is a study of whether oil exports and economic growth have a good Predictive ability of the future are based on the results of the Block Exogeneity Wald test under the Vector Auto regression model (VAR). In the same way, employing the VAR Forecast will be under the Vector Auto regression model (VAR) because there is a short-run relationship between economic growth and oil exports .we will use the VAR equation for the dependent variable LNGDP , as follows:

$$\text{LNGDP} = \text{C}(1)*\text{LNGDP}(-1) + \text{C}(2)*\text{LNGDP}(-2) + \text{C}(3)*\text{LNGDP}(-3) + \text{C}(4)*\text{LNGDP}(-4) + \text{C}(5)*\text{LNOLEXT}(-1) + \text{C}(6)*\text{LNOLEXT}(-2) + \text{C}(7)*\text{LNOLEXT}(-3) + \text{C}(8)*\text{LNOLEXT}(-4) + \text{C}(9)$$

Table:10 Results of the VAR Forecast .

Forecast : LNGDPE

Actual : LNGDP

Forecast sample : 2010 – 2018

Included observations : 7

Root Mean Squared Error	0.174874
Mean Absolute Error	0.140794
Mean Absolute Percentage Error	1.197159
Theil Inequality Coef	0.007529
Bias Proportion	0.305835
Variance Proportion	0.001936
Covariance Proportion	0.692229

Theil U ₂ Coefficient	0.523031
Symmetric MAPE	1.205979

This study depend on the Root Mean Squared Error to measure the extent to which the forecast is accurate or not accurate. According to the Root Mean Squared Error, forecasting accuracy is measured by the smallest value of the Root Mean Squared Error better forecast, which equals 0.174874 as in the table 10 , also from the same table we find the values of the inequality coefficient in Theil is equal 0.007529 this means that the this model ability to forecast estimated regression models is very satisfactory. This result is consistent with the Previous result of the Root Mean Squared Error. Therefore, this study accepted the fourth research hypothesis Which that the oil exports data and economic growth in the Libyan economy have a good predictive capacity future.

5 Conclusions

We applied modern econometrics methodologies to verify the study hypotheses where the following results were obtained :

the study confirmed that there is no long-run relationship between oil exports and economic growth that there was short-run relationship between them , and that there is unidirectional causality relationship running from the oil exports and economic growth This result supports the arguments that the of the export led economic growth , also This study examined the dynamic relationship between oil exports and economic growth Through the (Var) model and the data of the oil exports and economic growth of the Libyan have good predictive ability for the future.

From the previous results, we recommend that the government should focus on its implementation of oil export promotion policies because they affect gdp in

the short term. This result is consistent with the results obtained Khalafalla, K. Y., & Webb, A. J. 2001 , Afzal, M., & Hussain, I. (2010) , Kalaitzi, A. S., & Cleeve, E. (2018).. These results help in developing the appropriate financial policies because they provide predictive capacity for the future direction of oil exports and their impact on economic growth in the future.

6 References.

Abbas, S. (2012). Causality between exports and economic growth: Investigating suitable trade policy for Pakistan. *Eurasian Journal of Business and Economics*, 5(10), 91-98.

Abosedra, S. S. (1984). *A simulation study of the impact of world oil prices on the development of the Libyan economy*. University of Colorado at Boulder.

Abou-Stait, F. (2005). *Working Paper 76-Are Exports the Engine of Economic Growth? An Application of Cointegration and Causality Analysis for Egypt, 1977-2003* (No. 211).

Adedokun, A. J. (2012). Oil export and economic growth: Descriptive analysis and empirical evidence from Nigeria. *Pakistan journal of social sciences*, 9(1), 46-58.

Afzal, M., & Hussain, I. (2010). Export-led growth hypothesis: Evidence from Pakistan. *Journal of Quantitative Economics*, 8(1), 130-147.

Ahmad, J., & Kwan, A. C. (1991). Causality between exports and economic growth: empirical evidence from Africa. *Economics letters*, 37(3), 243-248.

Ahmouda, M. (2014). *The Impact of Oil Exports on Economic Growth-The Case of Libya*. Department of Economics, Czech University of Life Science, Prague.

Ajmi, A. N., Aye, G. C., Balcilar, M., & Gupta, R. (2015). Causality between exports and economic growth in South Africa: Evidence from linear and nonlinear tests. *The Journal of developing areas*, 163-181.

Al-Yousif, Y. K. (1997). Exports and economic growth: Some empirical evidence from the Arab Gulf countries. *Applied Economics*, 29(6), 693-697.

Asteriou, D., & Hall, S. G. (2011). Applied econometrics second edition. *Hampshire: Palgrave Macmillan*.

Balassa, B. (1978). Exports and economic growth: further evidence. *Journal of development Economics*, 5(2), 181-189.

Blanchard, O. J., & Leigh, D. (2013). Growth forecast errors and fiscal multipliers. *American Economic Review*, 103(3), 117-20.

Davidson, R., & MacKinnon, J. G. (1993). Estimation and inference in econometrics. *OUP Catalogue*.

Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of the American statistical association*, 74(366a), 427-431.

Elbeydi, K. R., Hamuda, A. M., & Gazda, V. (2010). The relationship between export and economic growth in Libya Arab Jamahiriya. *Theoretical and Applied economics*, 1(1), 69.

Farag, F. S., Ab-Rahim, R., & Mohd-Kamal, K. A. (2021). Foreign Trade and Economic Growth Relationship: Empirical Evidence from Libya.

Elbeydi, K. R., Hamuda, A. M., & Gazda, V. (2010). The relationship between export and economic growth in Libya Arab Jamahiriya. *Theoretical and Applied Economics*, 1(1), 69.

Elsayed, K. M. T. (2015). Mean Absolute Deviation: Analysis and Applications. *International Journal of Business and Statistical Analysis*, 2(02).

Emery, R. F. (1967). The relation of exports and economic growth. *Kyklos*, 20(4), 470-486.

Enders, C. K. (2010). *Applied missing data analysis*. Guilford press.

Fosu, A. K. (1990). Exports and economic growth: the African case. *World Development*, 18(6), 831-835.

Gujarati, D. N., & Porter, D. (2009). *Basic Econometrics* Mc Graw-Hill International Edition.

Gylfason, T. (1998). Output gains from economic stabilization. *Journal of Development Economics*, 56(1), 81-96.

Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors. *Journal of economic dynamics and control*, 12(2-3), 231-254.

Johansen, S. (1991). Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, 1551-1580.

Johansen, S., & Juselius, K. (1990). Maximum likelihood estimation and inference on cointegration—with applications to the demand for money. *Oxford Bulletin of Economics and statistics*, 52(2), 169-210.

Kalaitzi, A. S., & Cleeve, E. (2018). Export-led growth in the UAE: multivariate causality between primary exports, manufactured exports and economic growth. *Eurasian Business Review*, 8(3), 341-365.

Kalaitzi, A. S., & Cleeve, E. (2018). Export-led growth in the UAE: multivariate causality between primary exports, manufactured exports and economic growth. *Eurasian Business Review*, 8(3), 341-365.

Kennedy, P. (2003). *A guide to econometrics*. MIT press.

Khalafalla, K. Y., & Webb, A. J. (2001). Export-led growth and structural change: Evidence from Malaysia. *Applied Economics*, 33(13), 1703-1715.

KHUMKHEM, M. (2019). Export Led Growth in Libya-Empirical Investigation. *Journal of economic and social development*, 6(1), 0-0.

Leybourne, S. J., McCabe, B. P., & Tremayne, A. R. (1996). Can economic time series be differenced to stationarity?. *Journal of Business & Economic Statistics*, 14(4), 435-446.

Lütkepohl, H. (2005). *New introduction to multiple time series analysis*. Springer Science & Business Media.

Mahmoud, A. (2014). The impact of oil export on economic growth: The case of Libya. Department of Economics, Czech University of Life Science, Prague.

Metwally, M. M., & Tamaschke, H. U. (1980). Oil exports and economic growth in the Middle East. *Kyklos*, 33(3), 499-522.

Michaely, M. (1977). Exports and growth: an empirical investigation. *Journal of development economics*, 4(1), 49-53

- Mishra, P. K. (2011). The dynamics of relationship between exports and economic growth in India. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, 4(2), 53-70.
- Mohsen, A. S. (2015). Effects of oil and non-oil exports on the economic growth of Syria. *Academic Journal of Economic Studies*, 1(2), 69-78.
- Phillips, P. C., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. *Biometrika*, 75(2), 335-346.
- Pindyck, R. S., & Rubinfeld, D. L. (1988). Econometric models and economic forecasts.
- Plasmans, J. (2006). *Modern linear and nonlinear econometrics* (Vol. 9). Springer Science & Business Media.
- Ranjan, R., & Chintu, A. K. (2013). Causality between GDP, Export and Import in India (1950–2007): A Granger Causality Approach. *Sumedha Journal Of Management*, 2(1), 16-30.
- Sharma, A., & Panagiotidis, T. (2003). An Analysis of Exports and Growth in India: Some Empirical Evidence (1971-2001).
- Shihab, R. A., Soufan, T., & Abdul-Khaliq, S. (2014). The causal relationship between exports and economic growth in Jordan. *Global Journal of Management And Business Research*.
- Sultan, Z. A., & Haque, M. I. (2018). Oil exports and economic growth: An empirical evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 8(5), 281.
- Tuwaijri, A. (2001). The relationship between exports and economic growth. *Journal of King Saud University*, 13(1), 219-234.

Utonga, D., & Dimoso, R. L. (2019). The Nexus Between Export and Economic Growth in Tanzania. *Journal of Business School*, 2(6), 49.

التنبؤ الديناميكي والعلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي لليبيا خلال الفترة (1973-2018)

د: المشاط الصادق على عبود

استاذ الاقتصاد المساعد، قسم الاقتصاد ، كلية المحاسبة – جامعة غريان

الملخص:

بحثت هذه الورقة التنبؤ الديناميكي والعلاقة بين صادرات النفط والنمو الاقتصادي. تم استكشاف العلاقات طويلة المدى وقصيرة المدى بين هذه المتغيرات. استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية لليبيا من عام 1973 إلى 2018 ، استخدمت الدراسة اختبارات التكامل المشترك ، ونموذج الانحدار الذاتي (VAR) ، واختبار سببية جرانجر لفحص العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين صادرات النفط والنمو الاقتصادي. أظهرت النتائج عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين صادرات النفط والنمو الاقتصادي ، وأن هناك علاقة قصيرة الأمد بين صادرات النفط والنمو الاقتصادي ، كما أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي وصادرات النفط تمتد من الصادرات النفطية للنمو الاقتصادي. يدعم هذا الاكتشاف حجج النمو الاقتصادي الذي يقوده التصدير ، كما يمكننا الاستفادة من توقعات نموذج VAR ، بأن النموذج المقدر لديه القدرة على التنبؤ وفقاً لمعدل الجذر التربيعي للخطأ ومعامل عدم المساواة ثيل ، وهو ما يعني ان صادرات النفط الليبية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد لديهما قدرة تنبؤية جيدة في المستقبل..

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي ، صادرات النفط ، التكامل المشترك ، سببية جرانجر ، التنبؤ الديناميكي .

